

جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة -



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



علاقة المجتمع بالدولة وأثره على التنمية السياسية في المغرب

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (ل.م.د) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: السياسات العامة والتنمية

تحت إشراف الدكتور
محمد خداوي

إعداد الطالب
عبد العزيز قاسمية

لجنة المناقشة:

الأستاذ بن زايد امحمد رئيسا
الدكتور خداوي محمد مشرفا ومقررا
الأستاذ شارببي محمد مناقشا

السنة الجامعية
2015-2014

جامعة الدكتور الطاهر مولاي - سعيدة -



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



علاقة المجتمع بالدولة وأثره على التنمية السياسية في المغرب

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر (ل.م.د) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: السياسات العامة والتنمية

تحت إشراف الدكتور
محمد خداوي

إعداد الطالب
عبد العزيز قاسمية

لجنة المناقشة:

الأستاذ بن زايد امحمد رئيسا
الدكتور خداوي محمد مشرفا ومقررا
الأستاذ شارببي محمد مناقشا

السنة الجامعية
2015-2014

دعاء

اللهم ارزقنا بكل حرف من القرآن حلاوة وبكل كلمة

كرامة، وبكل آية سعادة

اللهم ارزقنا بالألف ألفة، وبالباء بركة ، و بالتاء

توبة ، و الثاء ثواب ، و بالجيم جمالا و بالحاء حكمة ، و بالخاء

خلان ، و بدال دنوى ، و بالذاء ذكاء ، و بالراء رحمة ، و بالزاء زلفة ، و السين

سناء ، و بالشين شفاء ، و الصاد صدقة ، و بالضاء ضياء ، و بالطاء

طلوعا ، و بالضاء ظفرا ، و بالعين عبرة ، و بالغين غناء ، و بالفاء فلاح ، و بالقاف

قربة ، و بالكاف كفاية ، و باللام لطف ، و بالميم موعظة ، و بالنون نورا ، و بالواو

وهبة ، و بالهاء هداية ، و بالياء يسرا

يارب

لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت و لا أصاب باليأس

إذ فشلت بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

آمين

شكر و عرفان

بسم الله الحي العلي الولي العليم، و الصلاة و السلام على خير خلق الله
أجمعين محمد بن عبد الله، و آله وصحبه و من والاه و بعد.
نتوجه إلى السماء رافعين أيادينا لشكر ولي نعمتنا الذي أفاض بنعمه علينا
ونحمده سبحانه وتعالى على امدادنا بالقوة و العزيمة و الصبر في ذواتنا
والعزم في نفوسنا لإنجاز هذا العمل المتواضع. فحمدا لله حمدا كثيرا لا متناهيا
و الشكر الجزيل للأمين الذي دانت وتدين له العلوم و العلماء ، معلمنا وقدوتنا
"رسول الله صلى الله عليه و سلم"

"من علمني حرفا ، صرت له عبدا "...و لأن الكلمات هي التي ما نملك إزاء من
غمرنا بالجميل، ولأن الشكر هو بعض الاعتراف بهذا الجميل، فلا يسعنا في
هذا المقام سوى أن أتقدم بالشكر وفائق الاحترام إلى أستاذنا الدكتور خداوي
محمد الذي أعاننا بتوجيهاته، ولم يبخل علينا بنصائحه ومساعداته، كما لم
يضغط علينا بأي شكل من الأشكال، بل على العكس من ذلك ترك لنا الكثير من
المساحة والرحابة، وهو أمر ذلل أمامنا الكثير من الصعوبات.
كما لا ننسى تقديم الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة.
كما نتوجه بالشكر الخالص الممزوج بالإخلاص والتقدير لأساتذة جامعة سعيدة،
ونخص بالذكر الأساتذة: عبد العالي عبد القادر، موكيل عبد السلام، ولد
الصديق ميلود، بلحاج الهواري، بن زايد أمحمد، زيدان جمال، طارق عشور،
بروسي رضوان، عتيق الشيخ، العطري، حمزة عبد القادر، شريف، بنور
علاء الدين، زوبيري رمضان.

كما نشكر كل الإداريين والعمال في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
بجامعة سعيدة على تعاونهم
وإلى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة من قريب أو من بعيد

إهداء

إلى روح أبي و أمي الطاهرتين، إليهما و قد جاهدا في تربيتي حتى أكون صالحا.

جزاهما الله عني كل خير و أسكنهما فسيح جناته.

إلى زوجتي الوفية التي ضحت و تحملت عناء المشوار، وفاء و تقديرا لدعمها و تشجيعها.

إلى أبنائي الأعزاء الذين يتطلعون إلى الغد المشرق.

إلى إخواني وأخواتي وأقاربي

إلى جميع أصدقائي و إلى زميلي وأخي محمد تمار

عبد العزيز قاسمية

Dr. Moulay Tahar University – Saida

Faculty of Law and Political Science



**Department of Political Science
and International Relations**



The Relationship between the Society and the State and its Impact on the Process of Political Development In Morocco

A Dissertation Submitted in the Fulfillment of the Requirements
For Master Degree in Political Science and International Relations
Specialty: Public Policy and Development

Elaborated by :

 Abdelaziz GUESMIA

Supervised by:

 Dr. Mohamed KHADAOUI

The Jury Members

Prof M'hamed BENZAID..... President

Dr Mohamed KHADAOUI... Supervisor

Prof Mohamed CHARBI..... Member

Octobre 2015

خطة البحث

المقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية السياسية، المجتمع و الدولة

المبحث الأول: ماهية التنمية السياسية

- المطلب الأول: تعريف التنمية السياسية
- المطلب الثاني: نظريات التنمية السياسية
- المطلب الثالث: أزمات التنمية السياسية

المبحث الثاني: المجتمع ومؤسساته

- المطلب الأول: تعرف المجتمع والجماعات التقليدية
- المطلب الثاني: المجتمع المدني، خصائصه، وظائفه وأركانه
- المطلب الثالث: الأحزاب السياسية وركائزها الأساسية

المبحث الثالث: الدولة الوطنية

- المطلب الأول: مفهوم الدولة الوطنية
- المطلب الثاني: مقومات الدولة الوطنية
- المطلب الثالث: وظائف الدولة الوطنية

الفصل الثاني : واقع التنمية السياسية بالمغرب

المبحث الأول: المغرب دراسة جغرافية، تاريخية وسياسية

- المطلب الأول: الإطار الطبيعي والبشري للمغرب
- المطلب الثاني: الظروف التاريخية لنشأة الدولة المغربية الحديثة
- المطلب الثالث : طبيعة النظام السياسي المغربي

المبحث الثاني: التنمية السياسية بالمغرب

- المطلب الأول: واقع التنمية السياسية بالمغرب
- المطلب الثاني: التنمية السياسية وأولويات الخطاب المخزني
- المطلب الثالث : أزمنة التنمية السياسية بالمغرب

المبحث الثالث : واقع مؤسسات المجتمع المدني علاقتها بالسلطة في المغرب

- المطلب الأول: المجتمع المدني في المغرب.
- المطلب الثاني: طبيعة علاقة بين المجتمع المدني والسلطة في المغرب
- المطلب الثالث: حضور القبلي في المجتمع المحلي في المغرب

الفصل الثالث : مساهمة المجتمع المدني المغربي في عملية التنمية السياسية

المبحث الأول: أساليب عمل المجتمع المدني في المغرب

- المطلب الأول: أسلوب المساهمة في عملية اتخاذ القرار
- المطلب الثاني: أسلوب مراقبة السلطات
- المطلب الثالث: أسلوب بلورة المشاريع

المبحث الثاني : المجتمع المدني وأسس التنمية السياسية

- المطلب الأول: المجتمع المدني و تفعيل المشاركة السياسية
- المطلب الثاني: المجتمع المدني وترقية الثقافة السياسية
- المطلب الثالث: المجتمع المدني و تحقيق الاستقرار السياسي

المبحث الثالث : مدى حدود فاعلية المجتمع المدني المغربي في عملية التنمية السياسية

- المطلب الأول: تقييم دور المجتمع المدني في التنمية السياسية
- المطلب الثاني: رؤية استشرافية لدور المجتمع المدني المغربي في عملية التنمية السياسية

الخاتمة

لقد أصبحت مشاركة المواطن في تدبير الشأن العام للدولة من أهم سمات الدولة الحديثة، وهذا راجع إلى فشل أسلوب التسيير الأحادي من جهة، وتعدد العلاقات التي تربط المواطنين بدولهم من جهة أخرى، فلم تعد علاقة الدولة بالمواطن تمس جانب الرعاية والحماية فقط، بل تطورت و أصبح التعبير عنها بمنطق الحقوق والواجبات، والتي يلتزم بها الطرفين إستنادا إلى العقد المتمظهر على مستوى الوثيقة الدستورية، والذي تم بموجبه تحديد طبيعتها وحدودها.

إلا أن مشاركة المواطن في التسيير سواء على مستوى القطاع الاقتصادي أو الإجتماعي أو حتى السياسي طرحت العديد من الإشكاليات، لعل أبرزها مدى قدرته الفعلية على المساهمة، لهذا نجد في السنوات الأخيرة ظهور إهتمام خاص بتنظيمات المجتمع المدني بسبب الأدوار الجديدة التي أصبح يلعبها، بإعتباره يشكل أحد مرتكزات الإشكاليات الحديثة، كالحكم الراشد والإصلاح السياسي....، فلم يعد اليوم دور المجتمع المدني يقتصر في ترقية ثقافة المواطنة السياسية أو لعب دور الوسيط بين المجتمع و النظام السياسي فقط، بل تعداه ليشمل المساهمة في تأسيس أنظمة سياسية ومجتمعية قائمة على مبادئ الحق والقانون، العقلانية في التسيير، الشفافية، الديمقراطية المشاركة.

لقد حدثت مجموعة من التغيرات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي مع بداية التسعينيات في العديد من البلدان العربية ومن ضمنها المملكة المغربية ما سمح بظهور جهات فاعلة أخرى تؤثر وتوجه الحكومات على نحو متزايد، فالدولة لم تعد قادرة لوحدها على القيام بعملية التسيير للشأن العام بفعل المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة، لذلك تم تشجيع ظهور منظمات المجتمع المدني للقيام بدور أكثر نشاطا وفعالية، خاصة في ظل الإصلاحات الدستورية والسياسية التي باشرتها المملكة في تلك الفترة، فكان ظهور المجتمع المدني احد أهم التحولات الأساسية التي افرزها الانفتاح السياسي الذي عرفته المغرب بداية التسعينيات بحسب بعض الباحثين.

وتسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن حيثيات نشأة المجتمع المدني المغربي، وهل كان وراء تشجيع الدولة لظهوره على الساحة كفاعل جديد هو نتاج عن إرادة سياسية خالصة تجسدها الرغبة في تحقيق تنمية سياسية شاملة، التي من شأنه أن تسمح للمجتمع المدني أن يكون طرفا وشريكا أساسيا في صناعة القرار السياسي، أم أن دوره هذا سيقصر على المسائل القانونية كمحاولة لتجديد شرعية النظام، لهذا سنحاول دراسة واقع مؤسسات المجتمع المدني المغربي وطبيعة العلاقة التي تربطه بالنظام السياسي، لتحديد دوره الحقيقي والكشف عن مدى فاعليته ومساهمته في عملية التنمية السياسية

وعليه فإننا إنطلقنا لمعالجة هذا الموضوع من الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

لقد تعددت المبادرات على الصعيد العربي والدولي الرامية إلى تفعيل دور المجتمعات المدنية العربية، ومحاولة دمجها في عملية إصلاح شاملة، وهذا نتيجة للحركية التي عاشتها هذه الدول على جميع المستويات، ما طرح على منظمات المجتمعات المدنية العربية مهمة الانتقال إلى أن تكون شريكا قويا وفاعلا في عملية التنمية السياسية، ومن هنا يتوجب على هذه الدراسة طرح الإشكالية التالية على النحو التالي:

❖ ما مدى تأثير مؤسسات المجتمع المدني المغربي في تحقيق التنمية السياسية؟

وتتدرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات أبرزها:

- ✓ ما هو واقع المجتمع المدني المغربي في السنوات الأخيرة؟ وبماذا تمتاز طبيعة علاقته بالنظام السياسي؟
- ✓ ما موقع مؤسسات المجتمع المدني في المغرب من عملية التنمية السياسية؟
- ✓ ما مدى نجاح و فاعلية المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية؟ و ما هي طبيعة الأساليب التي ينتهجها في اشتغاله؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية السابقة والتساؤلات الفرعية الأخرى تم اعتماد الفرضيات التالية:

- إن المجتمع المدني بتنظيماته و الوظائف التي تؤديها ؛ يعتبر فاعلا أساسيا في تحقيق أهداف التنمية السياسية .
- تلعب البيئة القانونية التي يتبلور فيها نشاط المجتمع المدني، و طبيعة علاقته بالسلطة دورا هاما في ضمان الممارسة الفعلية للوظائف و القدرة على تحقيق التنمية السياسية.
- إن دور المجتمع المدني في المغرب و مساهمته في تحقيق التنمية السياسية، تقتزن أساسا بفعاليته، ومستوى الاستقلالية التي يتمتع بها.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب موضوعية وأخرى ذاتية دفعت الباحث إلى تبني موضوع المذكرة، وتتمثل الأسباب الموضوعية في صلة الموضوع المباشرة بدائرة تخصص الباحث في السياسات العامة والتنمية.

أما الأسباب الذاتية فتتمثل في طموح الباحث لمعالجة هذا الموضوع والتعمق فيه. وزيادة على ذلك اهتمام الباحث الشخصي في التحصيل المعرفي والمعلوماتي وكيفية استغلاله .

أهمية الموضوع: تبرز هذه الأهمية من خلال:

أ. العلمية:

تزايد الاهتمام بدراسة موضوع المجتمع المدني ودوره في عملية التنمية السياسية. حيث تتجلى هذه الأهمية في الجانب الوظيفي ؛ من حيث مدى فاعليتها وتأثيرها في ديناميات العملية السياسية ودوائر صنع السياسات العامة والقرارات السلطوية .

إن تحليل العلاقة التفاعلية بين هذين المتغيرين (المجتمع المدني والتنمية السياسية) هو أفضل مقياس للبرهنة على مستوى القدرة و الكفاءة والرقابة التي يفترض أن يتميز بها "المجتمع المدني " كمفهوم يرتبط ارتباطا وثيقا بعملية التنمية السياسي؛ فهو من ناحية يعد أحد نتائج هذه العملية ومن ثم يعتبر متغيرا تابعا لها ، ومن ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية والمؤثرة فيها ، وبالتالي يعد متغيرا مستقلا عنها.

حيث تبرز أهمية الدراسة في إبراز دور منظمات المجتمع المدني في المغرب وتأثيراتها في عمليات التنمية السياسية من خلال الوظائف التي تؤديها في المجال السياسي .

ب. العملية:

وتتمثل في كون الباحث جزء من المغرب العربي، ومن منطلق أن الإنسان عبر مراحل حياته يسعى لمحاولة فهم الأوضاع من حوله فإن تطرقنا إلى هذا الموضوع ما هو إلا محاولة بسيطة لإسقاط الجانب العلمي النظري على الواقع وبالتالي تشخيصه ومعرفة أهم الأسباب والمتغيرات المتحركة فيه في المغرب.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة واقع المجتمع المدني في المغرب ودوره في التنمية السياسية، وذلك من خلال إبراز موقعه ضمن السلطة السياسية أي العلاقة القائمة

بينهما وتفاعله مع القضايا المجتمعية. وكذا سد النقص الحاصل في هذا الجانب في المكتبة الجامعية ولو بالشيء البسيط. ومنه فإننا نسعى من خلال دراستنا المتواضعة تمكين الطلبة من أخذ فكرة حول موضوع العلاقة بين الدولة والمجتمع.

أدبيات الدراسة :

إن الحديث عن أدبيات الدراسة أو الدراسات السابقة يعني الإشارة إلى أهم ما كتب حول الموضوع المدروس في إطار هذه المذكرة والمتصل بتحديد طبيعة العلاقة القائمة بين علاقة المجتمع والدولة وأثره على التنمية السياسية في المغرب والآثار المترتبة فيها، فبغض النظر عن ما كتب حول كل من الدولة الوطنية والمجتمع المدني والتنمية السياسية على حدى والذي هو متوفر نسبيا مقارنة بالدراسات التي تناولت دراسة العلاقة الرابطة بين المفاهيم الثلاثة ذاتها في المغرب والتي تكاد تشح ، حيث لم نجد دراسات أكاديمية بحثية تدرس الموضوع ذاته، وهذه الوضعية صالحة بالنسبة للجامعة التي بحثت في مكتباتها وما لاحظته في هذا المقام هو أن معظم الكتب والمذكرات التي تفحصتها كانت تركز على دراسة الوطن العربي وبلدان المغاربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة والتي حاولنا الاستفادة منها قدر الإمكان، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

أ / من بين الكتب:

1. كتاب عبد الحليم الزيات، والمعنون ب: "التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي" في ثلاثة أجزاء .

- الجزء الأول :الأبعاد المعرفية والمنهجية .
 - الجزء الثاني : البنية والأهداف .
 - -الجزء الثالث : الأدوات والآليات
2. -الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر ؛ للمنصف وناس

3. -كتاب نصر محمد عارف و المعنون "نظريات التنمية السياسية المعاصرة " : حيث تناول فيه المؤلف دراسة نقدية مهمة لمفهوم التنمية السياسية من منظور الاستخلاف في الاسلام، مع الاهتمام الموسع بتحليل و مقارنة هذا المفهوم .
4. -كتاب " التنمية السياسية مدخل للتغيير " لرعد عبد الجليل علي ؛ وهي دراسة مهمة جدا فيما يتعلق بإبراز أهم المداخل البحثية المستعملة لدراسة مفهوم التنمية السياسية ، بالإضافة الى تطرقه بالتحليل لأهم أزمات التنمية السياسية التي تعاني منها أغلب الدول النامية
5. حمودي عبدالله، الشيخ والمريد :النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة ، ترجمة عبد المجيد جحفة، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 2000 .
6. كتاب نور الدين زمام حول : القوى السياسية و التنمية – دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث - ، والذي اهتم بمناقشة و تفسير ظاهرة التخلف في العالم الثالث ، ودراسة نماذج من السياسات التنموية المنتهجة من طرف بعض الدول ، وتحليل أهم المعضلات التي تعاني منها هذه الدول في سعيها لتجاوز الأزمات التنموية وتحقيق التنمية و التحديث السياسيين .

ب / ومن بين المقالات المنشورة بالدوريات نذكر :

1. أمحمد مالكي ،"العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية المجال العام والمواطنة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، شتاء 2007.
2. بليوز الطاهر " : المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 15 ، 2006.
3. ساحلي مبروك، ، "دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول :المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، الجزائر، جامعة الجزائر، 3 ، 7 - 8 ديسمبر 2011
4. عبد القادر عبد العالي ، الاحزاب السياسية و التنمية السياسية في الجزائر ، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و اشكالية التنمية في الجزائر ، واقع وتحديات ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشلف ، يومي 17-18 ديسمبر 2008

5. ويكن فازية، " فاعلية المجتمع المدني في المغرب في مواجهته إستراتيجية الدولة التدخلية " ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول ، المجتمع المدني و التطور السياسي بالمنطقة المغاربية ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، 3 ، 7-8 ديسمبر، 2011

ج / أما عن المقالات المنشورة في الأنترنت نذكر:

1. - عابد الجابري محمد ،المجتمع المدني، تساؤلات وآفاق على الرابط:
[http www .geocities .com/ athens/ form 3778/société,htm:sept,2000.](http://www.geocities.com/athens/form3778/société,htm:sept,2000)
2. العبيدي، عمر جمعة عمران ، "دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية"، في: شبكة النبا، العدد 72، تشرين الأول 2004، على الرابط:
<http://annabaa.org/nbahome/nba72/door.htm>

د / ومن بين المذكرات نذكر:

01. هشام عبد الكريم ، المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية في الجزائر ، 1989 - 1999. مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة يوسف بن خدة، 2006.

الصعوبات التي واجهت البحث:

من الصعوبات التي واجهها الباحث قلة المراجع الخاصة بالموضوع في المكتبة وتزامن إعداد المذكرة مع العطلة الصيفية حيث كل المكتبات الجامعية تغلق أبوابها.

تصميم الدراسة:

أ. حدود ومجال الدراسة: وتتمثل في:

تتحدد الحدود الزمانية لهذه الدراسة ما بين 1998 إلى غاية 2012. أما الحدود المكانية فإن هذه الدراسة تسعى إلى فهم العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في المغرب ودور هذا الأخير في التنمية السياسية.

ب. منهج الدراسة:

1. **المنهج التاريخي:** لقد دفعتنا طبيعة الموضوع إلى توظيف المنهج التاريخي الذي بدوره ساعدنا على الإلمام بظاهرة السلطة والدولة في المغرب وكذا الدولة الوطنية.

2. **الإقتراب النسقي:** الذي يعد أهم الاقتربات في دراسة الظواهر السياسية، باعتباره على النظام المفتوح لأي ظاهرة في تعاملها مع متغيرات البيئة المحيطة من خلال المدخلات والمخرجات وعملية التحويل، ويمكن الاعتماد عليه في دراستنا وفق اعتبارين:

- أ. أن النسق العام الذي تتفاعل فيه الدولة والمجتمع عبارة عن نسق يتضمن مدخلات ومخرجات ويعتمد على التغذية العكسية.
- ب. أن العلاقة بين الدولة والمجتمع تتواجد ضمن منظومة متكاملة نسقية وديناميكية، تتفاعل مع نظم أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.

3. منهج تحليل الجماعة :

ويفيد استخدام هذا المنهج في المساعدة على تفسير دور منظمات المجتمع المدني على المستويين التنظيمي والعملي، من حيث معرفة قدراتها التنظيمية وتوزيع قوتها ومعرفة تأثيرها ودورها السياسي وتوجهاتها السياسية، حيث لا يتسنى تقييم دوره في التنمية السياسية إلا من خلال تفسير وتحليل مستوى التطور البنوي والوظيفي للمجتمع المدني .

تقسيم الدراسة:

تتقسم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول وذلك لبلوغ أغراض البحث كالتالي:

الفصل الأول: ويمثل الإطار النظري للدراسة، وينقسم إلى ثلاث مباحث، اهتم البحث الأول بماهية التنمية السياسية، أما المبحث الثاني فتناول المجتمع ومؤسساته، في حين أن المبحث الثالث خصص للحديث عن الدولة الوطنية.

الفصل الثاني: ويشمل واقع التنمية السياسية في المغرب وكذا دراسة تحليلية للمجتمع المدني وعلاقته بالسلطة.

الفصل الثالث: وقد تم تناول مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية السياسية بالمغرب، ويتضمن ثلاثة مباحث

الفصل الأول

الإطار النظري و المفاهيمي للتنمية السياسية، المجتمع والدولة

إن تناول أي موضوع علمي بالدراسة يتطلب الإلمام ببعض المفاهيم والمنطلقات الأساسية لهذه الدراسة، فتحديد المفاهيم خطوة أساسية وعملية في تأسيس إدراك متبادل وفهم مشترك للموضوع أو الظاهرة قيد الدراسة. وتأسيسا على ما تقدم سنعمد إلى دراسة مفهوم التنمية السياسية، المجتمع والدولة، بالإضافة إلى مفاهيم المجتمع المدني، الأحزاب السياسية. بحيث تمكننا هذه القاعدة النظرية من الإحاطة بموضوع بحثنا، كما تمكننا من دراسة العلاقة بين المجتمع بالدولة وأثره على التنمية السياسية.

المبحث الأول : ماهية التنمية السياسية

إن التنمية السياسية **Political Développement** كمفهوم علمي و مبحث دراسي في علوم السياسة و الاجتماع لم تظهر ولم تحظ باهتمام الباحثين إلا في ستينات القرن الماضي و إن بدأت إرهاصات الأولى في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينات ¹ ، وهناك من يفند هذه الفكرة ف"نصر عارف " يعتبر أن التنمية السياسية ليست وليدة نتائج الحرب العالمية الثانية كما يعتقد أغلب المفكرين و إنما هي وليدة عملية تراكمية معرفية تشكلت من مختلف العلوم و يقول نصر عارف في هذا الصدد : "... فدراسة المصادر الفكرية لنظريات التنمية السياسية كما يظهر لنا ... توضح لنا وبصورة جلية أنها تطور لسياق علمي ظهر مع الاستشراق ثم اتسع مع الانثروبولوجيا و استمد أصوله من نظريات النمو و ليست وليدة الحرب العالمية الثانية ..."² و تهتم التنمية السياسية في الأصل بدراسة النظام السياسي من داخله وهي التي تكمل دراسة التأثيرات السياسية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ³ ، و لقد حظي مفهوم التنمية السياسية بانتشار واسع في تراث العلوم السياسية و خاصة فيما يتعلق بدراسة العلاقة بين السياسة و المجتمع ⁴ ، فمفهوم التنمية السياسية يعد من المفاهيم الحديثة التي ظهرت بعد ظهور فكرة التنمية فقد أصبحت - أي التنمية السياسية - تمثل إحدى أهم الغايات التي تسعى الأنظمة السياسية للوصول إليها أضف إلى ذلك أنها صارت تمثل إحدى مقاييس الديمقراطية ، و من خلال ما سبق سنتناول في هذا المبحث أهم المفاهيم المتعلقة بالتنمية السياسية بالإضافة إلى تحديد أهم نظرياتها وأزماتها .

¹ هشام عبد الكريم ، المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية في الجزائر، 1989 - 1999. (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، جامعة يوسف بن خدة، 2006) ، ص 45.

² نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي، القاهرة : دار القارئ العربي ، 1993، ص 183.

³ نداء صادق الشريفي ، تجليات العولمة على التنمية السياسية : دراسة استقرائية استنباطية ، عمان : دار جبهة للنشر و التوزيع ، 2007 ، ص 97.

⁴ هشام عبد الكريم ، مرجع سابق، ص 49.

المطلب الأول : تعريف التنمية السياسية

من أوائل التعريفات التي أعطيت للتنمية السياسية تلك التي حددها بوصفها بمجرد البحث عن التغيير وهذا ما اشتملت عليه عدة دراسات فيها ترى في التنمية السياسية عملية تسعى الدول و المجتمعات من خلالها لاكتساب قدرة عامة على الانجاز وتحسينه¹ و يقدم " غابريال ألموند " **Gabriel Almond** من خلال مقارنته البنائية و الوظيفية مفهوما للتنمية السياسية حيث يعرفها بأنها قدرة النظام السياسي على تحقيق التمايز البنوي والتخصص الوظيفي اللذان يشيران إلى العمليات التي تتغير بها الأدوار وتصبح أكثر تخصصا² و يعرفها أيضا بأنها استجابة النظام السياسي للتغيرات سواء كان في داخل المجتمع أم داخل البيئة الدولية³ كما قدم ألموند أهم أزمت التنمية السياسية وهي أزمة بناء الدولة ، وأزمة المشاركة، وأزمة التوزيع.

أما "صموئيل هنتنغتون" **Samuel Huntington** فقد ربط التنمية السياسية بمحاولة المجتمع السياسي الرامية إلى تحقيق شكل من أشكال الوحدة السياسية⁴ ، كما ربطها أيضا بالتحديث السياسي كونه حسب نظره مرادفا للتنمية السياسية⁵ يعرفها أيضا بأنها العملية التي بمقتضاها يزداد ترشيد السلطة و التباين في الهياكل و الأبنية و المؤسسات السياسية و زيادة المشاركة السياسية⁶ و نلاحظ أن هنتنغتون قد ركز في مفهومه للتنمية السياسية على عقلنة السلطة من خلال تحقيق مبدأ التداول عليها والحد من الفساد داخلها و تحقيق مبدأ التخصص الوظيفي وعدم التداخل بين الأبنية والمؤسسات السياسية.

¹ علي رعد عبد الجليل ، التنمية السياسية مدخل للتغيير ، طرابلس : دار الكتب الوطنية ، 2002 ، ص 24 .

² نداء صادق الشريفي ، مرجع سابق ، ص 111.

³ زكرياء بختي ، دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المنتخبة المحلية : دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية مسيلة (مذكرة ماجستير علوم سياسية و علاقات دولية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة يوسف بن خدة الجزائر ، 2009 ، ص 21.

⁴ علي رعد عبد الجليل ، مرجع سابق ، ص 25.

⁵ زكرياء بختي ، مرجع سابق ، ص 20.

⁶ عبد القادر عبد العالي ، الأحزاب السياسية و التنمية السياسية في الجزائر ، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و اشكالية التنمية في الجزائر ، واقع و تحديات ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشلف ، يومي 17-18 ديسمبر 2008 ، ص 02.

عرف "لوسيان باي" **Lucian Pye** التنمية السياسية بأنها عملية تغير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول الى مستوى الدول الصناعية¹ و يقدم "باي" في مؤلفه (مظاهر التنمية السياسية) عناصر لنمط جديد لمفهوم التنمية السياسية فنقطة الانطلاق في تحليله تتدرج في الاتجاه الكامل للمناهج التنموية الأكثر كلاسيكية²، ونلاحظ أن المساواة و تحسين مستوى الكفاءات السياسية و التمايز الهيكلي والوظيفي. كما ربط باي التنمية السياسية من خلال قدرة النظام السياسي تجاوز مجموعة من الأزمات و المتمثلة في أزمة الشرعية و أزمة المشاركة وأزمة التوزيع وأزمة الهوية وأزمة الاندماج وأزمة التغلغل .

ينظر "دافيد ابتر" **David Apter** إلى التنمية السياسية باعتبارها عملية كونية وعامة و عليه عند دراسته للنظم السياسية يركز هو الأخير على التحديث الذي يعتبره احد العوامل المساهمة في الانتقال من حالة التقليدية إلى حالة الحداثة³.

عرف "أحمد وهبان" التنمية السياسية بأنها " عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة و تحقيق التكامل و الاستقرار داخل ربوع المجتمع وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية ... و رفع كفاءة الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم و الموارد الاقتصادية المتاحة فضلا عن إضفاء الشرعية على السلطة ... " ⁴ و نلاحظ أن هذا التعريف ركز على متطلبات التنمية السياسية والمتمثلة حسب هذا التعريف في تحقيق المواطنة و التكامل و الاستقرار و إشراك الشعب في الحياة السياسية و العدالة في توزيع القيم و الموارد و تتمتع النظام السياسي بالشرعية ومن خلال ما سبق و رغم الاختلافات الحاصلة بين مختلف الباحثين والمفكرين يمكن تعريف التنمية السياسية بأنها تلك العملية أو ذلك التغيير الذي يستهدف هياكل النظام السياسي و علاقته مع البيئة الخارجية الممثلة في الشعب من خلال تحقيق مبدأ المشاركة و الشرعية الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق وحدة سياسية و من ثم وحدة وطنية.

¹ علي أمين محمد دبور ، دراسات في التنمية السياسية ، قسم الاقتصاد و العلوم السياسية ، الجامعة الاسلامية 2012/2011 ، ص 08.

² زاييد الطيب مولود ، مرجع سابق ، ص 92 . ، علم الاجتماع السياسي ، ليبيا : جامعة السابع أفريل ، الطبعة الأول ، 2007

³ نداء صادق الشريف ، مرجع سابق ، ص 118.

⁴ أحمد وهبان ، التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية ، الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2002- 2003 ، ص 204.

المطلب الثاني: نظريات التنمية السياسية

يصنف بعض الأكاديميين والكتاب، مثل علي غربي، وناجي شراب، النظريات التي تشكل مرجعية ومنطلق دراسة التنمية السياسية إلى ثلاث نظريات رئيسية هي، نظرية التحديث ومداخلها ومناهجها المتنوعة والتي تنطلق من أفكار علم الاجتماع وعلم السياسة الرأسماليين؛ والنظرية الماركسية المعتمدة على أفكار ماركس **Marx** ولينين **Lénine** وتطبيقاتها في الدول الاشتراكية؛ ونظرية التبعية التي تم التنظير لها من مفكرين في العالم الثالث، ردا على فشل نظريات ومشاريع التنمية في هذه الدول، وخاصة من مفكري دول أمريكا الجنوبية¹.

ويصنفها نصر محمد عارف على أنها نظريات أوروبية للتنمية السياسية وهي النموذج الليبرالي السياسي الغربي أو (النظريات السلوكية)؛ والنموذج الاشتراكي المسترشد بالتجارب الاشتراكية، ونظرية التبعية أو كما يسميها (الماركسية الجديدة)، حيث يعتبر أن مدرسة التبعية لا تخرج في مقولاتها عن أفكار ومقولات لينين². أما "ريتشارد هيجوت" **Richard Hajot** الأكاديمي البريطاني وأستاذ الاقتصاد السياسي الدولي، فيصنف النظريات إلى نظريتين رئيسيتين هما، نظرية التحديث الغربية؛ والنظرية " الراديكالية "، التي يعتبر أنها تضم نظرية التبعية والنظرية الماركسية (الجديدة)³.

وشكلت هذه النظريات الإطار الفكري لعدد من المناهج والأساليب والاتجاهات الدراسية الفرعية، في تحليل ودراسة مسائل التنمية السياسية. حيث سنعرض لأهم الأسس والمنطلقات التي تقوم عليها النظريات الرئيسية التي شكلت المداخل النظرية في هذا المجال.

¹ شراب ناجي صادق، التنمية السياسية دراسة في النظريات والقضايا، غزة: مكتبة دار المنارة، ط 2، 2001، ص 64-91-85

² غربي علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط 1، 2003، ص 71-72.

³ نصر محمد عارف، مرجع سابق، ص 64-65.

1.1.1. نظرية التحديث:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية تزايد الاهتمام بدراسة أوضاع الدول حديثة الاستقلال حيث كانت تعيش في حالة من " التخلف ". واعتبر علماء الاجتماع والسياسة الغربيين أن المجتمع الصناعي في الدول الغربية المتقدمة يشكل نمودجا مثاليا على البلدان النامية أن تسير على خطاه في التنمية والتحديث. وتم النظر إلى عملية التحديث على أنها عملية انتقال نحو الأنماط والنظم الاجتماعية والسياسية التي تطورت في أمريكا وأوروبا الغربية، ثم انتقلت إلى بقية القارات¹. حيث أن عملية التحديث تطال في تأثيرها مختلف جوانب المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. والتحديث في علم اجتماع التنمية يعني حسب اغلب المنظرين لهذا العلم " نقل للنموذج الغربي وذلك من خلال تصور وجود ثنائية: التقليدي - الحديث ، واعتبار الديمقراطية بمفهومها الواسع، خاصية رئيسية للمجتمع الحديث في المجال السياسي².

وفي المجال السياسي أيضا هناك من يرى أن عملية التحديث السياسي هي التحولات والتغييرات السياسية التي حدثت في أوروبا وبقية أنحاء العالم منذ النهضة الأوروبية. وهذه التغييرات يشار لها كخصائص لعملية التحديث السياسي، وتشمل: تحقيق مزيد من المساواة وإعطاء فرص للمشاركة في صنع السياسة، وقدرة النظام السياسي على صياغة وتنفيذ السياسات، والتنوع والتخصص في الوظائف السياسية، وعلمانية العملية السياسية وفصلها عن التأثيرات الدينية³.

انبثقت نظرية التحديث بشكل أساسي من نظرية التطور، التي تهتم بتفسير كيفية تحول المجتمعات غير الصناعية إلى مجتمعات صناعية، وتحدد خصائص كل من الحالتين وتؤكد على أن التحديث يتم في اتجاه واحد ويسير من غير الصناعي إلى الصناعي⁴. حيث اهتمت نظرية التطور التي ظهرت في الدول الغربية المتقدمة بدراسة

¹ ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية، ترجمة: حميدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، مارس 2001، مطبعة جامعة الأردن، ص 44.

² غربي علي وآخرون، مرجع سابق، ص 73-77.

³ دود، س، ه، التنمية السياسية، ترجمة: عبد الهادي الجوهري، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1987، ص 18.

⁴ غانم السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السياسية، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981، ص 16.

المجتمع وعوامل تغيره وتطوره. وهي تمثل أيضا المرجع الرئيسي لنظريات التنمية السياسية التي استخدمت مفاهيمها ومناهجها وأهدافها، حيث ترى هذه النظرية أن التطور والنمو الاجتماعي يسير في خط صاعد واحد بمراحل متتالية، يجب أن يمر بها كل مجتمع¹. وقد ساد في كتابات التنمية السياسية استخدام المدخل الثنائي، الذي تأسس بناءا على أعمال منظري نظرية التطور في القرن التاسع عشر، حيث يتم مقارنة المتغيرات الخاصة بالنمط المثالي المرتبط بالتقليدية / الحداثة. واعتمد علم السياسة على هذه الأنماط الثنائية كما يقول "جبرائيل ألموند" **Gabriel A. Almond** عالم السياسة الأمريكي: إن نظريتنا تؤسس عملية بناء النظرية والتتميط بشكل ثنائي بسيط عبر الاستفادة من أعمال "ماكس فيبر" **max Weber**، و "فرديناند توليز" **Ferdinand Toolezz**، و "تالكوتبارسونز" **Talcot parsons** .. وغيرهم من علماء الاجتماع المجددين .. في محاولة لبناء نماذج لأشكال المجتمعات والنظم التقليدية والحديثة².

والتقسيم الثنائي للمجتمعات (تقليدي / حديث) يتأسس على تصور "فيبر" **Weber** للمجتمع التقليدي بوصفه مجتمع " ما قبل الصناعة " أو " ما قبل العقلانية " أو " مجتمع ما قبل الدولة "³. حيث صاغ "فيبر" نموذج المثالي للمجتمع الحديث استنادا إلى العقيدة البروتستانتية التي يعتبر أنها أدت إلى تطور الرأسمالية الصناعية الغربية، لأنها عقيدة تحث على التحرر، وبالتالي فإن قيمها ومعتقداتها المثالية هي أساس ظهور المجتمع الرأسمالي الحديث⁴.

وقدم "تالكوت بارسونز" **Talcot parsons** عالم الاجتماع الأمريكي، ما يعرف ب " متغيرات النمط " كوسيلة تحليل من خلالها يتم تمييز الأفعال الناتجة عن هذه المتغيرات، ومقارنة أنماط مختلفة من المجتمعات بناءا على أنماط مختلفة من الأفعال، وصنف المجتمعات ومدى انتقالها من التخلف إلى التقدم بناءا على تلك المتغيرات.

¹ نصر عارف، محمد، مرجع سابق، ص 163-169-170.

² ريتشارد هيجوت، مرجع سابق، ص 45.

³ نفس المرجع، ص 47.

⁴ غربي علي وآخرون، مرجع سابق، ص 86-88.

حيث أن قدرة المجتمع على التكيف معها تمكنه تدريجياً من التخلص من خصائص المجتمع المتخلف وتبني مستويات ثقافية مستتدة على خصائص المجتمع المتقدم. وخصائص المجتمع المتقدم مقابل خصائص المجتمع المتخلف تتمثل في خمسة؛ العمومية مقابل الخصوصية؛ الأداء (الانجاز) مقابل الغزو (النسبة)؛ التخصص مقابل الانتشار المصلحة الجماعية مقابل المصلحة الذاتية؛ والحياد الوجداني مقابل الوجدانية. وهذه المتغيرات عند "بارسونز" **parsons** تمثل مؤشرات تترجم الخصائص البنائية للنظام الاجتماعي من زاوية الدور المتوقع للفرد الفاعل، وتصبح المتغيرات هذه محددات للسلوك الاجتماعي، أو هي انعكاس للخصائص البنائية للمجتمع، وفي علاقات الأدوار في المجتمع¹.

2.1. النظرية الماركسية:

حل كارل ماركس **Karl Marx** مجتمع الرأسمالي وتطور المجتمع البشري انطلاقاً من المفهوم المادي للتاريخ، ووضع الأسس لما يعرف بـ "المادية التاريخية"، التي صارت تشكل الإطار الرئيسي لعلم الاجتماع الماركسي، وتوفر له الأسس النظرية والمنهجية في دراسة الأبنية والعلاقات والتفاعلات الاجتماعية.

يعتبر مفهوم التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية أهم مفهوم في المادية التاريخية في تشخيص وتحليل تطور المجتمع البشري. حيث أن كل تشكيلة اقتصادية اجتماعية هي جهاز اجتماعي خاص يتطور حسب قوانينه الخاصة به. وما يحدد طبيعة وخصائص كل تشكيلة منها، أو كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع البشري، هو "أسلوب الإنتاج" الخاص بها، الذي هو شكل معين ومحدد لنشاط الناس المعيشي ونمط حياتهم، ويتألف من وحدة قوى الإنتاج (أدوات ووسائل الإنتاج والبشر المنتجين) وعلاقات الإنتاج (التي تنشأ بين الناس في نشاطهم الإنتاجي). وتدرس المادية التاريخية تطور تاريخ المجتمع البشري على أنه عملية تاريخية طبيعية واحدة مقبولة لتطور الإنسانية، ينتقل من مرحلة إلى مرحلة أكثر تطوراً، لها ميزاتها وخصائصها

¹ غربي علي وآخرون، مرجع سابق، ص 95 - 96

وقوانينها. وقد مر المجتمع البشري في تطوره بخمس مراحل أو تشكيلات اقتصادية اجتماعية، تنقسم إلى مجموعتين كبيرتين، الأولى هي التشكيلات الطبقة المتناقضة، وهي تشكيلة الرق أو العبودية، والإقطاعية، والرأسمالية. وهذه التشكيلات تقوم على أساس علاقات السيطرة واستغلال الإنسان للإنسان، لأنها قائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. كما أن المشاكل الاجتماعية فيها خلال عملية التطور تحل بالنضال الطبقي المبرر، وعن طريق الثورات. والمجموعة الثانية هي التشكيلات اللابعدية القائمة على علاقات التضامن والمساواة الاجتماعية، وتضم مرحلة المشاعية البدائية والمرحلة الشيوعية التي تعتبر أعلى مراحل تطور المجتمع البشري¹.

اعتبر ماركس أن انتشار الرأسمالية وتوسعها أدى إلى القضاء على الحياة التقليدية للمجتمعات الأوروبية وشجع على التصنيع، وحررت الفلاحين من نظام الإقطاع، وأقامت علاقات إنتاج اجتماعية رأسمالية. حيث أن الرأسمالية حطمت التشكيلات التقليدية الجامدة، وأنشأت نمطا إنتاجيا عصريا وحديثا وأكثر عقلانية. غير أن الرأسمالية أيضا في تطورها تتطوي على جوانب سلبية وسيطرة واستغلال من نمط جديد بسبب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج².

وترى الماركسية أن كل تشكيلة اجتماعية اقتصادية طبقية، تسود فيها أيديولوجية الطبقة المسيطرة، ومع تفاقم التناقضات الاجتماعية، تظهر أيديولوجية جديدة تعكس مصالح الطبقات المضطهدة. ومع انقسام المجتمع إلى طبقات تصبح العلاقات السياسية والحقوقية والأخلاقية وغيرها، شكلا للعلاقات الأيديولوجية، ويدخل الناس في هذه العلاقات مع ظهور الوعي الطبقي، حيث أن نضال وتطور نضال الطبقة العاملة السياسي ضد الرأسمالية لا يمكن بدون نظرية ثورية وحزب ثوري للحركة العمالية، أي بدون وعي سياسي للجماهير³. إن الأيديولوجية كجزء من البناء الفوقي يظهر معها مؤسسات ومنظمات مختلفة كالدولة والمؤسسات القانونية والأحزاب السياسية، والاتحادات المهنية والمنظمات الدينية والمؤسسات الثقافية والعلمية وغيرها.

¹ ف. كيللي، م. كوفالزون، المادية التاريخية، تعريب احمد داود، دمشق، دار الجماهير، 1978، ص 46-49

² غربي، علي وآخرون، مرجع سابق، ص 118-119.

³ ف. كيللي، م. كوفالزون، مرجع سابق، ص 81-83

وتعتبر الدولة المؤسسة الرئيسية للبنيان الفوقي في المجتمع الطبقي والتي تحرسه وتحميه. فبمساعدها تصبح الطبقة المسيطرة على الاقتصاد، مسيطرة في مجال البنيان الفوقي أيضا. والدولة تملك وسائل مادية للسلطة، مثل الجيش والشرطة والسجون، لتتمكن بواسطتها من القيام بوظيفتها وإخضاع المجتمع لمصالح وإرادة الطبقة المسيطرة¹.

إن مهمة الثورة الاشتراكية هي الاستيلاء على السلطة السياسية من جانب العمال، أي الاستيلاء على الدولة، وبناء اقتصاد اشتراكي والقضاء على العلاقات الرأسمالية، بالتحالف مع الجماهير الكادحة في الريف والمدينة، بقيادة الحزب الشيوعي². إلا أن المسألة المهمة في دول العالم الثالث هو عدم تبلور الطبقات بالصورة التي عليها في المجتمعات الرأسمالية. وقد استخدم ماركس مفهوم " نمط الإنتاج الآسيوي " كوسيلة نظرية لدراسة المجتمعات غير الأوروبية، والتي تتميز بخصائص معينة مثل: غياب الطبقات وغياب الملكية الخاصة وهيمنة الدولة، وتتميز بأنها مجتمعات زراعية مغلقة على ذاتها، وسيادة الروابط العائلية والعشائرية في المجتمع. واستخدم جزء من الباحثين هذا المفهوم في تحليل قضايا التنمية والتخلف³.

وتناولت نظرية الامبريالية التي جاء بها لينين لاحقا موضوع التخلف والتنمية بصورة غير مباشرة، كنتاج للصراع الامبريالي. واعتبرت أن القوى الامبريالية هي المستفيد الأول من النظام الرأسمالي الدولي، حيث أن سياساتها الاستعمارية عطلت تنمية دول العالم الثالث وتسببت في تخلفها ونهبت مواردها. أما الماركسية المحدثه فتتطلب من التناقض بين الامبريالية وشعوب البلدان النامية، وتفهم العالم كوحدة واحدة، مع الاهتمام بموضوعة الخصوصية التاريخية والثقافية للبناء الاجتماعي. لذا درست التنمية والتخلف انطلاقا من بحث الأبعاد التاريخية للتخلف، وبحث صور تراكم التخلف أثناء عملية التنمية ذاتها⁴. ويرى الباحثين أن الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية

¹ ف. كيللي، م. كوفالزون، مرجع سابق، ص 83 - 84.

² نفس المرجع، ص 181.

³ غربي علي وآخرون، مرجع سابق، ص، 119 - 120.

⁴ نفس المرجع، ص 121.

والسياسية في البلدان النامية تتميز بخصائص معينة، تجعلها مختلفة في بنيتها عن المجتمعات المتقدمة، إضافة إلى الاختلافات بين هذه البلدان نفسها. ونتج عن ذلك دراسة هذه البنى الاقتصادية الاجتماعية من زاويتين مختلفتين، إحداها ترى بعدم وجود النمط الرأسمالي في هذه البنى، والثانية ترى أن الرأسمالية في تلك البنى لم يكتمل تطورها، وأنها رأسمالية تابعة أو محيطية¹.

ومن الذين قالوا بوجود رأسمالية تابعة، أو نمط خاص من الرأسمالية في بلدان العالم الثالث، المفكر اللبناني مهدي عامل حيث يرى في دراسته لأثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، أن التغلغل الاستعماري أحدث تفككا نسبيا في البنية الاجتماعية للبلدان المستعمرة، كان نتيجته تكون علاقات إنتاج جديدة متميزة، تختلف عن علاقات الإنتاج الرأسمالية كما تتجلى في البلدان الأوروبية. كما انه إضافة إلى ما أحدثه من تغير في حركة تطور هذه البلدان التاريخي ومنطقه الداخلي، جعلها تخضع لمنطق التبعية الكولونيالية. ويرى بأن العلاقة الكولونيالية هذه، هي علاقة تبعية بنوية بين بنيتين اجتماعيتين مختلفتين، بنية اجتماعية رأسمالية أكتمل تكونها منذ زمن بعيد، ودخلت في مرحلة تطورها الامبريالي من جهة، وبين بنية اجتماعية لم يكتمل بعد تكونها، بل هي في مرحلة من التكون الجديد، من نظام إنتاج سابق للرأسمالية إلى نظام إنتاج آخر هو في الظاهر النظام الرأسمالي. إنها علاقة لا يوجد بها تكافؤ، بل هي علاقة سيطرة بنوية، تسيطر فيها البنية الأولى على البنية الثانية وتحدد تطورها².

ويرى المؤرخون الذين يأخذون بالخصوصية التاريخية لبلدان العالم الثالث أن مجتمعات هذه البلدان تتميز ببعض الخصائص؛ حيث التطور الداخلي فيها لم يجري بشكل طبيعي نتيجة السيطرة الاستعمارية؛ كما أن هناك عناصر متداخلة ومتناقضة ومتجاورة مع عناصر أخرى، ووجود أشكال وأنماط متنوعة للإنتاج والطبقات والشرائح الاجتماعية، مع تعدد القيم وتناقضها وتداخلها، وتعدد الايديولوجيا وعدم وضوحها

¹ علي غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 124 - 126

² عامل مهدي، مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، القسم الثاني، في نمط الإنتاج الكولونيالي، بيروت: دار الفارابي، الطبعة الثانية، 1978، ص 36 - 38

وتحددها؛ وعدم استقرار البناء الاجتماعي والسياسي؛ والنزعة العسكرية والسلطوية القمعية، ووجود مظاهر الانشقاق وتعدد التناقضات والخلافات في البناء الاجتماعي¹.

حاولت الأحزاب الشيوعية قيادة الثورة في بلدان العالم الثالث، لكنها أتبعت خطأ معاديا للبرجوازية القومية في هذه البلدان، وكان تأثيرها على الحركات القومية بين الحربين العالميتين تأثيرا ضعيفا، بإستثناء الصين، التي قدمت تجربة مهمة للرؤية الماركسية للتنمية السياسية في العالم الثالث. وتحققت الثورة الصينية من تحالف المثقفين ممثلين بالحزب الشيوعي والفلاحين، حيث كان دور الطبقة العاملة الصناعية فيها ضئيلا، كما أنها لم تعادي الطبقة البرجوازية. وبعد الحرب العالمية الثانية أيضا دعم الاتحاد السوفياتي الديمقراطيات القومية الناشئة، واعتبر أنها سوف تتطور وتنمو صناعيا مما يمكن من تحقيق الثورة في إطار تحالف العمال والفلاحين. ولقد كان هدف التنمية السياسية لدى الماركسيين واضحا، وهو بناء الدولة الاشتراكية، وهذا يتحقق من خلال قيادة العمال والتحالف مع شعوب الدول المستعمرة المعادية للرأسمالية حليفة الثورة الاشتراكية. ويعتبر **مهدي عامل** أن البرجوازية الوطنية في العالم الثالث والتي سارت بدرب التحرر الوطني والبناء الاقتصادي، قطعت شوطا توقفت عنده بعد فشلها في السير في هذا الطريق إلى نهايته، فصار هناك تداخل بالضرورة بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية بعد هذا الفشل. وهذا الفشل ناتج عن طبيعة بنية الإنتاج الكولونيالي في دول العالم الثالث، التي هي بنية عاجزة وتتحكم بها العلاقة الكولونيالية. لذا أصبح هناك تداخل في مهام التحرر الوطني لإنجاز التحرر من الاستعمار أو من الهيمنة الاستعمارية بأشكالها غير المباشرة، وبين الثورة الاشتراكية، لأن الثورتين ثورة واحدة. حيث أن العلاقة الكولونيالية من حيث هي علاقة تبعية بنيوية، هي التي تحدد بالضرورة الثورة التحررية الوطنية، في آليتها الداخلية كثورة اشتراكية، تقوم بها الطبقة العاملة .

¹ علي غربي وآخرون، مرجع سابق ، ص 126 - 127

3.1. نظرية التبعية:

ظهرت نظرية التبعية بداية في أمريكا اللاتينية في ستينيات القرن العشرين، نتيجة عدم نجاح نموذج نظرية التحديث في تقديم تفسير حقيقي ومقنع لظاهرة التخلف في العالم الثالث، وكذلك نتيجة فشل خطط وعمليات التنمية في تلك البلدان في فترة الخمسينيات والستينيات. وأعتبر منظري التبعية أن دراسات التنمية حاولت البرهنة على أن التخلف هو حالة متأصلة، ناتجة من طبيعة البنى الاجتماعية لبلدان العالم الثالث، ولم تنتج عن الاستعمار، بل هي موجودة قبله¹. وتعتبر نظرية التبعية رداً على أسس وطروحات نظرية التحديث، وتتطلب من فرضية أن حالة التخلف وما ينتج عنها من مشاكل وأزمات هي ناتج من نواتج الحقبة الاستعمارية. وتفسر حالة التخلف الاقتصادي والسياسي من منطلق الظروف التاريخية التي مرت بها بلدان العالم الثالث، ووقوعها تحت السيطرة الاستعمارية للنظام الرأسمالي العالمي. كما أنها تعتبر أن هناك علاقة جدلية بين التنمية والتخلف، وبين الحداثة والتقليدية، وبين مختلف الظواهر بشكل عام². وبمعنى آخر اعتبرت أن التنمية التي حدثت في العالم الرأسمالي المتقدم كانت على حساب الدول المستعمرة، وأن الوجه الآخر لتلك التنمية هي تخلف دول العالم الثالث، ووقوعها في براثن التبعية والسيطرة الرأسمالية.

ظهرت في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات دراسات عديدة لنقض الفرضية التي تقول بأن التخلف هو حالة متأصلة في دول العالم الثالث. وعملت الدراسات التي قدمها منظرو التبعية مثل "اندريه جندر فرانك" و "سمير أمين" وغيرهما على تحليل وإثبات أن السيطرة الرأسمالية هي المسؤولة عن تخلف بلدان العالم الثالث حيث حللت الجوانب التاريخية للتخلف المرتبط بالاستعمار. وكان هذا التركيز على الجوانب التاريخية، إلى جانب الأسلوب الثوري لنظرية التبعية، من أسباب تسميتها بالنظرية الماركسية، أو الماركسية الجديدة، عند البعض، رغم أن رواد هذه المدرسة هم من علماء الاقتصاد الراديكاليين من اللجنة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية (أكلا)³.

¹ريتشارد هيجوت، مرجع سابق، ص 93 - 94.

²شراب ناجي صادق، مرجع سابق، ص 91.

³ريتشارد هيجوت، مرجع سابق، ص 91.

وكان انتشار نظرية التبعية عائد أساساً إلى علماء اقتصاديات التنمية من مفكري العالم الثالث، الذين أهتموا بالنواحي العالمية للاستغلال الاقتصادي، ولا يعود إلى الكتاب الماركسيين الذين اهتموا بظاهرة الامبريالية¹. ويرى يوسف صايغ أن المفكرين الاجتماعيين في أمريكا اللاتينية الذين أصبحوا منظرو التبعية وصاغوا وطوروا مقولاتها، هم مجموعة تضم ماركسيين محدثين ، ووطنيين تقدميين، أكدوا جميعاً، عدا البنيويين، على دور التبعية المفروضة من الدول الرأسمالية، في إنتاج حالة التخلف واستمرارها².

ويعرفها علي غربي التبعية بأنها: " ظرف تاريخي موضوعي تشكل تاريخياً على مدى زمني طويل يمتد إلى الفترة الاستعمارية، وهذا أدى إلى نشوء مجموعة من العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية، تعبر عن شكل من أشكال تقسيم العمل على الصعيد العالمي يتم بمقتضاها توظيف موارد مجتمع معين (المجتمع التابع والمتخلف) لخدمة مصالح مجتمع آخر أو مجتمعات أخرى (المجتمعات المتقدمة) التي تمثل مركز أو قلب النظام الرأسمالي العالمي... إن دول المركز تمارس هيمنتها على الدول التابعة من خلال حكوماتها بإتباع سياسات اقتصادية عسكرية وغيرها... أو من خلال المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي وغيره والشركات المتعددة الجنسية. حيث تؤدي أوضاع التبعية إلى تعطيل الإرادة الوطنية للدولة التابعة وفقدانها لشروط إعادة تكوين ذاتها، ومن ثم تنميتها المنشودة (الخروج من حالة التبعية)³. وطبيعة هذه العلاقة تؤدي إلى استمرار وإدامة سيطرة الدول المتقدمة وإبقاء الدول النامية في دائرة التبعية.

"اندرية جندر فرانك" André Gunder Frank أحد رواد هذه النظرية، يعرف التبعية على: أنها وضع أو حالة تتكون من سلسلة كاملة من المراكز الكبرى والتوابع الصغرى تربط معاً أجزاء النظام الرأسمالي بكامله من مراكزه إلى المواقع في هوامش

¹ ريتشارد هيجوت، مرجع سابق، ص 94- 95

² صايغ، يوسف، التنمية العنصرية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1992، ص 78.

³ علي غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 133 – 134.

وأرياف دول أمريكا اللاتينية. هذه التوابع تعمل كأداة لامتناس واستنزاف رأس المال والفائض الاقتصادي من التوابع إلى المراكز المحيطة بها ومنها إلى مراكز النظام الرأسمالي. والنمو الذي يتحقق في الدول النامية في إطار تلك العلاقة هو نمو تابع، يفتقر إلى قوة دفع ذاتية، وتتقصه صفة الديمومة.¹

وركزت نظرية التبعية على أن التنمية التي تتم في العالم الثالث هي تنمية تابعة أو تخلف، وهي نتاج توسع الدول الاستعمارية، وربط الاقتصاد المستعمر بحاجاتها. ويصف فرانك العلاقة بعلاقة التابع والمتبوع، أو العلاقة بين المركز والأطراف (الهوامش) حيث يحافظ المركز على علاقة التبعية بينه وبين الهامش، وتلك العلاقة تؤدي إلى استنزاف الفائض من الهوامش إلى المركز. وانتقد فرانك أشكال التجارة الدولية ونقل التكنولوجيا ورأس المال من الدول المتقدمة إلى الدول النامية. وعليه صاغ ما سمي "بتنمية التخلف" حيث اعتبر أن أمريكا اللاتينية كانت متخلفة قبل الاختراق الرأسمالي، لكنها أصبحت أكثر تخلفاً بعد هذا الاختراق. وأصبح الارتباط بين التنمية والتخلف ارتباطاً سببياً، حيث أن التنمية التي حدثت في الغرب الصناعي تمت على حساب تخلف بلدان العالم الثالث، وهذا شكل رداً على القول بعدم وجود علاقة بين التنمية (في الغرب) والتخلف (في العالم الثالث).²

المسألة الأساسية التي تطرحها نظرية التبعية هي التحليل الكلي لعملية تطور المجتمع، وتطرح رؤية نظرية تاريخية تظهر خصوصية المجتمعات التابعة وخصوصية تطورها. وهي بذلك تتبنى فكرة النسق العالمي كمنطلق من خلاله تكشف موقع الدول المتخلفة داخله، إضافة إلى اهتمامها بالبناء الاجتماعي لهذه الدول، كبناء تابع ومتخلف ومحكوم بنمط من تقسيم العمل الدولي. كما حلت نتائج التنمية الرأسمالية والتوسع الإمبريالي وآثارها الاجتماعية والطرق التي من خلالها تتشكل الأبنية الاستغلالية الجديدة التي تعيق نمو الدول المتخلفة. ويعتبر الإسهام الأساسي لنظرية التبعية في إظهار أن تخلف دول العالم الثالث مرتبط بعملية التوسع الاستعماري

¹ شراب، ناجي صادق، مرجع سابق، ص 93.
² ريتشارد هيجوت، مرجع سابق، ص 59-96.

والهيمنة الرأسمالية المعاصرة، وإن التخلف ليس حالة متأصلة في طبيعة المجتمعات النامية. وهذا يشير إلى أن العامل الحاسم في إنتاج التخلف هو العامل الخارجي، وذلك يمثل نظرة أحادية الاتجاه، اعتمادا على القناعة بأن التخلف هو نتيجة منطقية لتطور الرأسمالية الغربية. مع الإشارة إلى أن هناك بعض منظري التبعية قالوا بوجود دور مهم للقوى المحلية في إنتاج التخلف.¹

تميزت نظرية التبعية بتنوع مشارب وخلفيات منظريها وكتابها، بحيث لا يوجد لديهم التزام بإتجاه فكري واحد، بل نرى تعدد في المداخل والإتجاهات. وقد نتج عن ذلك تقديم تحليلات مختلفة لأسباب التخلف والتبعية والطريقة التي تتجلى بها والآثار التي تتركها. وقد قسم البعض نظرية التبعية إلى إتجاهين نظريين رئيسيين هما؛ التبعية البنوية وعلاقات المركز (الهامش)؛ وتحليل أساليب الإنتاج. وركز الاتجاه الأول على خصائص وأوضاع التشكيلات الإجتماعية الطرفية، وأسباب ونتائج الاستعمار في العالم الثالث. حيث أن الدول الصناعية تمنع تصنيع الدول المتخلفة التي تمدّها بالمواد الأولية، نتيجة إرتباط الإقتصاد المتخلف بالإقتصاد المتقدم في إطار علاقات المركز (الهامش) الناتج عن تغلغل الرأسمالية في العالم الثالث.² ويركز بعض منظري هذا الإتجاه على علاقات التبادل غير المتكافئة وتحويل الفائض من الأطراف إلى المراكز بطرق مختلفة مما يعطل إمكانية تراكم رأس المال وتحقيق تنمية مستقلة. وهنا يتم تفسير التخلف أو " الرأسمالية التابعة " على أنها نتاج الهيمنة الرأسمالية كنظام عالمي يتضمن علاقات عالمية للتبادل، وهو تبادل غير متكافئ يذهب لصالح المركز.³

ويرى سمير أمين أن التوسع الرأسمالي أدى إلى نشوء التبعية، التي لا يمكن فهمها دون معرفة النظام الرأسمالي المهيمن على اقتصاديات الدول النامية. وهذه الدول تعتمد سياسات تنموية ترسخ الإنتاج الرأسمالي التابع، حيث تمثل البرجوازية الوطنية والمحلية في الأطراف امتدادا للبرجوازية العالمية وأداة لتنفيذ سياساتها. ويرى أمين أيضا أن تلك الدول تمتاز بهيمنة الرأسمالية الزراعية في الإقتصاد الوطني، مع

¹ علي غربي وآخرون، مرجع سابق ، ص 137 - 138.

² نفس المرجع ، ص 139 - 140.

³ ريتشارد هيجوت، مرجع سابق ، ص 113.

نمو دور البرجوازية الكمبرادورية التجارية المرتبطة بالرأسمال الأجنبي. إضافة إلى نمو القطاع البيروقراطي الحكومي بخصوصيات لا توجد إلا في الدول الطرفية. ويرى أن تغيير هذا الواقع المتخلف لا يتم إلا بالحل الاشتراكي¹.

أما منظري الاتجاه الثاني فقد اعتبروا أن التركيز على العامل الخارجي للتبعية أهمل العوامل المحلية في إنتاج واستمرار التبعية. ودرسوا كيفية تعايش أنماط إنتاج غير رأسمالية مع نمط الإنتاج الرأسمالي في دول العالم الثالث، وذلك يؤدي إلى تعدد أساليب الإنتاج وتعايشها جنباً إلى جنب، وهي أشكال في أغلبها غير رأسمالية رغم إنخراطها في السوق والتبادل السلعي. ويعتبر هذا الاتجاه أن علاقات وأساليب الإنتاج السائدة في الدول المتخلفة هي ما قبل رأسمالية لذا فهي تنتج التخلف ومسئولة عن إستمراره. وهذا يقود إلى تأكيد أن العوامل الداخلية مسؤولة أساساً عن التخلف، حيث تتم فصل أنماط الإنتاج المختلفة وتعايش معاً، وإن سيطرة النمط الرأسمالي لا يعني زوال الأنماط الأخرى².

واهتم بعض منظري التبعية مثل " فرانك " Frank و " كاردوز " Cardoso، بالجانب السياسي بالتركيز على دور الدولة في المجتمعات الطرفية والتابعة. حيث يرى "فرانك" أن الدولة تمثل وظيفة إعادة إنتاج التبعية ونمط الإنتاج التابع والحفاظ على مصالح الاحتكارات الدولية، وتمثل مصالح الطبقات المحلية المسيطرة، وتمثل أداة في يد رأسمالية المركز وهي خاضعة مباشرة للنظام الرأسمالي العالمي، وهي دائماً ذات طابع تسلطي. فيما يرى " كاردوز " أن وظائف الدولة في العالم الثالث تشبه وظائف الدولة في المركز. فهي تقوم بوظائف اقتصادية وأيديولوجية، وتمثل مصالح البرجوازية المحلية، وتتأثر بالبنية الطبقية المحلية، وتأخذ أشكالاً متنوعة بما فيها الشكل الديمقراطي³.

¹ ريتشارد هيجوت، مرجع سابق، ص 151

² علي غربي وآخرون، مرجع سابق، ص 155 - 158.

³ هيجوت، ريتشارد، مرجع سابق، ص 117.

المطلب الثالث: أزمات التنمية السياسية.

بعدما تطرقنا إلى مختلف نظريات التنمية السياسية وصعوبة طرح هذه القضية في المجتمعات النامية نظرا للخصوصيات التي تتميز بها هذه الأخيرة، تجدر الإشارة إلى وجود مجموعة من الأزمات تتطوي عليها قضية التنمية السياسية يجب على الدول النامية أن تعمل على تجاوزها. وهذه الأزمات تشكل لب العلاقة المعقدة بين الدولة والمجتمع في الدول العربية عموما والمغربية على وجه الخصوص.

1- أزمة الهوية (IdentityCrisis) :

تحتل هذه الأزمة أهمية كبيرة في عملية التنمية السياسية ، ذلك لأن غالبية الدول الجديدة تعاني من الإلتماءات إلى العشيرة، الطائفة، الجماعات الإثنية واللغوية. وهذه الإلتماءات تتنافى مع الشعور بالهوية القومية¹، فشعور الناس بإرتباطهم ببعضهم في شكل من أشكال الوحدة أو الاتحاد (Association) فيما بينهم سوف يقود إلى شكل من أشكال التطابق المعبر عنه بمشاركة شعورية بين هؤلاء الناس وبنظام سياسي معين في إطار الإقليم الذي تشغله هذه الجماعة²، أي خلق الشعور المشترك وتكوينه بين أفراد المجتمع الواحد وتوجيه ولاءاتهم نحو الدولة الوطنية³.

وتشير أزمة الهوية إلى غياب فكرة "المواطنة"، بما يعنيه ذلك من انتقاء الولاء السياسي الموحد الذي يتجه إلى حكومة قومية واحدة، وبالتالي تعدد الولاءات السياسية داخل المجتمع الواحد . بحيث يكون ولاء الفرد قبليا أو لغويا أو عرقيا هو المشكل لتوجهه السياسي والمهيمن على سلوكه الاجتماعي⁴.

وتنشأ أزمة الهوية في أغلب دول العالم الثالث في سياق عملية التنمية ، فعند تبني التغيرات التحديثية الجديدة والعمل على تحقيقها من طرف النظام السياسي سيدفع

¹ مطشر صادق نداء، التخلف والتحديث والتنمية السياسية ، دراسة نظرية ، بنغازي : منشورات جامعة قار يونس، ص 133

² علي رعد عبد الجليل ، مرجع سابق ص 116-117 .

³ عامر رمضان أبو ضاوية ، التنمية السياسية في البلاد العربية والخيار الجماهيري ، ليبيا: دار الرواد، ط 1 ، 2002، ص

62

⁴ أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 20.

أعضاء الجماعات والمجتمعات إلى البحث على ذواتهم في ظل التحولات الجديدة وإعادة تعريف أنفسهم بما سينجم مع الوقائع الجديدة ، وستصبح أزمة الهوية بالنتيجة طوراً من أطوار النمو الذي على النظام السياسي أن يمر به ويعانيه متى ما تغيرت الأشكال الأساسية لوجود عناصره بشكل جوهري. وهي بالتالي مؤشر على النمو والتغير جراء اضطرارهم إلى تبني إطار جديد¹.

2- أزمة الشرعية (Legitimacy Crisis).

تشير هذه الأزمة إلى تغير طبيعة السلطة العليا التي يدين لها الالتزام السياسي، و هي ترتبط بشكل خاص بأداء البنية الحكومية لوظائفها ، و من ثم فهي عنصر جوهري في تحديد قدرة ذلك النظام، كما تحدد أيضاً و بشكل أساسي مواقف الناس تجاه السلطة المركزية و مخرجاتها.

وتعتبر أزمة الشرعية إنهيara في البناء الدستوري والأداء الحكومي، ينجم عن الاختلاف حول الطبيعة الملائمة لسلطة النظام. ويتمثل ذلك في تغيير البناء أو الطابع الأساسي لنظام الحكم من ناحية و تغيير المصدر الذي يستمد منه سلطته من ناحية أخرى ، كما يتمثل في تغيير المثل العليا التي يدعي النظام تمثيلها ، والأسلوب الذي يمارس بها سلطته أو يعبر عنها².

وهناك أربعة عناصر يمكن اتخاذها كأساس في تحليل أسباب حدوث أزمة الشرعية تشكل في مجملها المظاهر الأساسية لهذه الأزمة و جوهرها . فهي قد تصدر حول الخلاف حول قواعد السلطة، وقد تصدر كذلك عن الصراع من أجل القوة، كما يعد فقدان الثقة بالقيادة وقصور عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية من مسبباتها

¹ علي رعد عبد الجليل ، مرجع سابق ، ص 62 .

² الزيات عبد الحليم ، التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي ، البنية و الأهداف ، مصر :دار المعرفة الجامعية الجزء الثاني ، 2002، ص 63 - 64.

أيضا¹. وجملة القول إذا: أن صلب شرعية السلطة إنما يكمن في رضا المحكومين بهذه السلطة².

3- أزمة التغلغل " الاختراق " : (Penetration Crisis) .

يقصد بالتغلغل بصفة عامة التواجد الفعال للحكومة المركزية على سائر أرجاء الإقليم الذي يناط بها ممارسة سلطاتها داخله³ . يقول جوزيف **Joseph LaPalombara** إن التغلغل بمعناه الواسع يعني الإمتثال للسياسة العامة المعلنة من قبل السلطة الحكومية المركزية ، و هو كعملية غائية يتوقف على قدرة هذه السلطة على النفاذ (جغرافيا) داخل البنى التي كانت من قبل معزولة ، أو تعد أجزاء مستقلة عن المجتمع ، و السيطرة على كل من هذه البنى و غيرها من المناطق التي يتعذر الوصول إليها من الإقليم القومي . كما يتوقف أيضا على قدرة و إستعداد أعضاء هذه البنى والمناطق على تقبل المعلومات المتعلقة بسياسة الحكومة ، و رغبتهم في الإمتثال طواعية لها . و بقدر ما يتكامل هذان البعدان تتحدد درجة التغلغل ، كما يترتب عن تدهور أو انهيار العلاقة بينهما ظهور أزمة التغلغل⁴.

وباختصار فإن التغلغل (من وجهة نظر الصفوة الحاكمة) يعني قدرتها على الوصول على كافة ما تريده من المواطنين الخاضعين لحكمها و الذين تمارس سلطتها في مواجهتهم⁵ وترتبط أزمة التغلغل بتغيرات معينة في الأداء الحكومي و بأنواع معينة من مخرجات النظام السياسي القائم، ومع ذلك فهي تشمل أيضا على أبعاد سيكولوجية غالبا ما تقرب بينها و بين أزمات كآزمات الهوية والشرعية⁶.

ويمكن القول بوجه عام أن أزمة التغلغل وإن كانت ذات أبعاد سيكولوجية وسياسية ونظامية تتعلق بنمط الأداء الحكومي ومواقف الناس تجاه النظام

¹ الزيات عبد الحليم ، مرجع سابق ، ص ، 63- 64

² أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 33.

³ نفس المرجع ، ص 58

⁴ الزيات عبد الحليم ، مرجع سابق ، ص 67 - 68 .

⁵ أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 58 .

⁶ علي رعد عبد الجليل ، مرجع سابق ، ص 142 .

السياسي ومخرجاته، إلا أنها تستمد أهميتها بالنسبة لقضية التنمية السياسية من إرتباطها الوثيق بقضية التكامل السياسي، ومستوى التكوين النظامي للمؤسسات والإجراءات السياسية، ومدى قدرة هذا التكوين على التفاعل مع البيئة الإجتماعية والإقتصادية و الثقافية للمجتمع السياسي، ومدى فعالية هذه القدرة على التعامل مع معطيات هذه البيئة أو الإستجابة لها¹.

4- أزمة المشاركة " (Political Participation Crisis).

يرى البعض أن التحديث السياسي لا بد من أن يتمخض عن علاقة جديدة بين الفرد والسلطة، كما لا بد و أن يكون من شأنه ظهور أنماط جديدة للمشاركة السياسية، فضلا عن تنامي أعداد المتطلعين إلى المشاركة في الحياة السياسية . وهنا تظهر أزمة المشاركة التي تعني انخفاض معدل التوسع في تدفق المشتركين الجدد² ، و تتجم عند عدم تمكن غالبية المواطنين أو العدد الكبير منهم في المساهمة في تقرير المصير السياسي والإقتصادي لبلادهم و بالتالي لأنفسهم³ ، وعندما تقوم الصفوة الحاكمة بوضع العراقيل أمام الراغبين في المشاركة السياسية ، و تضيق الخناق عليهم، على نحو يؤدي إلى تضائل أعداد المشاركين في الحياة السياسية⁴.

وتشير الملاحظة إلى أن أزمة المشاركة (بمدلولها هذا) تمثل السمات البارزة التي تتسم بها الحياة السياسية داخل بلدان العالم الثالث ، و يرتد ذلك إلى ميل القيادات السياسية في هذه البلدان إلى تركيز السلطة في قبضتها ، و إقامة نظم ديكتاتورية تسلطية ، و فرض قيود صارمة على مشاركة الجماهير في الحياة السياسية⁵.

¹ محمد علي العويني ، العلوم السياسية دراسة في الأصول والنظريات والتطبيق ، القاهرة : عالم الكتب ، 1988 ، ص 30 .

² محمد علي العويني ، الراديوية والتنمية السياسية ، القاهرة : عالم الكتب ، 1981 ، ص 13 .

³ زمام نور الدين ، القوى السياسية والتنمية ، دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث ، الجزائر : دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص 233 .

⁴ أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 42 .

⁵ نفس المرجع ، ص 42 .

5- أزمة الاندماج و التكامل : (IntegrationCrisis) .

تدور هذه الأزمة حول مشكلة الربط بين الجماعات العرقية والطبقية والسوسيوثقافية المختلفة التي تشكل البناء البشري للدولة ومحاولة إدماج هذه الجماعات سويا داخل المجتمع الواحد في إطار هوية قومية واحدة من ناحية، وحول مشكلة الربط بين الأداء الحكومي و مشاركة الجموع الشعبية في العملية السياسية من ناحية أخرى . وهي ترتبط بوجه عام بمدى تغلغل و فعالية النظام السياسي وقدرته على الإستجابة للمتطلبات المختلفة ، و تطوير و تدعيم أجهزة و مؤسسات الحكومة والتسيق بين أدوارها ¹، وبالتالي فهي تمثل مركبا معقدا من أزمتي التغلغل والمشاركة.

وتحدث أزمة التكامل عادة في حالات الاختلال وعدم التوازن بين فعاليات الوحدات التنظيمية للمجتمع².

6- أزمة التوزيع : (Distribution Crisis) .

تنشأ عند حدوث إختلال نسب و أساليب توزيع المواد و الثروات المتاحة على وحدات المجتمع و أفرادها، و عجز النظام السياسي عن توزيع عوائد و أعباء التنمية بشكل فعال و سليم³.

و تتلخص هذه الأزمة في كيفية عمل الحكومة لتوزيع المنافع و الخدمات بين أجزاء المجتمع⁴، و لا يقتصر مطلب التوزيع على المنافع المادية أو الإجتماعية وحسب ، بل يشمل عديدا من الرغبات و التطلعات السياسية كذلك . فقد كشفت المطالب الجماهيرية المعاصرة على غايات و مضامين سياسية تتحدى النظام السياسي والصفوة الحاكمة مثل : "حق المساواة ، وحقوق المشاركة السياسية ..."⁵.

¹ الزيات عبد الحليم ، مرجع سابق ، ص 157 - 158 .

² عامر رمضان أبو ضاوية ، مرجع سابق ، ص 234 .

³ زمام نور الدين ، مرجع سابق ، ص 234 .

⁴ مطشر صادق نداء ، مرجع سابق ، ص 135 .

⁵ الزيات عبد الحليم ، مرجع سابق ، ص 74 .

هكذا و حسب بعض الباحثين فإن أزمة التوزيع قد تؤدي إلى تفاوت طبقي حاد قد يهدد إستقرار المجتمع¹، و هي تمثل سمة بارزة من سمات التخلف السياسي داخل بلدان العالم الثالث.

خلاصة القول ، أن هذه الأزمات تعبر عن حالة طارئة يتعرض لها المجتمع الانتقالي ويجب أن يتجاوزها لكي يحقق التنمية والحدثة والوصول إلى مجتمع يقوم على الشرعية العقلانية، يكون واضح الهوية، متكاملًا داخليًا. يستطيع جهازه الحكومي أن يتغلغل في جميع أبعاد المجتمع، ويحقق التوزيع العادل، وتتم الممارسة السياسية فيه على أساس المشاركة الجماهيرية السلمية. وحيث أن تجاوز هذه الأزمات يعد مؤشرا على تحقق التنمية السياسية، فإن عدم وجودها لا يعني الوصول إلى حالة التقدم و الحدثة . فكثير من الدول المتقدمة بمفهوم نظريات التنمية تعاني من بعض الأزمات .

كذلك فإن تجاوز بعض هذه الأزمات قد يعطي مؤشرات خطيرة على مسار التنمية السياسية مثل تجاوز أزمة التغلغل في الدول العسكرية أو السلطوية قد يكون أداة قهر و تطويع لإرادة الجماهير². كما أن بعض الأزمات قد يتناقض مع الآخر حيث أن القضاء على بعض الأزمات قد يفجر بعضها الآخر ، فتحقيق المشاركة السلمية مثلا قد يفجر أزمة الهوية أو أزمة الشرعية خصوصا في الدول النامية.

¹ أحمد وهبان ، مرجع سابق ، ص 63 .

² نصر محمد عارف ، مرجع سابق ، ص 248 .

المبحث الثاني: المجتمع ومؤسساته

يتناول هذا المبحث مفهوم المجتمع كإطار عام والمؤسسات الممثلة له بشقيها التقليدي والحديث.

المطلب الأول : تعريف المجتمع والجماعات التقليدية

يتناول هذا المطلب تعريف المجتمع والجماعات التقليدية باعتبارها تدخل ضمن إحدى المؤسسات التقليدية الممثلة للمجتمع.

أولاً: تعريف المجتمع

إن كلمة مجتمع مشتقة من الكلمة اللاتينية "**Socies**" بمعنى الشراكة، والكلمة اللاتينية "**Socius**" بمعنى الشريك أو الصديق أو القرين¹. وعلى الرغم من عدم اتفاق الباحثين والمهتمين حول تحديد المفهوم الإصطلاحي للمجتمع، فإن هناك شبه اتفاق على الملامح الأساسية للحياة الاجتماعية بمعناها الواسع، حيث يشير مصطلح المجتمع "إلى العلاقات القائمة بين الناس أو الأفراد الذين يتشكل منهم، وهي العلاقات تنشأ نتيجة لإتصال الجماعة البشرية بعضها ببعض، على أن يكونوا شاغلين لمكان معين (حيز جغرافي) في زمن محدد. ومنه فإن كلمة مجتمع تشير إلى جماعة من الناس -ذكورا وإناثا- ومن مختلف الأعمار، يرتبطون معا بروابط نظامية- نظام ضبط اجتماعي مشكل من العرف والقانون، وبثقافة متميزة تمنحهم الخصوصية والاختلاف عن الجماعات الأخرى².

كما عرف المجتمع أيضا على أنه النظام والثقافة المتميزة لجماعة بشرية تعيش في مكان واحد، حيث هؤلاء يعيشون في كل مكان مأهول من العالم في جماعات

¹ طوني بينيت، لورانس غروسبيرغ، ميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة (معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع)، ترجمة: سعيد الغانمي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010، ص 593.

² إسماعيل علي سعد، قضايا المجتمع و السياسة، إسكندرية: مصر، 2000، ص 61.

يتأثر سلوكها بمجموعة من القيم والمعايير التي يتقاسمونها... ومن ثم يتصل بعضهم ببعض ويسلكون وفقا لها¹.

وعرف مفهوم المجتمع أيضا بأنه جماعة من الناس يتعاونون لقضاء عدد من مصالحهم الكبرى، التي تشمل حفظ الذات ودوام النوع حسب تعبير "توماس إليوت. Thomas" وتشمل فكرة المجتمع عنده على الاستمرار في العلاقات الإرتباطية المعقدة بين أفراد، ومن الطبيعي يؤكد إليوت أن يكون هناك عنصر الإقامة في إقليم محدد، ويؤكد أيضا على أن المجتمع فوق كل ذلك جماعة وظيفية إنسانية وهو أكبر جماعة إنسانية، وعليه وجب أن يميز عن الجماعات غير الممثلة والتجمعات الأخرى، كالجمهور الذي ينتهي تجمعه بإنهاء الموقف القائم، أو كالمسافرين على سفينة أو طائرة، و المشاهدين لمباراة رياضية (كرة القدم مثلا) أو أولئك المقيمين في معسكرات التدريب المعسكرات الجيش. والمجتمع في النهاية حسب "إليوت" مجموع متفاعل من الرجال والنساء والأطفال، يقيمون على أرض محددة، ويتعاونون على البقاء وحفظ النوع².

أما "أرنولد غري" Arnold Green فعرف المجتمع بأنه أكبر جماعة ينتمي إليها الفرد، وهو يتكون من السكان والتنظيم والزمن والمكان والمصالح، حيث الحياة الاجتماعية تنظيم في المحل الأول، كتقسيم العمل في إقليم مشترك على أساس دائم في الزمن، ويشترك جميع الأفراد في مصالح مشتركة، أين تتحدد كل المصالح العامة والخاصة بطريقة تجعل الحياة الاجتماعية مكتفية بذاتها بين الأفراد.

أما "ماكيفر و بيج Maciver&Page" فعرف المجتمع على النحو التالي: "تعبّر الكائنات الاجتماعية عن طبيعتها بخلق ومعاودة خلق تنظيم يوجه ويهيمن على سلوكهم بطرق متعددة، ويحدد هذا التنظيم و يضع الحدود أوجه نشاط الناس، كما أنه يضع المقاييس التي يسيرون - وفقا - و يحافظون عليها". ويعتبر كل من ماكيفر وبيج ظهور النقائص أو الطغيان في المجتمع الإنساني ، شرطا ضروريا لتحقيق

¹ إسماعيل علي سعد، مرجع سابق ، ص 61.

² نفس المرجع ، ص 63.

الحياة فيه وإستمرارها ،لأن المجتمع عبارة عن نسق من العادات ت والإجراءات والسلطة والمعونة المتبادلة ، وهو حسبها يتكون من تجمعات وأقسام عديدة، ومن ضوابط للسلوك الإنساني والحريات ، الفردية منها و الجماعية، وهو بذلك النسق المعقد الدائم التغير، يتشكل من نسيج للعلاقات الاجتماعية، ويتغير باستمرار.

يوجد في بعض الأحيان خلط كبير بين بعض المفاهيم والمصطلحات، فنجد المجتمع السياسي والمجتمع الأهلي و المجتمع المدني.

المجتمع السياسي: هو مجتمع الدولة والحكومة والسلطة وهذا يعني أن كل شيء لا تصادق عليه حكومة أو تابعة للحكومة فهو مدني¹ ، أي أن المجتمع السياسي هو نظام الدولة السياسي الذي ظهر إلى الوجود تاريخيا متبلورا بصورة مفهوم سياسي، بديل للنظام القبلي القديم، الذي كان يعتمد في تنظيم شؤونه الاجتماعية والسياسية على التشاور بين أفراد القبيلة الذين يديرون شؤونهم بصورة بدائية².

المجتمع الأهلي: هو مجتمع تحدده رابطة الدم أو الإلتناء العرقي أو الديني أو الطائفي، والمؤسسات التقليدية القرابية الإرتية لا تدخل ضمن حيز المجتمعات المدني، لأن سلوكها و ثقافتها غير مدنية والإلتناء إليها إرثي لا طوعي وليس للفرد حقا لاختيار ليكون من هذه الطائفة أو تلك القبيلة أو ذلك الدين، وإستبدال هذا الإلتناء يعني تعرضه لفرز أو النبذ الاجتماعي أو القتل في بعض الأحيان، والفرد في المجتمع الأهلي في الغالب يرى الآخر عدو يجب تهميشه أو إقصاؤه وإن دعت الضرورة إلى إهدار دمه، فهو خاضع لإرادة الأب والأخ الأكبر³.

¹ جميل عودة ، " **المجتمع المدني** ، ما يقابل المجتمع المدني "، تم تصفح الموقع يوم 18 مارس 2015

www.alsabah.com/paper.php?source=akbarsinf&interpagesid=30229-22k

² عقوب يوسف الرفاعي، " **المجتمع المدني**، الفرق بين المجتمع المدني والسياسي"، تم تصفح الموقع يوم 18 مارس 2015

www.alsabah.com/paper.php?source=akbar&intf=page&dsid=73686-19k

³ عبد الجبار خضير عباس، " **المجتمع المدني المفهوم والظهور العالمي** "، تم تصفح الموقع يوم 19 مارس 2015 www.ahewar.org/debat/show.rt.asp?aid=116125-47k

ثانيا: الجماعات التقليدية

الجماعات التقليدية هي تلك الجماعات التي يستند وجودها على العادات والتقاليد والأعراف والتراث والعقائد والدين وفي شطر أكبر منها تركز على روابط الدم والنسب (حقيقية أو وهمية) والعلاقات والوشائج العائلية والقبلية والعشائرية وعلى المورث الثقافي والديني والطبائع والتقاليد المحافظة، فهي تشمل الأسر والعشائر والتجمعات الاجتماعية والسياسية المحافظة، والفرق الدينية والجمعيات الأهلية والخيرية والتنمية المحلية بطابعها الكلاسيكي. ويندرج ضمن هذه التجمعات التقليدية القبلية التي تعد من أهم الجماعات التقليدية في المجتمع اليمني¹.

فالقبيلة، جماعة تربط أعضائها صلات الدم والقربة والإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وأسلوب المعيشة، والقيم، ومعايير السلوك المشترك وهيكل السلطة الداخلية².

وهي جماعة إجتماعية تاريخية تقليدية تتكون أساسا من رابطة الدم وعلاقات القربة والنسب، في حين أن مجموعة من المختصين، يشيرون أن المصلحة المشتركة تشكل ركيزة مفصلية في تكوين القبيلة، مع الأخذ بعين الاعتبار، أن زمرا من الناس يلتحقون أحيانا بالقبيلة من خارج النسب القبلي جلبتهم الظروف، أو الحرف، أو التحالفات القبلية أو الأسرية، الخ. وأستطاب لهم المقام فأصبحوا يشكلون فرعا من تفرعات القبيلة.

والقبيلة تحقق لأفرادها الغايات وتسد حاجاتهم الأساسية، وتزود عنهم الاعتداءات والتهكمات والاحتقار، وربما لقوة شوكتها تقوم القبيلة بالغزوات للحصول على الغنائم ومصدر العيش وللتسيد على الآخرين³.

¹ سمير عبد الرحمن هائل الشميري، "المجتمع والجماعات التقليدية"، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، مجلد 11، العدد 01، 2005، ص196.

² شكري صبحي أحمد ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ، ص12.

³ سمير عبد الرحمن هائل الشميري ، مرجع سابق، ص197.

وفي كنف القبيلة يذوب الفرد ويتشبع بالروح الجماعية القبلية، وتتكون لديه عناصر الثقافة القبلية، وتترعرع السيكولوجية القبلية إلى أن يتقوى عودها في تكوين الشخصية القبلية (الهوية القبلية) ، بعد أن تكون قد تطبعت بطباع القبيلة وتكيفت بروح ومضمون القبيلة وعاداتها وتقاليدها، مما يؤدي إلى مزيد من التكاثر والتضامن القبلي وتعزز العصبية القبلية في الملمات والنوازل، وفي تماسكها في السراء والضراء، وتكون من أن أحد العوامل الرئيسية لبقائها وقوة شوكتها.

فالقبيلة تتكون من عشائر وبطون وأفخاذ، ومن ثم تمتد إلى الفصيلة والرهط، ويتزعمها شيخ ينتخب من بين أفراد القبيلة أو تنتقل إليه بالوراثة، على أن يكون زعيمها الأب الروحي لجميع أفراد القبيلة، يتصف بالشجاعة والإقدام والذكاء وسرعة البداهة والكرم والصدق والنزاهة، وصاحب مكانة إجتماعية في القبيلة نسبا وثروة ومقاما كريما.

والقبيلة توجد في بيئة جغرافية محددة معلومة، فلها حدودها الخاصة وأراضيها الزراعية ومراعيها ومحاجرها ومصادر مياهها وحيواناتها وأراضيها العامة المشتركة، والتي لا تتنافى مع الملكية الخاصة للأراضي والممتلكات عند أفراد القبيلة، فقد تكون هذه البيئة الجغرافية زراعية أو بعلية أو جبلية قاحلة أو صحراوية أو ساحلية ... وتترك البيئة الجغرافية بصماتها في شجاعة وإقدام الأفراد، فكلما كانت البيئة قاسية ومجدبة، زاد تأثيرها في القبيلة من حيث شدتها وبأسها وحاجة أفرادها للتعاقد في تحقيق مقاصدهم¹.

ولقد أشار العلامة العربي "عبد الرحمن ابن خلدون" (1332-1406م) إلى تأثير البيئة الجغرافية والمناخ²، في خلق الأفراد، وسلوكياته وأخلاقهم، حيث تتميز المجتمعات البدوية بطباع أفرادها الخشنة والجلافة والبساطة والشجاعة والميل إلى العنف، وتقتصر حياتهم على ما هو ضروري للحياة، بينما المجتمعات الحضرية تتميز بقوة الاستهلاك وتميل للترف والوداعة، والسكينة، وكلما توغلت القبيلة في المدنية والتحضر، زاد ترفها وتوغلت النزعة الفردية والأنانية، وتلاشت تدريجيا الروح الجماعية

¹ سمير عبد الرحمن هائل الشميري ، مرجع سابق ،ص198.

² عبد الرحمن ابن خلدون ،مقدمة ابن خلدون، بيروت: دار الفكر دت ، 2002، ص91.

القبلية. وللقبلية طقوسها الدينية وعاداتها وتقاليدها الخاصة ولغتها أو لهجتها الخاصة بها كوسيلة للتخاطب والاتصال، فضلا عن التركيب النفسي والثقافي المتشابه بين أفراد القبيلة .

وتقوم القبيلة بأدوار سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتربوية وأخلاقية وعسكرية، تلاشت تدريجيا، وأخذت الدول عند قيامها أغلب الأدوار أو بعضها، وهذا يعود في الأساس إلى قوة القبيلة أو ضعفها.

والجدير بالملاحظة، أن القبيلة جماعة إجتماعية تقليدية تتميز بالإستقلال المضاد للتبعية، والحرية وعدم الخضوع، وقد تساوقت هذه السمات مع الثقافة القبلية والتركيبات النفسية والسيكولوجية لهذه البنية الاجتماعية التقليدية¹.

المطلب الثاني : المجتمع المدني خصائصه و وظائفه و أركانه

أولا : تعريف المجتمع المدني .

يمكن تقديم تعريف إجرائي للمجتمع المدني بأنه " : جملة المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في إستقلال نسبي عن سلطة الدولة.

وقد أستعمل مصطلح المجتمع المدني للمرة الأولى للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة (الفطرية) إلى الحالة المدنية التي تعني بوجود هيئة سياسية قائمة على إتفاق تعاقدية، وبهذا المعنى فإن المجتمع المدني هو المجتمع المنظم سياسيا. ف "هيغلHigel" يرى بأن المجتمع المدني يتم تشكيله بعد بناء الدولة، أما "أنطونيو غرامشيAntonio Gramsci" فيرى بأن المجتمع المدني جزء من البنية الفوقية التي تنقسم إلى قسمين هما: المجتمع المدني والمجتمع السياسي، أما "الكسي دوتوكفيلAlexis detocqueville" في كتابه "الديمقراطية في أمريكا" يشير إلى أن المجتمع المدني هو تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينظم إليها

¹ سمير عبد الرحمن هائل الشميري ، مرجع سابق ، ص198.

المواطنون بكل عفوية، وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين والعادات، أي الوضعية الأخلاقية والفكرية للشعب¹.

ويعرف مصطلح المجتمع المدني منذ الثمانينات من القرن العشرين عودة قوية إلى ميدان النظرية السياسية بل والنظرية الاجتماعية على وجه العموم، وهو يستخدم للإشارة إلى فئات إجتماعية تعبر عنها هياكل جمعوية، يفترض أن يتوفر فيها مقدار ما من التجانس وتقع في منزلة بين منزلي المجتمع الأهلي والسياسي أو الدولة .

على الرغم من شيوع مفهوم "المجتمع المدني" في الأدبيات الغربية والعربية إلا أن هناك تفاوتاً في تحديد العناصر والقوى التي يتشكل منها، حيث لم يتم الإتفاق على تعريف محدد ودقيق لهذا المفهوم وخصائصه. حيث أوجه الباحثون إلى استخدام مفاهيم متباينة في الإشارة إلى دلالة مفهوم المجتمع المدني نفسه أو بعض جوانبه ومكوناته . ومن بين أهم تعريفات المجتمع المدني نذكر:

المجتمع المدني هو "مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية، التنظيمات النقابية، الإتحادات المهنية، جماعات المصالح، الجمعيات الأهلية"².

فالمجتمع المدني لا يقصد به فقط المنظمات غير الحكومية، فهو يمتد ليشمل الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والتجمعات الطلابية والنسوية والهيئات الثقافية والمؤسسات الأهلية التقليدية، والمؤسسات الرياضية والتتويرية والقطاعات الاقتصادية المستقلة (السوق). فنشاط الهيئات المدنية تتخلل أفرع الحياة العامة، فمنها ما يتخذ طابعاً سياسياً على شكل أحزاب وتنظيمات مدنية تغني الحراك السياسي والاجتماعي في المجتمع. وهناك ألوان من المؤسسات المدنية التي تقدم خدمات لأفراد المجتمع،

¹ ثامر محمد كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة ، دراسة معاصرة في استراتيجيات إدارة السلطة، عمان: دار مجد لاوي للنشر و التوزيع ، ط 1 ، 2004 ، ص 105 .

² حسنين توفيق إبراهيم ، "التطور الديمقراطي في الوطن العربي - قضايا وإشكاليات" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 142 ، أكتوبر 2000 ، ص 22.

وتعد صنفا من صنوف العمل الخيري والرعاي وتقدم خدمات للفئات الضعيفة في المجتمع¹.

المجتمع المدني هو أيضا مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالإستقلالية والتنظيم النقائى وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة. ورغم أنه يعلى من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات.

ويشير المجتمع المدني كذلك إلى مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والحقوقية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من التفاعلات والعلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، التي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة المؤسسات التي تنشأ طوعية وتعمل بإستقلال عن الدولة².

ثانيا: خصائص المجتمع المدني.

تعكس مؤسسات المجتمع المدني فضاء واسعا للحريات التي يتم من خلالها التعبير عن حاجات ومتطلبات المجتمع الثقافية والاجتماعية، كما تبرز أهمية الحراك الثقافي والسياسي والاجتماعي السائد في المجتمع الذي يعمل على زيادة هامش الحريات الأساسية والحد من النزعة التسلطية بفضل التفاعل المتواصل للمؤسسات التي تتسجم مع التوجه الديمقراطي، والتي حددها "صمويل هنتنجتون S.Huntington" في العناصر التالية: القدرة على التكيف مقابل الجمود، الإستقلال في مقابل التبعية والخضوع، والتعقد في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس

¹ سميير عبد الرحمن هائل الشميري ، مرجع سابق ،ص195.

² العبيدي عمر جمعة عمران ، "دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية"، شبكة النباء، العدد72، تشرين الأول2004، على الرابط: <http://annabaa.org/nbahome/nba72/door.htm>

في مقابل الانقسام¹. هذه المعايير يمكن من خلالها دراسة خصائص المجتمع المدني ومنها:

1. القدرة على التكيف: يقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية، لأن الجمود يؤدي إلى تضائل أهميتها وربما القضاء عليها وثمة أنواع للتكيف هي:

- **التكيف الزمني:** يقصد به الإستمرار لفترة طويلة من الزمن.
- **التكيف الجيلي:** يقصد به قدرة المؤسسة على الإستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء على قيادتها.
- **التكيف الوظيفي:** ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

2. الاستقلال: يقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها الذي يتفق مع رؤية المسيطر².

وفي هذا المجال تحدد درجة إستقلالية مؤسسات المجتمع المدني من خلال عدة مؤشرات منها :

أ . **نشأة مؤسسات المجتمع المدني:** وحدود تدخل الدولة في هذه العملية، فالأصل هو أن تتمتع المؤسسات بهامش من الإستقلالية عن لدولة ، وواقع الحال في العديد من الأقطار العربية يتقاطع كلياً مع هذا، والملاحظ إن معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تخضع للحكومات بدرجة أو بأخرى وفي حين أن أي سلطة مدنية لا يمكن أن تنمو وتستمر من دون أن تحتفظ بحد أدنى من الاستقلال³.

ب. **الاستقلال المالي :** ويتضح ذلك من خلال مصادر التمويل أن تعتمد جزئياً على الدعم الحكومي، أو على بعض الجهات الأخرى أو تعتمد على التمويل الذاتي خاص

¹ شكري الصبيحي أحمد ، مرجع سابق ، ص 32-37.

² تامر محمد كامل الخزرجي، مرجع سابق ، ص 100

³ شكري الصبيحي أحمد ، مرجع سابق ، ص 34-35

من طرف أعضائها أو زيادة رسوم العضوية... الخ، وذلك لأن صاحب التمويل يفرض سلطته على مموليه، غير أن الملاحظ هو أن الجزء الكبير من التمويل على المستوى العربي يأتي من الحكومة أو من منظمات إقليمية أو عالمية لأمر يجعلها أسيرة لمصالح تمويلها.

ت. **الاستقلال الإداري التنظيمي:** ويقصد به استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من حيث إدارتها لشؤونها وفق لوائها وقوانينها الداخلية، بعيدا عن تدخل الدولة ومن ثم تخفيض إمكانية إستتباعهم من قبل السلطة وإخضاعهم للرقابة و السيطرة¹.

3. **التعدد:** يقصد بذلك تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية ووجود مستويات تراتبية داخلية وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق داخل المجتمع الذي تمارس نشاطها خلاله.

4. **التجانس:** بمعنى عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها فكلما كانت طريقة حل الصراع سلمية كان هذا دليلا على تطور المؤسسة والعكس صحيح. والمجتمع المدني لا يتسم بالضرورة بالتجانس، بل قد يكون بمثابة ساحة للتنافس والإختلاف ومع هذا كلما تزايدت أنماط العلاقة القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب الصراع، اعتبر ذلك مؤشرا على حيوية هذا المجتمع.

ثالثا : وظائف المجتمع المدني

المجتمع المدني من وجهة نظر البعض هو وسيلة لإستكمال السلطة والسيطرة على المجتمع من خلال آلية الهيمنة الأيديولوجية الثقافية، ومن وجهة نظر البعض الآخر هو ساحة للصراع يمكن من خلاله توسيع نطاق التأثير في المجتمع، وقد تبلورت في هذا الإطار وظائف أساسية ومتعددة تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني. فالحديث عن هذه الوظائف مرتبط بالحديث عن الدور التنموي للمجتمع المدني؛ وهذا

¹ بليوز الطاهر " : المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي "، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد 15 ، 2006 ، ص 212

ما يفسر مدى أهميته بصفة عامة، وبالنسبة للمجتمعات النامية بصفة خاصة في سعيها إلى تحقيق التنمية السياسية .

1. وظيفة تجميع المصالح: حيث يتم من خلال مؤسساته بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجهها، وتمكن أعضائها من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم وضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية.

2. التنشئة الاجتماعية والسياسية: هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بناءه من جديد من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ، على رأسها قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والمبادرة بالعمل الإيجابي والاهتمام بشؤون العامة، والمشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع¹.

3. تحقيق الديمقراطية: فهو يساهم في تعزيز التطور الديمقراطي وتوفير الشروط الضرورية لتعميق الممارسة الديمقراطية.

4. وظيفة حسم وحل الصراعات : حيث يتم من خلاله حل كافة النزاعات الداخلية بين أعضائه بوسائل ودية، وهي صيغة لإدارة الصراع في المجتمع سلميا وهذا يكسب ثقافة ممارسة الصراع الطبقي والسياسي في المجتمع، وتهيئته للممارسة الديمقراطية السياسية.

5. الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: وعلى رأسها الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية التعبير والتجمع والتنظيم، والحق في معاملة متساوية أمام القانون، والمشاركة وحرية التصويت... الخ، بما لديه من قوة مادية ومعنوية.

6. زيادة الثروة وتحسين الأوضاع: بمعنى القدرة على توفير الفرص لممارسة نشاط يؤدي إلى زيادة الدخل من هذه المؤسسات نفسها، وقد أثبتت الدراسات الميدانية أن تمتع المواطنين في أوضاع اقتصادية جيدة يساعدهم على ممارسة النشاط السياسي

¹ عيسى الشماس، المجتمع المدني، المواطنة والديمقراطية، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ط 18 ، 2008 ، ص13.

والإهتمام بالقضايا العامة للمجتمع.

7. **الوساطة والتوفيق:** أي التوسط بين الحكام والجماهير من خلال تفجير قنوات للاتصال حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة، فلو تصورنا غياب هذه الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعاون مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة¹.

8. **إفراز التيارات الجديدة:** حيث تعتبر مؤسسات المجتمع المدني في الحقيقة مخزنا لا ينضب للقيادات الجديدة ومصدرا متجددا لإمداد المجتمع بها.

9. **ملأ الفراغ في حالة غياب الدولة أو انسحابها:** لقد أدى انسحاب الدولة من عديد من الأدوار والوظائف التي كانت تؤديها في الماضي وخاصة في مجالات النشاط الاقتصادي إلى بروز دور المجتمع المدني في أداء بعض الوظائف التي انسحبت منها الدولة، وشغله للفراغ الذي تركته للدولة بعد انسحابها².

10. **التنمية الشاملة:** تبرز أهمية المجتمع المدني من خلال منظماته حيث يتم تنمية وتطوير القدرات والمهارات الفردية للأعضاء بشكل يقلل من العبء على الحكومة، حيث يصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك في تنفيذ برامج الخطط التنموية الشاملة بمختلف جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية³.

¹ عيسى الشماس، مرجع سابق، ص 15-16 .

² نفس المرجع، ص 18 .

³ نفس المرجع، ص 19 .

رابعاً : أركان المجتمع المدني وينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة أركان أساسية.

الركن الأول : الفعل الإرادي الحر : فالمجتمع المدني يتكون بالإدارة الحرة لأفراده، ولذلك فهو يختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، ففي الجماعة القرابية لا يكون الفرد دخل في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث، وينضم الأفراد إلى تنظيمات المجتمع المدني من أجل تحقيق مصلحة أو الدفاع عن مصلحة مادية أو معنوية .

الركن الثاني : التنظيم الجماعي : فالمجتمع المدني هو مجموعة من التنظيمات ، كل تنظيم فيها يضم أفراد أو أعضاء أختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة و لكن بشروط يتم التراضي بشأنها أو قبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد. ولكن يبقى أن هناك "تنظيماً"، وأن هذا التنظيم هو الذي يميز المجتمع المدني " عن المجتمع عموماً فالمجتمع المدني هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام.

الركن الثالث : الركن الأخلاقي و السلوكي : ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مجتمع مدني تحقق وتحمي و تدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين منظمات المجتمع من ناحية ، وبينها وبين الدولة من ناحية أخرى بالوسائل السلمية المتحضرة أي بقيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي¹.

إتفقت جهات نظر غالبية المفكرين و الباحثين على إعتبار التظاهرات الأساسية للمجتمع المدني هي: "النوادي الإجتماعية، والحركات الإجتماعية، والمنظمات الشعبية، والجماعات المهنية، والإتحاديات العمالية، والمنظمات غير الحكومية، والصحافة الحرة المستقلة، والمنظمات الدينية"²

¹ محمد زاهي المغربي ، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في ليبيا ، القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، 1995 ، ص 5-6.

² أماني قنديل ، تطور المجتمع المدني في مصر عالم الفكر ، القاهرة : مركز البحوث و الدراسات بكلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ، العدد الثالث ، 1999 ، ص 99-100

المطلب الثالث: الأحزاب السياسية وركائزها الأساسية

تعتبر الأحزاب السياسية أحد الأطر الأساسية للتعددية السياسية ونظام الحكم الديمقراطي، حيث تسعى إلى فرض برنامجها بالتنافس على السلطة عن طريق الانتخابات والتمثيل اللتان تعتبران أحد الأطر التي ولدت معها الأحزاب السياسية والتي تتخذها الأحزاب السياسية ونظام الحكم الديمقراطي كآلية للتداول على السلطة.

أولاً: تعريف الحزب السياسي

جاء في لسان العرب لابن منظور أن الحزب يعني الصنف من الناس أو الجماعة أو الطائفة ومن هنا فإن الحزب لغة يفيد أيضا الجمع بين الناس، وهو ما يدل على الاعتقاد على شيء ما¹.

أما كلمة سياسة فإنها تعني عند العرب المسلمين: الرياسة، وساس الأمر سياسة: قام به، والسياسة القيام على الشيء بما يصلحه².

وفي الأصل اللاتيني فإنها تعني إدارة شؤون الدولة أو المدينة، وأصبحت الآن تعني كل ما يتعلق بشؤون الدولة، والعلاقات بين الدول، وخطط الأفراد والجماعات الهادفة إلى تحقيق أهداف معينة³.

ويعرف "روبرت ماكيفر Mackiver.R" الحزب السياسي بأنه عبارة عن هيئة منظمة تسعى إلى مساندة بعض المبادئ و تدعيمها، أو هيئة منظمة سياسية تحاول من خلال القنوات والوسائل الدستورية الشرعية أن يكون لها دور مؤثر وفعال في نطاق الحكومي⁴. أما جيوفاني سارتوري Giovanni Sartori فيرى بأنه "أي جماعة

¹ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد ابن مكرم، لسان العرب، بيروت: دار صادر، 1992، ص 299.

²ناجي عبد النور. المدخل إلى علم السياسة، عناية: دار العلوم للنشر و التوزيع، 2007، ص 10.

³نفس المرجع، ص 11

⁴محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي (ميدان و قضايا)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991، ص 88.

سياسية تتقدم للانتخابات وتكون قادرة على أن تقدم من خلال تلك الانتخابات مرشحين للمناصب العامة¹.

ويقول "أوستن راني Austin.R" بأن: "الحزب السياسي هو عبارة عن جماعة منظمة ذات استقلال ذاتي ، يقوم بتعيين مرشحيه ويخوض المعارك الانتخابية على أمل الحصول على المناصب الحكومية و الهيمنة على الأنشطة الحكومية وخططها"².

ويعتبر "ريمون آرون Rimon.A" "الحزب" تنظيم منتظم أو دائم لعدد معين من الأشخاص بهدف ممارسة السلطة، بمعنى الاستيلاء على السلطة أو الاحتفاظ بها"³.

ثانيا : الركائز الأساسية للحزب السياسي .

يمكن تلخيص أهم الركائز الأساسية التي يقوم عليها الحزب السياسي في:

- **وجود مجموعة من الناس** ينخرطون، وينظمون إلى الحزب بصورة طوعية أو إختيارية يؤمنون بمبادئ ويعملون على نشرها والدفاع عنها وممارسة الضغط على النظام السياسي.
- **وحدة المبادئ:** فكل حزب سياسي ينبغي أن يكون له منهج وخط يمثل المبادئ التي يؤمن بها ويعمل جاهدا من أجل الدعوة لها ونشرها والدفاع عنها.
- **وحدة التنظيم:** من الضروري أن يخضع الحزب السياسي لتنظيم دقيق يحكم أعضاؤه ويمكنهم من التصدي لحالات الهجوم والتنافس الذي يتعرض له.
- **وحدة القيادة:** من المعروف أن لكل حزب ناجح قيادة ناجحة قادرة على توجيه أعضائه وجهة سليمة وتوزيع وتنظيم السلطة داخل الجماعة الحزبية.
- **الوصول إلى السلطة:** فمن طبيعة الأحزاب السياسية التطلع إلى مراكز السلطة من أجل تحقيق برامجها ومبادئها التي تنادي بها وتعد بتحقيقها، بحيث يرى

¹ غزالي حرب أسامة ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت : عالم المعرفة ، 1987، ص17.

² محمد السويدي، مرجع سابق ، ص 88.

³ مشري عبد القادر ، الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية، الجزائر: دار الخلدونية، 2010، ص 17.

"بلوند الويلبير **Blondel wilbur**" بأنه جماعة مؤسسة تهدف للحصول على السلطة.¹

¹مدحت أبو النصر، الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية، القاهرة : إيتراك للنشر و التوزيع ط1 ، 2004 ، ص9.

المبحث الثالث: الدولة الوطنية

المطلب الأول: مفهوم الدولة الوطنية: تقوم فكرة الدولة الوطنية على ضرورة إستبعاد الدين عن الممارسة السياسية وبناء الدولة وتخطيط حدودها من جهة، ومن عملية تنظيم العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم من جهة أخرى، فهي بذلك تجعل العلاقة بين المواطن والسلطة مباشرة.

فمفهوم الدولة الوطنية بهذا الشكل يعتبر أحدث في الظهور من مفهومي الدولة والأمة اللذين إستند إليهما في تشكله مستمدا من الأول البعد السياسي و من الثاني البعد القومي والإنتساب الجغرافي للوطن وهذا ما يعبر عنه باللغة الفرنسية -**L'état nation** التي يقصد بها ذلك الكيان السياسي الذي يتشكل من مجتمع يعبر عن إرادة أفراد في العيش المشترك في ظل العدالة والنظام الذي يستند إلى قوانين تعبر عن الإرادة العامة بغض النظر عن الإختلاف الثقافي والإثني بينهم "فمفهوم الدولة الوطنية بهذا المعنى أحدث في الظهور من مفهومي الدولة والأمة، فكل منهما كان موجودا قبل مولد الدولة (الأمة)¹ وبهذا فالدولة الوطنية التي تشكلت في بدايتها بصورة قومية تمكنت تدريجيا من التخلي عن مفهوم الإنتساب العرقي الذي ساد في أوروبا بعد سقوط الأنظمة الملكية لتصبح أكثر إنفتاحا على التعددية العرقية ومعتمدة بشكل كلي في الإنتساب إلى الوطن الذي يصبح بهذا المعنى الأمة الجديدة التي ينتمي إليها أفراد المجتمع. وهذا يدل على أن نشأة الدولة الوطنية لم تكن مجرد نتيجة لظروف تاريخية حتمية بل كانت نتيجة تطور في الوعي الذي أدى إلى تراكمات فكرية أحدثت قطيعة في الموروث السياسي الذي تكرر بفعل الزمن في المجتمع الأوروبي القديم. ومن هنا ندرك بأن ظهور الدولة الوطنية كان إستجابة للعديد من التساؤلات التي لا تتعلق بإعادة النظر في مشروعية الدولة في حد ذاتها بل في مواصفات هذه الدولة وخصائصها التي ينبغي أن تكون عليها.

¹ صقر عبد العزيز ، الدين و الدولة في الواقع الغربي ، مصر : دار مكتبة العلم للجميع لنشر و توزيع المعرفة العلمية ، الطبعة الاولى، 1995، ص 24.

فالدولة الوطنية إذن وحدة سياسة تقوم على أساس الوعي والشعور القومي الذي يربط بين أبناء الأمة الواحدة أي الدولة ككيان سياسي مستقل يعتمد على الشعور القومي الذي يربط بين أبنائها ويجعلهم يتعصبون بعضهم لبعض فضلا عن تعصبهم لوطنهم وهذا ما يدعى (بالروح الوطنية) **le Patriotisme** فهي بهذا الشكل تجاوزت مرحلة الولاء والخضوع والتقديس الذي عرفته النماذج السياسية التقليدية، وتحول فيها الأفراد من رعايا إلى مواطنين لهم الحقوق وعليهم واجبات ومن أبرزها الواجبات السياسية.

ومن هنا يمكن القول أن بروز مفهوم الدولة الوطنية يعبر فقط عن إكتساب مفهوم (الدولة) لصفة جديدة تراكمت على صفاته الأصلية فإذا بها "دولة وطنية" وهي بذلك ليست صورة جديدة من صور المجتمعات السياسية وليست تجاوزا لمفهوم الدولة في حد ذاته، وبهذا فصفة (الوطنية) التي إرتبطت بمفهوم الدولة لا تتعلق بظاهرة السلطة فقط بل بالعنصر البشري الذي يمثل أحد العناصر الأساسية المشكلة لظاهرة الدولة، بالإضافة إلى عنصري الإقليم والسلطة المنظمة، وهكذا تأتي مرحلة الدولة الوطنية لتعكس وتجسد صورة معينة من صور التفكير في ظاهرة السلطة السياسية تختلف عن الصور التي سادت في المراحل السابقة عليها. فالسلطة السياسية ليست ملكا لشخص بالذات يمارسها كيف شاء، وإنما هي ملك الجماعة السياسية كلها تمارسها لحسابها وعلى مقتضى نظام معين¹، فالدولة الوطنية لا تختلف في جوهرها عن مفهوم الدولة قبل القومية فيما يتعلق بتفسير ظاهرة السلطة، وإنما الاختلاف جاء مصاحبا لشعور الجماعة السياسية التي تعيش في الدولة بهوية مشتركة تمثل وحدها عامل التجانس والتكامل بين سكان الدولة وعامل التميز بينهم وبين سكان الدول الأخرى، وبعبارة أخرى فقط ارتبط ظهور الدولة الوطنية بظهور (الوعي جماعي) بين سكان الدولة بأنهم يشكلون أمة متميزة، وبأن "الدولة التي يعيشون في إطارها هي وحدها وجهة الانتماء والولاء"². انه إذن استتعار القوة الكامنة داخل الجماهير التي أدركت مدى القوة والطاقة الكامنة فيها، وعلى أنها قادرة على إحداث الفارق واتخاذ

¹ محمد طه بدوي ، النظرية السياسية العامة للمعرفة السياسية ، القاهرة : مكتبة المصري الحديث ، 1986 ، ص 38 .
² HANS KONH , the nature of nationalism , the American political science review , DEC 1939, p64 .

القرارات التي تتاسب تطلعاتها وتستجيب لمصالحها. فهي بمثابة التوجه نحو مرحلة تحمل المسؤوليات السياسية التي طالما كانت خارج رقابتها بل كانت تستعمل ضدها من طرف جهات أخرى عملت بشكل منهجي للقضاء على كل جذوة يمكن أن يصدر عنها نار الثورة النابعة من تكوين الوعي بالإنتماء إلى نفس الدولة. إن التطور المرتبط بظهور الدولة الوطنية يكمن في عنصر التجانس أو الرابطة التي تربط الجماعة السياسية، فظهور الرابطة الوطنية وإنتفاء أو إستبعاد سائر الروابط الأخرى، وفي مقدمتها الرابطة الدينية هو الذي يميز مرحلة الدولة القومية أو الوطنية.

المطلب الثاني: مقومات الدولة الوطنية:

يمكن تناول الدولة الوطنية باعتبارها (ظاهرة) أي حدثا إجتماعيا وتاريخيا يمكن معرفة أسباب ظهوره ونتائجه، متجاوزين بذلك الإطار النظري باعتباره مفهوما فقط. ومن هذا الجانب يمكن القول أن الدولة الوطنية ورثت نفس مقومات الدولة التي سبقتها والمتمثلة في (الشعب والإقليم والسلطة) إلا أن التميز يكمن في التعاطي مع هذه المقومات بشكل مختلف فبالنسبة للجانب البشري أي عنصر الشعب فقد أصبح التجانس خاصية ملازمة له بإعتباره (أمة) ومصدرا هاما من مصادر قوته في مواجهة تحديات بناء دولة يكون فيها للأفراد مكانتهم الطبيعية سواء أكان ذلك بالرجوع إلى مقوم اللغة والعرق بحسب (النظرية الألمانية) أو بحسب مبدأ الإرادة والرغبة في العيش المشترك بحسب (النظرية الفرنسية) والتي كانت بمثابة النقطة النوعية في التحول الشكلي من الدولة القومية إلى الدولة الوطنية. أما عنصر الإقليم فقد تجاوز في إطار الدولة الوطنية مفهوم الإمتداد الجغرافي الذي يرسم حدود الدولة إلى مفهوم الإرتباط العضوي الذي يعني أن المساس بجزء من تراب الدولة يحدث خلاا كبيرا في المساس بهوية الأمة بكاملها "إن فقدان الدولة لجزء من إقليمها يؤدي إلى تدمير الأمة بكاملها جسدا وروحا"¹ مما يعكس أهمية العنصر الجغرافي الذي يمثل ذاكرة حسية للأمة بحيث تمثل المعالم الجغرافية والمدن والتضاريس الطبيعية شواهد على الحوادث التاريخية التي إرتبطت بالذاكرة الجماعية، وذلك بإعتبار الدولة الوطنية بمثابة الكائن العضوي

¹ صقر عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص 30.

والروحي ونتاج النمو تاريخي يتضمن تجربة العصور كلها وليست مجرد شعب يعيش في دولة.

أما العنصر السيادي المتمثل في السلطة فهو ينشأ عن تفسير جديد يجعل من الأمة مصدر هذه السلطة وصاحبها وسندها، وإن العلاقة السياسية منظمة ومقننة لصالح هذه الأمة وفي خدمتها، وذلك لكون السلطة ليست ملكا لشخص أو لمجموعة من الأشخاص يمارسونها كيفما شاءوا وإنما تستند لموافقة المحكومين ومدى قبولهم لها، وهذا الموقف ناجم عن الشعور بالانتماء للدولة والولاء لها بتعبير آخر لقد انفصلت السلطة عن الحكام وأصبحت الأمة في النموذج الوطني صاحبها، وأنتفت كل معاني الولاء للأديان والأسر المالكة والعصبيات القبلية وتحول هذا الولاء نحو الدولة وحدها، فأصبحت السلطة وطنية كما أصبح الإقليم الذي تمارس عليه السلطة وطنيا "الأمة هي جماعة بشرية تولد لدى أفرادها إحساسا مشتركا بالوحدة والتجانس والتميز عن الجماعات البشرية الأخرى¹. وهذا التعريف لا يحمل أي معنى للتعصب أو العنصرية بل يدل فقط على أهمية عنصر الانسجام والتناغم الذي يشكل عاملا إيجابيا في تحقيق التلاحم بين أفراد الأمة بخلاف صفات التنافر والإختلاف التي لا تساعد على ذلك كما أن هذا الانسجام لا يشترط الصفاء العرقي الذي تنادي به بعض النظريات والإيديولوجيات لأنه يتعارض مع نتائج العلم والواقع والتاريخ، ولكنه يشترط عوامل تربوية واجتماعية وثقافية تكون كافية لتحقيق هذا الانسجام الذي تستند عليه الدولة الوطنية في تشكيلها و إستمراريتها.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بان الدولة الوطنية لم ترفض فكرة التجانس العرقي ولكنها لم تشترطه بشكل جوهري بإعتباره عنصرا بنائيا لها، وهذا ما يفسر إنتشار هذا النموذج السياسي بشكل سريع في أوروبا وفي العالم فيما بعد، وذلك لأنه من الناحية العملية يتعذر وجود دولة بدون أقليات عرقية وعندما نتحدث عن الدولة القومية أو الوطنية ليس بالضرورة دولة لقوم أو عرق واحد باستثناء ايسلاندا التي

¹ حامد ربيع ، الأمة ، مصر : مجلة الثقافة العربية ، 1983 ، ص 210.

تشكل المثال العرقي الأوحـد على خريطة العالم لدولة قومية تتألف من شعب واحد ودولة واحدة.¹

المطلب الثالث: وظائف الدولة الوطنية:

يرتبط وجود الدولة الوطنية ككيان جغرافي وبشري بمجموعة من الوظائف، يأتي في مرتبتها الأولى الوظيفة الإنمائية التي تتحدد ملامحها في قدرة الدولة على تهئـة الحرية، والإطار المؤسسي القادر على تحقيق نهضة تنموية بتعظيم وتوظيف القدرات والموارد الطبيعية والبشرية بمنهج وأسلوب عصري، يؤدي إلى الإرتقاء المعيشي والتعليمي والثقافي لمواطني هذه الدولة والانتقال بهم من وضعية التخلف إلى وضعية التقدم. ثانيهما الوظيفة الأمنية سواء كان الأمن في شكل جيش قوى يحمى حدود هذا الوطن من الطامعين في أراضيـه، أو في شكل جهاز أمن داخلي يستطيع أن يحافظ على أمن المواطنين معليا من قيمة القانون وتنفيذه على الجميع دون تفرقة أو محاباة لفرد أو فئة على حساب أخرى. هذا فضلا عن وظائف أخرى كثيرة تجسد مفهوم الدولة التنموية يأتي على قمـتها وظيفة الاندماج القومي، والتي تكون من محصلتها أن يشعر أفراد الوطن بكيان الوطن الفوقي على الجميع والذي يترجم في عملية تفاعلية من البشر ومؤسساتها بحيث تعم فائدتها على الجميع دون تمييز.

فالملاحـ المحددة لشكل الدولة الوطنية تظهر في مدى قدرتها على إعلاء قانونها ومؤسساتها على قوانين هذه الجماعات والإثنيات الفئوية بداخلها، بشكل لا يخلق تميزا لفئة على حساب أخرى، وإنما ينم عن العدالة وتحقيق المساواة أمام مبدأ المواطنة الذي يتساوى عنده الجميع.

والناظر إلى الكثير من المجتمعات العربية بات يلحظ مؤشرات كثيرة تتم على أن الدولة الوطنية لم تبـ بعد، على الرغم من مرور كل هذه السنين من التجربة والممارسة للحكم الوطني، وهو الأمر الذي يطرح التساؤلات الكثيرة حول هذا التأخر. فبات هناك ما يشبه التراجع في مفهوم الدولة في مقابل نمو وازدياد قوة تنظيمات

¹ الصديقي سعيد ، العولمة و النظام الدولي الجديد ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، ديسمبر 2004 ، ص112.

وجماعات قد تكون فئوية أو دينية، تأخذ شكل موازى ومضاد في الغالب للدولة وظائفها. وهي كلها مؤشرات إن دلت على شيء فهي تدل على خلل كبير مرتبط بأن الدولة كمفهوم وممارسة لم يتم تحقيقه على أرض الواقع والأمثلة كثيرة هنا، إلا أنه تبقى هناك أمثلة لنماذج أولها يمثل نماذج حرجة والأخرى يمثل مؤشر إلى أنه في حالة إستمرار الأوضاع بهذا السوء سوف تتحول إلى هذه الحالة التي تقضي إلى انهيار الوطن.

الفصل الثاني

واقع التنمية السياسية في المغرب

إن واقع التنمية السياسية، مرهون بعلاقتها مع النظام السياسي وطبيعة هذا الأخير، من حيث درجة فتحه لمجال المشاركة السياسية على جميع المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية للمواطنين، فإننا سنحاول في هذا الفصل التطرق لواقع التنمية السياسية في المغرب، من خلال دراسة جغرافية ، تاريخية ، إجتماعية ، سياسية للمملكة المغربية.

أما المبحث الثاني، فسنخصصه لنتناول التنمية السياسية بالمغرب لنختتم هذا الفصل بمبحث ثالث وأخير، نحاول من خلاله الوقوف على واقع مؤسسات المجتمع المدني في المغرب، وهذا بالاعتماد على المقاربة القانونية أحيانا والتاريخية أحيانا أخرى، وبالرغم من إقرارنا بأهمية مختلف فعاليات المجتمع المدني إلا أننا سوف نركز على الجمعيات، والنقابات والأحزاب باعتبار الأكثر تأثيرا في الأوضاع السياسية.

المبحث الأول: المغرب دراسة جغرافية، تاريخية، إجتماعية وسياسية

في محاولة للإلمام بالخصائص الطبيعية والبشرية والمقومات الاقتصادية واجتماعية التي تزخر بها المغرب، وكذا الوقوف على أهم الظروف التاريخية التي ساهمت في تشكيل المملكة المغربية الحديثة (بعد الاستقلال)، سوف نتطرق في هذا المبحث إلى العناصر التالية:

المطلب الأول : الإطار الطبيعي و البشري و البنى الإجتماعية للمغرب:

أولاً: الإطار الطبيعي

1-1-الموقع الجغرافي

تقع المملكة المغربية في أقصى شمال غرب إفريقيا على ساحلي البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومضيق جبل طارق ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب الصحراء الغربية و من الشرق الجزائر. تمتد في وسطها سلسلة جبال الأطلس الشامخة (أعلاها 4165 م تبلغ مساحة المملكة المغربية 710,580 كم² عاصمتها الرباط، وأهم المدن: الدار البيضاء، مراكش، فاس، مكناس، وجدة، تطوان.

1-2-الأقاليم الجغرافية والمقومات الاقتصادية:

■ أقاليم المناخية والنباتية: يمكن تقسيم مناخ المغرب الأقصى إلى الأقاليم المناخية والنباتية التالية:

أ- مناخ البحر الأبيض المتوسط الرطب: يسود مناخ البحر المتوسط الرطب، الجزء الشمالي الغربي والسفوح الغربية لجبال الريف والأطلس الأوسط، ويمتد أثره إلى الداخل، ليشمل مساحات شاسعة من السهول والهضاب، وتعتبر مدينة الدار البيضاء الحد الجنوبي

له، ويتميز هذا المناخ بإعتدال درجات الحرارة، وغزارة الأمطار، وخاصة على سفوح الجبال المواجهة للرياح العكسية الغربية حيث تتراوح كميتها ما بين 400-1200 ملم، وقد أدت وفرة التساقط إلى وجود شبكة مائية هامة تمثلت في أنهار دائمة الجريان مثل أم الربيع وهو أطول أنهار المغرب الأقصى وأكثرها إنتظاما، ونهر سيبو وتانسيفت وملوية.

أما الغطاء النباتي في هذا الإقليم فيتمثل في غابات كثيفة متدرجة حسب الإرتفاع حيث تسود الغابات النفضية حتى ارتفاع 1500 م، وفوق ذلك تظهر الأشجار الدائمة الخضرة كأشجار البلوط والأرز.

ب- مناخ البحر المتوسط شبه الجاف: يمتد تأثير هذا المناخ على الواجهة الأطلسية من الدار البيضاء إلى أغادير، ويتوغل في الداخل ليشمل، حوز مراكش، والجزء الشرقي من البلاد والسفوح الشرقية لجبال الريف وسهول ملوية، وهو يتميز بقلّة الأمطار التي تتراوح ما بين 200-400 ملم، ولذلك كان النبات الطبيعي عبارة عن أحرّاش في المنطقة الغربية، والنباتات الإستبسية وخاصة الحلفاء في الجزء الشرقي.

ج- المناخ الصحراوي: يسود هذا المناخ رقعة صغيرة من الجنوب وهو يتميز بإتساع المدى الحراري وجفافه، فكمية الأمطار في هذا الإقليم لا تتجاوز 200 ملم في السنة، وقد تنخفض إلى ما دون 100 ملم في وادي درعة وتافيلات، أما النبات فيتمثل في بعض الشجيرات التي تنمو في المنخفضات أو في مجاري الأودية¹.

■ الوسط الطبيعي

كثيرا ما سمي المغرب بلد التناقضات، و تتأكد هذه الملاحظة أكثر من أي مجال آخر على وسطه الطبيعي، فبين القمم الثلجية العالية للسلسلة الأطلسية (و التي تتجاوز غالبا 3500م) والإمتدادات الواسعة للسهول و الهضاب، أو الأحواض التي تسود على السطح ؛ وبين

¹ ستار تايمز 2 جغرافية المغرب الأقصى www.startimes.com/f.aspx?t=33857190

المنظومات البيئية الجافة والصحراوية حيث الإنتاجية البيولوجية محدودة وبين تلك التي تزخر بغابات متنوعة، تظهر اختلافات جذرية.

■ الغطاء النباتي:

يتوفر المغرب، بسبب موقعه الجغرافي وتضاريسه، وتنوع ظروفه المناخية على غطاء نباتي وثرثرة حيوانية غنيتين وعلى تنوع مهم من التكوينات النباتية.

يمكن تصنيف الأغطية النباتية بالمغرب في نوعين أساسيين : التكوينات البيئية للبحر الأبيض المتوسط (التي تتوفر على الغابات الرطبة والغابات صلبة الأوراق، والتكوينات الشجرية ما قبل السهبية، والسهوب الأطلسية بالمرتفعات الجبلية الكبرى والتكوينات النباتية الصحراوية المكونة من سهوب النباتات التي تتحمل الجفاف و الملوحة، توجد بها بقع بأشجار صغيرة موزعة على امتدادات شاطئية.

من حيث الطبقات والتكوينات النباتية يمكن تمييز الأنواع الآتية:

- نباتات الطبقة المتوسطة السفلى: تمتد من آسفي إلى نواحي بوجدور إلى الداخل في سهول الحوز وسوس، وتتطور من مستوى سطح البحر إلى ارتفاعات من 700 إلى 800م، إن المناخات الإحيائية تتأثر بشكل قوي بالمحيط فتبرز تباينا حراريا طفيفا، وهي من نوع صحراوي جاف وشبه جاف. وتسود فيها التكوينات الشجرية مع وجود شجرة الأركان والفربيونات الصبارية والفربيونات.

- نباتات الطبقة المتوسطة الحارة: وهي الطبقة الأكثر إنتشارا، فتمتد من مستوى البحر إلى ارتفاع 1000 أو 1600 م، وذلك حسب خطوط العرض وتموضع التضاريس، المناخات الإحيائية المتنوعة التي تسود فيها هي من نوع رطب وشبه رطب وشبه جاف محليا، وبصفة استثنائية ذو رطوبة عابرة، ويتكون الغطاء النباتي خصوصا من الأحرش المتنوعة حسب ظروف الوسط من العصفية والعرعر الأحمر والزيتونيات والمصطكا والخروب والبلوط الأخضر والبلوط الفليني والصنوبر الحلبي.

- نباتات الطبقة المتوسطة الوسطى: طبقة في غالبها غابوية، وتمتد ما بين إرتفاع 900 و 1400م في الريف. وما بين 1100 و 1500م في الأطلس المتوسط وما بين 1400 و 1800م في الأطلس الكبير والأطلس الصغير والمناخات الإحيائية هي بالأحرى رطبة وشبه رطبة في المغرب الشمالي أو في الوسط الجبلي، وشبه جافة بل محليا شبه رطبة أو جافة في المغرب الجنوبي والشرقي... وهنا يكون البلوط الأخضر مع البلوط الفليني في الجزر الأكثر رطوبة. وبعيدا عن هذا المجال يسود العرعر الأحمر في التكوينات قبل السهبية أو السهبية.
- نباتات الطبقة المتوسطة العليا: هذه الطبقة تنحصر بين ارتفاع 1400 و 1800 م في الريف وبين 1500 و 1900 في الأطلس المتوسط وبين 1800 و 2200م في الأطلس الكبير والأطلس الصغير إنها تشكل مجال المناخات الإحيائية ذات الرطوبة العابرة، والرطبة، وشبه الرطبة، وينمو فيها البلوط أحيانا مع بلوط الفلين أو مع البلوط النفضي تغزو الصنوبريات الحد الأعلى وصنوبر المغرب والصنوبر الأسود وأرز الأطلس والصنوبر البحري بينما تغطي الجهة الجنوبية بالأطلس الكبير بالعرعر الأحمر.
- نباتات الطبقة الجبلية: على ارتفاع ما بين 1800 و 2200 م في الريف و 1400 و 2300 م في الأطلس المتوسط، وبين 2200 و 2600 م في الأطلس الكبير والصغير حيث تصبح البرودة هي الصفة المحددة، يحل الصنوبر والأرز محل المخشوشبات الأخرى في الريف والأطلس المتوسط والمنحدر الشمالي للأطلس الكبير بينما منحدرات الأطلس الصغير ومنحدرات جنوب الأطلس الكبير ذات مناخات إحيائية شبه جافة تغطيها تكوينات قبل سهبية من بلوط أخضر وعرعر الفواح.
- نباتات الطبقة المتوسطة الجبلية: تغطي قمم الأطلس المتوسط والكبير، وتكاد تنعدم بالريف والأطلس الصغير وتنقسم هذه الطبقة ذات البرودة القصوى إلى أفق سفلي

يسود فيه العرعر العصفي على ارتفاع ما بين 2600 و 3000 م وأفق علوي سهبي
مبمع بنباتات شوكية في شكل وسيدات عند ارتفاع ما فوق 3000م¹.

■ الإنتاج المعدني:

يتوفر المغرب على ثروة معدنية مهمة، ممثلة أساسا في الفوسفات، حيث يحتضن
أكبر احتياطي في العالم لهذا المعدن، ويحتل المرتبة الثالثة عالميا في الإنتاج بحوالي 29.5
مليون طن سنويا².

يعد المغرب من أهم الدول في العالم المنتجة للثروة السمكية، يملك 17 ميناءً
مخصصا لذلك يمكنه من إنتاج أكثر من 594 ألف طن من الأسماك، يعود عليه ب 247
مليون دولار من الأرباح سنويا، بالإضافة إلى أنه يقوم بكراء بعض مساحته البحرية لبعض
الدول الأوروبية مثل إسبانيا

ثانيا : الإطار البشري

1- نمو السكان في المغرب

منذ سنة 1960 دخل المغرب مرحلة الانفجار الديمغرافي أمام إرتفاع معدل التكاثر
الطبيعي المرتبط بإرتفاع الولادات وإنخفاض الوفيات، وبالتالي إنتقل عدد السكان من 11.6
إلى 34 مليون نسمة في الفترة 1960- 2014، لكن في السنوات الأخيرة تراجعت وتيرة
النمو الديمغرافي حيث شرع المغاربة في تطبيق سياسة تحديد النسل تحت تأثير المشاكل
الاجتماعية والأزمة الاقتصادية، وقد ظل سكان الأرياف يشكلون الأغلبية إلى حدود نهاية
الثمانينات، غير أنه منذ مطلع تسعينات القرن 20 إنقلبت الوضعية حيث شهد المغرب
التحول الحضري وعرفت نسبة سكان المدن تطورا سريعا أمام انتشار الهجرة القروية.

¹-الغطاء-النباتي بالمغرب1861/.../www.habous.gov.ma
²يسرى، الجوهري، جغرافيا المغرب العربي، مصر: مؤسسة الشهاب الجامعية، 2002 ، ص215

2- التوزيع الجغرافي للسكان

بالنسبة للتوزيع السكان : بمساحة تقدر ب 710,580 كم² و 34 مليون نسمة، يعرف المغرب كثافة متوسطة تحوم حول معدل 40 نسمة/كلم². وتوزيع السكان على مستوى المجال يعرف تباينا حيث التفاوت الكبير بين المناطق جنوب السلسلة الأطلسية والمناطق الشمالية الغربية التي تعرف تمركزا سكانيا مهما خاصة الساكنة الحضرية منها. والكثافة الكبرى مركزة على الساحل الأطلسي بين طنجة وأكادير (خاصة محور الدار البيضاء القنيطرة حيث تتراوح الكثافة حوالي 1000 نسمة/كلم²)، وكذا في المغرب الداخلي مناطق مكناس، فاس، مراكش¹.

ثالثا: البنى الاجتماعية في المغرب

أشار "بولباسكون Paul Pascon"، في توصيفه للمجتمع المغربي بالتركيب، إلى ما أسماه بـ"ديمومة المصطلح" كحالة تؤشر على الحياد أمام الجديد، وربما الخوف من إطلاق قوى غامضة وإخفاء الأشياء الجديدة تحت أسماء قديمة؛ ففي بعض المناطق والأوساط القروية تحديداً، مازال لفظ "الفقيه" مثلاً يطلق على الأستاذ أو المعلم، كما أنّ لفظة "المقدم" تحضر في مجالات مختلفة، إذ نتحدث عن مقدم الدوار ومقدم الحي أو عون السلطة ومقدم الرمي ومقدم الطريقة الصوفية... إلخ. ونجد الشيء ذاته بالنسبة للفظ "الشيخ"، فهو الشخص المسن ورئيس الطريقة الصوفية أو الفرقة الغنائية وممثل السلطة المحلية كذلك².

¹ جغرافية السكان ، مدونة الجغرافي بالجامعة المغربية geo-maroc.blogspot.com/2012/.../blog-post_3012.ht

² عبد الهادي أعراب، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، جويلية 2015، على الرابط: <http://www.mominoun.com/articles/%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-2922>

وعليه فإننا سنتكلم عن الظروف التاريخية لنشأة الدولة المغربية الحديثة كون الدراسة تنصب أساسا حول الدولة الوطنية.

المطلب الثاني: الظروف التاريخية لنشأة الدولة المغربية الحديثة

أولا : الحماية الفرنسية على المغرب :

1. مفهوم نظام الحماية¹:

نظام إستعماري فرض على المغرب خلال الفترة الممتدة بين 1912 و1956، بعد إن فرضت عليه فرنسا معاهدة فاس في 30 مارس 1912 التي قسمت التراب المغربي إلى ثلاث منطقة النفود الفرنسي بالوسط و منطقة طنجة الدولية ومنطقة النفود الاسباني في الشمال وفي جنوب بالصحراء المغربية.

2. الظروف التي فرضت فيها الحماية على المغرب:

أ. العوامل الخارجية التي ساهمت في فرض نظام الحماية على المغرب:

تمثلت في اشتداد التنافس الإستعماري الأوروبي حول المغرب،و قد حسمت فرنسا هذا التنافس عبر إتفاقيات ثنائية إنفردت بموجبها بالمغرب ،حيث تنازلت في سنة 1902 لإيطاليا عن ليبيا مقابل المغرب ثم تنازلت لبريطانيا عن مصر سنة 1904، كما حصلت على إمتيازات متعددة في المغرب بموجب مؤتمر الجزيرة الخضراء سنة 1906، وفي سنة 1911 تنازلت لألمانيا عن الكونغو وفي 1912 اتفقت مع إسبانيا حول تحديد مناطق احتلالها.

ب. العوامل الداخلية التي ساهمت في فرض نظام الحماية على المغرب:

¹ المغرب تحت نظام الحماية : <http://www.startimes.com/f.aspx?t=32952851>

- أزمة اقتصادية ومالية داخلية: تمثلت في فشل المخزن المغربي في فرض ضريبة الترتيب سنة 1902، ولجؤه إلى الإقتراض المكثف من الدول الأوروبية وخاصة فرنسا.

- أزمة سياسية خانقة: تجلت في إندلاع تمرد الجيلالي بن ادريس الزرهوني بوحمارة ما بين 1902-1909، وعزل السلطان المولى عبد العزيز وبيعة المولى عبد الحفيظ سنة 1909، وقد إستغلت القوى الإستعمارية هذا الوضع السياسي المضطرب، حيث إحتلت فرنسا وجدة والدار البيضاء سنة 1907، ثم إحتلت اسبانيا العرائش والقصر الكبير سنة 1911.

3. بنود عقد الحماية¹

وقع السلطان مولاي عبد الحفيظ والسفير الفرنسي رينو **Regnault** عقد الحماية بمدينة فاس يوم 30 مارس 1912، وقد اتفق الطرفين على ما يلي:

- تأسيس نظام جديد تتجز بوجبه فرنسا الإصلاحات النافعة للمغاربة.
- حراسة فرنسا للتراب المغربي برا وبحرا.
- تعهد فرنسا بحماية أمن وسلامة ومهام السلطان.
- إشراك السلطان وولاته في الأقاليم في تنفيذ نظام الحماية.
- تعيين فرنسا مقيما عاما لها في المغرب وتمتيعه بصلاحيات عامة.
- رعاية فرنسا لشؤون المغرب وجالياته في الخارج.
- إشراف فرنسا على طلبات المغرب للقروض.
- قيام فرنسا بالتفاوض مع اسبانيا.
- الإبقاء على طنجة كمنطقة دول

¹ المغرب تحت نظام الحماية ، المرجع السابق

ثانيا: النضال السياسي المغربي

في المغرب يمكن الحديث عن تاريخ النضال السياسي ومظاهره من خلال ثلاث مراحل¹:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة التي كان يتوزع فيها المغرب إلى بلاد السيية وبلاد المخزن، والمقصود ببلاد المخزن البلاد المحروسة من طرف السلطان وأتباعه، وهي خاضعة في تدبيرها لقوانين وأعراف المخزن. وبلاد السيية هي البلاد المتمردة على المخزن والمناضلة في سبيل التحرر من تبعيته اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة تأتي بعد أن خضع المغرب لنظام الحماية، واستبد المستعمر بمقاليد السلطة في المغرب، حين ذاك توحدت شرائح المجتمع وأختفى مجتمع السيية والمخزن في سبيل التحرر من المستعمر الذي جاء على البلاد والعباد. فأنصب النضال السياسي في مقاومة الإستعمار ورص الجبهات في وجه خطته التوسعية، حتى تمكن المغرب من استقلاله وجلاء قوات الاستعمار.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة النضال ما بعد الاستعمار، وهي المرحلة التي قام الصراع فيها ما بين فصائل الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية، من أجل تقلد زمام السلطة وتدبير شؤون البلاد، هذا الصراع الذي سيشتد عوده بالأساس في سنوات الستينات حتى أواسط السبعينات من القرن الماضي، فكان مضمون النضال السياسي من طرف الحركة الوطنية هو الحصول على السلطة، على اعتبار أنها ذات شرعية تاريخية وشعبية نظير دورها الذي لعبته في جلاء الاستعمار. هذا مقابل ملكية ذات شرعية دينية وتاريخية وشعبية أيضا ترى أحقيتها في قيادة البلاد والعباد، هذا الصراع سينتهي بانتصار الملكية وحفاظها على السلطة وسدة الحكم، بعد

¹ عبد الله سطي، "مستقبل النضال السياسي في المغرب"، الحوار المتمدن-العدد: 2586 - 2009 / 3 / 15، على الرابط:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=165698

مسلسل التراضي الذي خلفه الإجماع حول قضية الصحراء المغربية، إبان أواسط السبعينات، والذي سوف يكمل بعد طول انتظار بحكومة التناوب سنة 1998 بقيادة الاتحاد الاشتراكي أحد أبرز فصائل الحركة الوطنية.

المطلب الثالث: طبيعة النظام السياسي المغربي

لقد عرف التنافس الاستعماري الدولي على المغرب الأقصى تصاعدا كبيرا مع بداية القرن العشرين، إذ عمدت كل قوى الإستعمار لإستعمال نفوذها بهدف بسط نفوذها عليه وبالأخص فرنسا، هذه الأخيرة التي أستطاعت إحتلاله بعد عقد عدة اتفاقيات مع كل من بريطانيا واسبانيا وإيطاليا، أفضت في الأخير إلى اقتسامه بعد دخول القوات الفرنسية لمدينة وجدة و الدار البيضاء وشرقي المغرب، وهذا عام 1907¹.

وبعد كفاح طويل أنتهى ببدا المفاوضات في " لاسيل سان كلو" مع الحكومة الفرنسية في 06 نوفمبر 1955 للإتفاق على إقامة تبعية متبادلة مع فرنسا ، ليعود بعدها السلطان محمد بن يوسف يوم 16 نوفمبر 1955 ، والذي نادى في خطابه يوم 18 نوفمبر بإنهاء عهد الحماية، لجعل بذلك إلغاء معاهدة فاس، فكان التوقيع على معاهدة الاستقلال في 02 مارس 1956².

للإشارة فإن المغرب قد عاش منذ القرن الثاني عشر وحتى مجيء الحماية في ظل "نظام السلطنة"، هذا النظام القائم أساسا على وجود السلطان والذي يتم إختياره عن طريق البيعة ليتولى الحكم، وهو أمير المؤمنين على اعتبار أنه خليفة الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، في استكمال رسالته مما خوله سلطات مطلقة، لكن مع مجيء الاستقلال وبالتحديد فترة (1955 وحتى الإعلان عن الدستور الأول للبلاد عام 1962)، برز إلى السطح صراع سياسي بين الملكية والحركة الوطنية بشأن طبيعة النظام السياسي لمغرب ما بعد الاستقلال، فالحركة

¹ إسماعيل أحمد راشد ، تاريخ أقطار المغرب العربي الإسلامي الحديث والمعاصر، بيروت: دار النهضة العربية، ط1 ، 2004 ، ص 203-206 .

² بيبيرفير موريين ، تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ترجمة عبد الرحيم حزل، الدار البيضاء : أفريقيا الشرق، 2010 ، ص 37

الوطنية ارتأت أن يكون هناك تقييد للسلطة الملكية يؤدي فيها لملك دورا شرفيا فقط ، وهذا بغية تأسيس دستور حديث يستمد مشروعيته من الشعب والتي يمارسها عبر مؤسسات حديثة ومنتخبة ن وقد أُنْبِثَ عن هذا الصراع تبلور أحزاب سياسية كان أولها حزب الاستقلال وانشقاق الحركة الوطنية بظهور الإتحاد الوطني للقوات الشعبية عام 1959¹.

وفي سبيل التحكم في الحياة السياسية بعد الاستقلال خاصة في ظل تصاعد مد الأحزاب السياسية وعلى رأسها حزب الاستقلال خلال فترة حكم الملك محمد الخامس، إذ بادر الملك الحسن الثاني بعد إعتلائه لعرش المغرب في مارس 1961 إلى وضع مشروع الدستور بنفسه وبمساعدة لجنة حكومية ليقدمه بعدها إلى الاستفتاء الشعبي الذي وافق عليه، ليتم بذلك الإعلان عن الدستور الجديد في 14 ديسمبر 1962، هذا الدستور الذي جاء مؤكدا السمو التاريخي و الديني و السياسي للمؤسسة الملكية². و الذي يتضح جليا في مقتضيات الفصل 19 الذي ينص على أن الملك يبقى محتفظا بمهامها التاريخية مع تدعيمه بصلاحيات أخرى، لكن هذا الأمر لم يدم طويلا، إذ تم تجميد العمل به وإعلان حالة الإستثناء سنة 1965، وأستقر الحال على هذا الوضع رغم التعديل الذي مس الدستور سنة 1970، لتأتي بعدها المراجعة الدستورية لسنة 1972 أين انفرد الملك لوحده بالتعديل من دون إشراكا لأحزاب السياسية³.

وقد عرفت هذه الفترة (أواسط السبعينات) تراكم العديد من الأزمات ساهمت في تردي الأوضاع على جميع الجبهات، ويمكن تلخيص سمات هذه المرحلة في النقاط التالية⁴:

¹مرابط فدوى، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي "دراسة قانونية مقارنة"، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط 1 ، 2010 ، ص 9 .

²بوطالب عبد الهادي، النظم السياسية العالمية المعاصرة، نماذج مختارة من العالم الرأسمالي، العالم الاشتراكي، العالم الثالث، الدار البيضاء: دار الكتاب، 1981، ص 181.

³عبد الدين بن عمراوي ، دور السلطة التشريعية في مسار التحول الديمقراطي بالمغرب، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ، 2012 ، ص 31-32 .

⁴ الهرماسي عبد الباقي، الدولة والمجتمع في بلدان المغرب العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ط 1 ، 1987 ، ص 12-13 .

- فشل سياسة تهميش القوى السياسية.
 - فشل حالة الإستثناء والقمع حيث جعلت المغرب عرضة للهزات.
 - عزلة الحكم و تفاقم أزمته خاصة بعد محاولات الانقلاب والتمرد سنتي، (1971-1972).
 - عدم قدرة المعارضة على توحيد صفوفها خاصة بعد فشل الكتلة الوطنية وظهور صراعات في الإتحاد الوطني ما أدى إلى تقسيمه و بالتالي إضعافه.
 - ضف إلى كل هذه الأزمات بروز إنحرافات بيروقراطية داخل الحركة النقابية ، ما أدى إلى تقليص حركتها.
- كل هذه العوامل دفعت الملك من جهة لسد الفراغ السياسي الذي ساهم في خلقه، ومن جهة أخرى جعلت المعارضة تقتنع بضرورة إيجاد حل وسط لهذه الأزمات ، وهذا ما إتضح جليا مع مطالبها التي قدمتها للملك الحسن الثاني بالموازاة مع التعديل الدستوري لسنة 1992 ، والذي جاء بناء على إقتراحا الملك المغربي على الكتلة الديمقراطية بتشكيل الحكومة والشروع في مرحلة التناوب على السلطة، إلا أن هذا العرض لم يحقق توافقا بين الطرفين إلا بعد إقرار دستور 1996 والذي إحتوى بعض مطالب المعارضة، ليتم تشكيل حكومة التناوب التوافقي برئاسة عبد الرحمان اليوسفي مع حلول سنة 1998¹. ومع وفاة الملك الحسن الثاني وإعتلاء ابنه العرش (الملك محمد السادس)، يوم 23 جوان 1999 عرف عهده إستخدام سلطة الملك لتحسين وضعية حقوق الإنسان وتعزيز حقوق المرأة، إلى التعبير عن خروقات الماضي ومشكل الرشوة والفساد، ولكن ليس لفتح الطريق إلى مشاركة سياسية حقيقية تقرر مؤسسات تطلع بدور المراقبة والتوازن².

¹مرابط فدوى ، المرجع السابق ، ص 12- 13 .

² Marina Ottaway، Meredith Rile ، **Morocco From Top-Down Reforms to Democratic Transition** ،Carnegie Papers ،Number 71 ،September 2006 ، p 15

إلا أن هذا النهج من الإصلاح (إصلاح فوقي)، والذي يهدف في جوهره إلى بعث الإستمرارية للنظام السياسي والذي أصبح قرينا بكل التعديلات الدستورية التي باشرتھا المملكة المغربية منذ الإستقلال، عرف تغييرا في المسار وذلك في خضم ما يسمى "بالربيع العربي"، هذا الأخير الذي إنتقلت رياحه إلى المغرب بفضل احتجاجات حركة 20 فبراير، والذي إستطاعت إخراج الإصلاح الدستوري من طابعه النخبوي إلى نقاش مفتوح شاركت فيه مختلف مكونات المجتمع من أحزاب ونقابات وأكاديميين وفعاليات المجتمع المدني، لتفرز لنا في الأخير الدستور الجديد "دستور 14 جوان 2011".¹

وبالرغم من كل هذه التراكمات والتحولت التي عرفھا النظام السياسي المغربي، إلا أنه أضى لصيقا بخاصية لازمتھ في كل مساره ألا وهي تسامي المؤسسة الملكية فوق جميع السلطات الأخرى، ما جعل مهمة تحليل ودراسة طبيعته تتسم بالتعقد والتباين بين مختلف الباحثين، إلا أن هذا لم يمنع من إتفاقهم على مجموعة من المرتكزات والأسس المشتركة التي يقوم عليها هذا النظام، لعل أهمھا²:

- جمعه بين التقليدية والحداثة، وهذا إنطلاقا من النظرة الخارجية للنظام كمحاولة منه لتطبيق النماذج التي طرحت سابقا في العالم الثالث إلى جانب متابعة الأشكال الدستورية القانونية التي يتخذھا النظام الملكي المغربي كبنية سياسية حاکمة.

- لإرتكاز على أسس تاريخية ضاربة في عمق المجتمع المغربي، والتي لا تزال مصداقيتها ملموسة حتى الآن، ومنها (فكرة وأسلوب البيعة من زعماء القبائل وكبار المسؤولين والعلماء للملك كأمر للمسلمين تاريخيا وكأمر للمؤمنين حاليا، هذا من جهة ومن جهة أخرى لعبه لدور الحكم بين القبائل وفئات الشعب بإعتباره الضامن لوحدة البلاد ول إستقرارھا السياسي).

¹ الكريني ادريس ، التعديل الدستوري ومواكبة الإصلاح بالمغرب، جريدة القدس العربي، العدد 6890 الصادر في 6-7 أوت 2011
² ثابت أحمد ، التحول الديمقراطي في المغرب، القاهرة: مركز البحوث الدارسات السياسية ، ط1 ، 1994 ، ص 9-10 .

-بمقابل المرتكزات السابقة، يحاول النظام أيضا أن يبقي على مرتكزات أخرى سياسية و وطنية و التي أكتسبها خلال فترة الإحتلال ،لعل أهمها بقاء الرابطة المباشرة بين الملك والشعب واعتبار قرار الملك يسمو فوق كل القرارات.

إنطلاقا من المرتكزات السابقة، والتي تتضح جليا على مستوى أداء النظام السياسي المغربي، حاول بعض الباحثين تفكيكها لمعرفة طبيعة هذا النسق السياسي،و الذين نجد منهم: جون واتربري (John Waterbury) وفلوري (M.Flory).

إذ يرى جون واتربري John Waterbury أن النظام السياسي المغربي هو نظام تقليدي، وقد أنطلق هذا الباحث من تقسيم ماكس فيبر لأنماط السلطة (كارزمية، تقليدية، عقلانية رشيدة أوحيثة) ، وحيث ميز في إطار النمط التقليدي بين الأنواع الثلاثة التالية:

أ- النمط الأبوي patriarchal .

ب- الرعوي النمط patrimonial .

ج-النمط الإقطاعي feodal .

وبناء على هذا الأساس يصنفه (واتربري) ضمن النمط الرعوي، إنطلاقا من تطابق مميزات الرعوية عليه والتي هي:

-استخدام قاعدة الولاء وليس الكفاءة في تقريب الأنصار والمخلصين.

-الطابع الشخصي للسلطة.

-العداء للمؤسسة حيث تظل السلطة غير مقيدة.

-ميل السلطة الرعوية إلى إظهار الروح العسكرية.

-هيمنة الدين الرسمي للدولة.

أما بالنسبة **وفلوري M.Flory** ، فيرى بأن النظام الملكي المغربي يجمع بين التقليدية والحداثة، إذ يعتبره كمحصلة تفاعل الأنواع الثلاثة من الديمقراطية : بربرية -إسلامية - غربية ،تعيش هذه الأنماط فيما بينها يكسب الديمقراطية المغربية طابعا مزيجا أو مختلطا وأحيانا متناقضا وغالبا غير مستقر سياسيا¹.

بالإضافة إلى الطرحين السابقين، هناك من يصنف النظام المغربي ضمن الأنظمة النيوبتريمونيالية، (**New-Patrimonialism**)، والتي تتجسد نظريا في نمط الهيمنة التقليدية المرتكزة على علاقات شخصية غير عقلانية، ولا تستجيب بصورة كافية لمتطلبات التعاقد، ويأخذ هذا النظام النيوبتريمونيالي في طابعه الأكثر حدة شكل سلطة سياسية تتطور تحت نوع من الرعاية السياسية، وكذلك عبر علاقات غير متطابقة على قاعدة تبادل الحماية والخدمات والتي تميزها الحساسية بين الشركاء، وبتطبيق هذا المفهوم على البيئة المغربية يتحدد وفق الطريقة تشكيل الجهاز الإداري وتسييره وكذا إسقاط السلطة الأبوية على منهج الحكم مع عدم إغفال الدين كآلية للشرعنة السياسية، هذه الجوانب كلها تساهم في تشكيل ما يسمى بتقليدية النظام السياسي المغربي².

وفي هذا الإطار نجد أن هناك سمات معينة للنظام السياسي والذي يوظف الحداثة لخدمة التقليد وهي³ :

-الميل إلى بناء السلطة على حساب مؤسسات الدولة.

-تزويد آليات التحديث بغطاء تقليدي أو تحميله بحمولات تقليدية.

¹John Waterbury :**"The Commander Of the Faithful"** The Moroccan PoliticalElite ",published in1970 ,Columbia University Press, New York ,p 144.

² ثابت أحمد ، المرجع السابق ، ص ، 11 .

³حمزاوي زين العابدين ،**أسس هيمنة المؤسسة الملكية**، نموذج إمارة المؤمنين ، مجلة السياسة الدولية، العدد 20 ،أكتوبر 2008، ص148 .

-خلق ترادف على مستوى الخطاب بين دلالات حقل الحداثة ودلالات حقل التقليد، بحيث تبدو للنظام إستمرارية يصور نفسه معه على أنه يستوعب متغيرات الحداثة دون تناقض.

على ضوء ما سبق يمكن القول، بأن النظام السياسي المغربي عرف تجربة التعايش بين آليتين سياسيتين ألوهما :آلية إنتاج وإعادة إنتاج التقليد في النظام السياسي، وبين آلية توليد قيم وعلاقات سياسية حديثة والمحصلة هي نظام مختلط إستبدادي، شعبي أو هو نظام شخصي تتركز فيه السلطة السياسية، ويتميز بإختفاء أية مكانة مؤسسية للنقد¹.

وهذا ما سينعكس سلبا على ديناميكية باقي الفواعل (كالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني).

¹ ثابت أحمد، المرجع السابق، ص ، 15 .

المبحث الثاني: التنمية السياسية بالمغرب

عرف المغرب عدة تحولات سواء منها اقتصادي أو اجتماعي وهكذا تم ترسيخ الاختيار الليبرالي مع زيادة لنسبة تدخل صندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية العالمية في تحديد السياسة الاقتصادية للبلاد، مما نجم عنه اضطراب في المواد المالية وقد صاحب هذه التحولات الاقتصادية تحولات أخرى اجتماعية تمثلت بالخصوص في ظهور الفوارق الطبقية وانتشار نسبة الفقر، في ظل هذه التحولات تأثرت بدورها تجربة التنمية السياسية بالمغرب، كما سيتم ذكر ثلاث مؤشرات الهدف منها الإشارة إلى وجود أزمة في عملية التنمية السياسية بالمغرب، يتمثل المؤشر الأول في أزمة الهوية بالمغرب، والمؤشر الثاني يتعلق بالمشاركة السياسية والدلالات السياسية للانتخابات وللتعددية وعلاقة كل ذلك بالتنمية السياسية، أما المؤشر الثالث فيرتبط بعملية التنشئة السياسية وواقعها بالمغرب.

المطلب الأول: واقع التنمية السياسية بالمغرب

ظلت قضية التنمية السياسية في المغرب معلقة منذ إستقلال البلاد عام 1956، إذ إحتضن القصر الملكي كل المحاولات الهادفة إلى تقييد الملكية بالسيادة الشعبية وبناء دولة ديمقراطية، فقد إستأثر الحسن الثاني بالحكم بموجب دستور 1962 وواجه معارضة سياسية شرسة، وتعرض لمحاولتي إنقلاب عسكري، وفي منتصف تسعينات القرن الماضي إختار الملك نهجا جديدا تحت شعارات "المسلسل الديمقراطي" و"حكومة التناوب"، ممددا بذلك لإنتقال الملك إلى ابنه محمد السادس الذي لم تسفر سنوات حكمه إلا عن مغرب أكثر تأزما وواقع هش للتنمية السياسية في البلاد¹.

¹ - بلوح رشيد ، خطاب التغيير في المغرب، سلسلة تحليل سياسات، معهد الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011، ص01.

عندما نقول التنمية السياسية في المغرب لا يعني أنه يوجد في المغرب تنمية سياسية تامة ومنجزة، بل نقصد أن هنالك مساح حثيثا في سبيل تحقيق تنمية سياسية شاملة، وإيماننا بضرورتها، كاختيار لا بديل عنه¹.

حيث تحتل الملكية في المغرب مكانة إستراتيجية سواء من حيث تعبيرها عن ذاتها أو بالنظر إلى تموقعها في البناء المؤسسي والسياسي، ولعل مكانتها المحورية على الأقل في المغرب السياسي المعاصر، تقابلها موضوعيا وضعية باقي أطراف العملية السياسية كما تجلت على صعيدي الخطاب والممارسة، وهو ما يمكن مقارنته من خلال مسألتين متداخلتين معطي انغلاق النسق المخزني وغموض خطاب هذا الأخير.

أ. انغلاق النسق المخزني:

أشار أحد الصحفيين الفرنسيين "وهو يتحدث عن المخزن المغربي بأنه بحلول الثامنة مساءا تقفل أبواب القصر عن عالم مليء بالغموض والأسرار"² ولعل هذه الصورة التي يستشعرها كل معلق أو محلل سياسي وهو يتناول بالتحليل بعض الجوانب المرتبطة بالقصر، بوصفه القناة المحورية في النظام السياسي المغربي، حيث تهيأ فيه أهم القرارات السياسية وتحدد فيه التوجهات العامة التي ترسم سياسة البلاد الداخلية والخارجية، فباستثناء الخطب الملكية وما يصدر عن مديرية التشريعات والأوسمة أو عن مستشاري الملك من أخبار رسمية وبعض الندوات الصحفية التي يعقدها العاهل المغربي، فيبقى كل ما يتعلق بهذا المجال محاط بالكثير من التكتم والسرية.

¹- إبراهيم براش، الحياة السياسية في المغرب ، تجربة في الديمقراطية تستحق الاهتمام، متحصل عليه:

<http://groups.google.com/group/fayad61/web>

²شقيير محمد ، السلطة والمجتمع المدني، آليات التحكم وترسيان السلوك السياسي بالمغرب، المغرب: إفريقيا الشرق، 2011 ، ص9.

ب. غموض الخطاب المخزني:

باستثناء المراسيم، فإن أغلب تجليات الخطاب المخزني، سواء إتخذت شكل خطب أو رسائل غالبا ما يكتنفها الكثير من الغموض فالتأويلات السياسية تصبح هي الوسيلة المثلى لفهم الخطاب الملكية تحليل أبعادها وفك رموزها وغاياتها ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من أهمها:

- تعدد مستويات الخطاب التي تشتمل على مجموعة من التراكيب اللفظية واللغوية التي تحمل في طياتها رموز متعددة.

- اللغة التي يكتب ويلقى بها الخطاب تتميز بالتعالي والإيحاء في مجتمع أمي متعدد اللغات واللهجات¹.

المطلب الثاني: التنمية السياسية وأولويات الخطاب المخزني

تبقى الخطب الملكية هي القناة الوحيدة والمفضلة لتحديد المعالم العامة للحياة السياسية بالبلاد، فالخطاب السياسي بصفة عامة أهمية كبرى، فكل الظواهر السياسية هي ظواهر لغوية ذلك أن ما يتناوله السياسي ذو طابع لغوي يتم ترجمته عبر الرموز والإشارات.

إن المتتبع للخطاب السياسي في المغرب في الوقت الراهن يلاحظ أن هناك تحولا في هذا الخطاب من التركيز على أولوية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الانتقال إلى خطاب يعطي الأهمية للتنمية في بعدها السياسي.

لقد ظلت الملكية المغربية، منذ الاستقلال تهتم بالمجالين الاقتصادي والاجتماعي، فبعد أن تمت وظيفة إعادة بناء السلطة الملكية مع محمد الخامس، ركز الملك الحسن الثاني على مأسسة النظام وبناء الدولة الوطنية وتعزيز الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي كما ركز

¹ شقير محمد، المرجع السابق، ص12

كذلك الملك محمد السادس على نفس منهجية والده، الذي أعتمد كثيرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل البحث عن شرعيات جديدة¹ من خلال إطلاق العديد من المشاريع التنموية الكبرى "كالطرق السيارة، مشروع طنجة المتوسطي... الخ" في إطار ما يسمى بالمشروع التنموي الحداثي.

توضح مقتطفات من الخطاب الملكية منح الأولوية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في خطاب 2004/10/08 "...فالتنمية السياسية ستظل نسبية، ما لم تدعم بتعبئة ومشاركة مكثفة، لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية وثقافية قوية ومستدامة... مع إصلاحات كبرى في مجال تفعيل التضامن الاجتماعي وتوطيد التحديث الاقتصادي..."²

وبمناسبة إفتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية السادسة للبرلمان صرح الملك "وفي هذا الصدد أوليا البعد الاجتماعي والاقتصادي مكانة الصدارة في السياسات العمومية، بتركيز الجهود على المشاريع الأساسية، للقضاء على أحياء الصفيح بتوفير السكن اللائق وتحقيق التنمية البشرية بالتعلم النافع وإيجاد التشغيل المنتج، بتحفيز الاستثمار، وتحرير المبادرات الخلاقة للثروة، وتحكم هي المرتكزات الأساسية لمشروعنا التنموي"³.

وهكذا فخطب الملك تكاد تتعامل مع المنجز السياسي كمنجز مكتمل البناء، وتؤكد أن الوقت قد حان للتوجه للأمام وهو التحدي الإقتصادي والإجتماعي، وقد أتضح ذلك بشكل جلي مع تعيين الوزير الأول "إدريس جطو" سنة 2002 كتقنوقراطي بعد تجربة حكومة التناوب التي كان فيها الوزير الأول سياسيا ورغم ذلك تعتقد المؤسسة الملكية أن المغرب قد خطى خطوات هامة في طريق إرساء الديمقراطية السياسية "لقد مكن ترسيخنا للمسار

¹ - عمر الشرقاوي، المؤسسة الملكية ومعضلة التحديث، مجلة وجهة نظر، العدد 23، 2003، ص53

² - خطاب الثامن أفريل 2004، متحصل عليه: <http://www.marocma.com>

³ - خطاب العرش بتاريخ 2002/07/30، متحصل عليه: <http://www.maroc.ma>

الانتخابي من بلوغ بلدنا مرحلة النظام الديمقراطي المعتاد في إجراء كل اقتراح في موعده القانوني، وإنهاء انشغال الطبقة السياسية فقط بالمواعيد الانتخابية"¹.

ولكن الحقيقة أن الخطاب المخزني ركز على قراءة إقتصادية واجتماعية للوثيقة الدستورية، مع هجر مفاهيم فصل السلط، التمثيل السياسي، دولة المؤسسات مع عدم استحضار الأسئلة المؤسساتية والقانونية وقد حاول الفاعلون السياسيون ترجمة هذا التوجه الملكي في خطاباتهم وبرامجهم السياسية من خلال التركيز على البعدين الاجتماعي والإقتصادي للتنمية وتهميش البعد السياسي وهذا ما بدا واضحا في التصاريح الحكومية، حيث طغى عليها الخطاب الإقتصادي ففي فترة التناوب لسنة 1998، نجد غياب شبه كلي لمفهوم الإصلاح السياسي والمؤسساتي عكس الإصلاح الإقتصادي والتنمية الإقتصادية التي حظيت بمجال واسع من الاهتمام، وفي نفس السياق أكد الوزير الأول آنذاك "عبد الرحمن اليوسفي" في تصريحه أمام البرلمان بتاريخ 21 نوفمبر 2001، "لقد أكد جلالة الملك "محمد السادس" في افتتاح السنة الأولى من الولاية التشريعية الحالية أن الإنشغالات الحقيقية لمغرب اليوم والغد تتمثل في التشغيل المنتج والتنمية الإقتصادية والتعليم النافع والسكن اللائق، ينبغي تركيز الجهود عليها"².

إن عمل الحكومات المغربية ركز بالأساس على محورين اثنين:

أولاً: تقوية وتحديث الشبكات الكبرى للبنائيات التحتية والفوقية .

ثانياً: تأهيل النسيج الإقتصادي الوطني ودعم المقاولات المغربية وتهيئتها لمواجهة شروط المنافسة وتحديث أنظمة وآليات الإنتاج³.

¹ - المساوي محمد ، الملكية وواقع التنمية السياسية، مجلة مسالك، عدد مزدوج، 21. 22. 2002، ص 22- 25.

² - نفس المرجع، ص 25.

³ - نفسه المكان ، نفس المرجع.

وحتى أحزاب الكتلة الديمقراطية التي كانت دائما تعتبر مسألة الإصلاح السياسي مدخلا لأي إصلاح إقتصادي وإجتماعي لم تعد تهتم بالتنمية السياسية، حتى أنها فصلت بين مسألتها الإصلاح السياسي والإصلاح الإقتصادي والإجتماعي، وهكذا تعرضت مرجعيات الحركة الوطنية لتغيرات مهمة وهي تتراجع عن أطروحاتها حيث أصبحت هذه المرجعيات تنسم بالكثير من الواقعية¹.

المطلب الثالث: أزمتا التنمية السياسية بالمغرب

سيتم التركيز في هذا الفرع على ثلاثة مؤشرات رئيسية من خلالها يمكن تبين أن هناك أزمة في عملية التنمية السياسية بالمغرب يتمثل المؤشر الأول في أزمة المشاركة السياسية، أما المؤشر الثاني فيرتبط بأزمة الهوية بالمغرب ومدى تأثيرها على عملية التنمية السياسية والمؤشر الثالث يتعلق بعملية التنشئة السياسية وواقعها بالمغرب.

أولا: أزمة المشاركة السياسية بالمغرب

يمكن إجمال بعض أهم مظاهر أزمة المشاركة السياسية والتي تشكل في الوقت ذاته عوامل فاعلة في المساهمة في إنتاج وإعادة إنتاج ظاهرة العزوف عن العمل السياسي بما لها من تبعات وآثار سلبية في مجملها في الملاحظات النقدية التالية:

- عدم تمكن ما يسمى "تجربة التناوب التوافقي" التي أنتهجها المغرب منذ عام 1998 من تحقيق أهدافها ورهاناتها المعلنة على كافة الأصعدة والمستويات ولاسيما في مجال الإصلاح السياسي الشامل وتأسيس لإنتقال ديمقراطي حقيقي سليم².
- ضعف الأداء الإنجازي للأداء الحكومي في المجمل، ووقوع المواطن المغربي في ضياع بين 23 حزبا، بما تطرحه من "برامج" أو ترفعه من "شعارات" أو المطالب

¹ - المودن عبد الحي ، الحدثا السياسية في المغرب، الثقافة المغربية، العدد 17، أكتوبر 2000، ص32.
² - رقية الموساديق، تأملات في حصيلة تجربة التناوب التوافقي بالمغرب، أعمال اليوم الدراسي الذي نظم يوم 03 ماي 2002 سلسلة مواضيع الساعة، العدد 36، مراكش، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2002، ص 14.

- وحتى خطابات مكررة معادة ومستنسخة لبعضها البعض، مما أفقد العديد منها مقومات المصداقية والقدرة على الإقناع وإمتلاك جاذبية الإستقطاب والتحفيز.
- إستمرار غياب الديمقراطية الممنهجة لتوزيع الثروات والمواقع والسلط ولتحديد وصناعة النخب المحلية والوطنية الأمر الذي يتنافى مع المنطق الحداثي لإسناد الوظائف والمسؤوليات لذوي الكفاءات، وليس على أساس الهويات المرتبطة بعلاقات أو إنتقادات سياسية إجتماعية وعرضية وفي ظل هذا المناخ المتمسم بهشاشة العدالة الإجتماعية يشعر بعض المواطنين وكأنهم بمشاركتهم يزكون بعض مظاهر الفساد، ويدعمون مصالح ضيقة لنخب إجتماعية وإقتصادية وسياسية تتناقض في جلها مع مصالحهم الجماعية فيكون ردة فعل أفراد المجتمع الإنسحاب أو العزوف والمقاطعة السياسية¹.
- عجز أغلبية الأحزاب السياسية عن توفير التأطير السياسي والثقافي للمواطن، ولم تتمكن كما هو مطلوب من أن تصبح "مؤسسات تربية أو مدارس موازية" للتنشئة السياسية وحتى النقابات التي كانت تضطلع بدور تدعيمي هام للأحزاب السياسية في قيامها بالوظائف الآتفة فكانت معها الكثير من علاقات الإرتباط والتعاون، أما مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني من جمعيات ونواد والتي اتسمت في ظل الفراغ السياسي ملاذا تعويضيا للهاربين من السياسة، فهي بدورها ما تزال تعاني الكثير من المشكلات والعوائق المادية والمعنوية التي تحد من فعاليتها وحريتها وقدرتها على التحريات والتعبئة التأطير والدور السوسيو سياسي المكمل أو الموازي لوظائف ومهام الأحزاب والنقابات².
- إن أهم ملاحظة يمكن ملاحظتها في المناخ السياسي المغربي الموسوم بظاهرة العزوف هو أنه خطر منذر بـ "فراغ سياسي" بدأ يتشكل في المغرب وأخذت دوائره تتسع بإستمرار، إنه بمعنى ما "تجريد للمجتمع من السياسة أو من

¹ - مصطفى محسن، المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات، قضايا مغربية، المجلة العربية للعلوم السياسية ببيروت، 2008، ص 13-16.

² نفس المرجع، ص15

التسييس "Dépolitisation" وهو واقع يجعل المجتمع المغربي مستقيل من المشاركة السياسية غير مسؤول عنها وغير مدرك لفاعليتها وقيمتها ونجاعتها الاجتماعية، هذا الفراغ السياسي أظهرته إنتخابات السابع من سبتمبر 2007، من خلال تدني نسبة المشاركة الإنتخابية وأبان على جدوى البحث الفعال المناسب للمقاربة شاملة تأخذ بعين الإعتبار التغيرات السوسيو ثقافية والاجتماعية التي أصبحت تميز المغرب¹.

- العزوف السياسي هو الداء الخطير الذي قد يصيب أي مسار ديمقراطي، والمنهجية الديمقراطية التي إعتدتها المغرب مباشرة بعد الإنتخابات لتحديد المسؤوليات وإعطاء بعد سياسي لعملية الانتقال الديمقراطي والخروج به من عملية التقليد إلى التحديث².

ثانيا : أزمة الهوية بالمغرب

إستأثر سؤال الهوية على النقاش السياسي والثقافي وصار محددًا حاسمًا لطبيعة النقاشات السائدة في الساحة السياسية المغربية، ولذلك صارت المساهمة الفكرية في هذه النقاشات بهدف التأمل في أبعادها أمرا ملحا للإعتبارات والدواعي التالية:

- إستحضار البعد الهوياتي للمغرب بإعتباره الحصانة المشكلة للمناعة الثقافية ضد الأزمات.
- التأكيد على ضرورة معرفة الذات والكيان لأجل تحديد القدرات والإمكانات.
- الهوية هي العامل التاريخي التجميعي والتوحيدي للمغاربة على إختلاف مشاربهم وتوجهاتهم وثقافتهم الفرعية.
- لقد بات من الواضح أن الهوية الثقافية للمغرب مؤطرة بالدين الإسلامي الذي يشكل عامل تجميع وتوحيد للهويات الفرعية للمغرب في مقابل الهويات الكلية التي تحاول أن تبتلع النظام القيمي والمجتمعي وتفرغه من محتواه الهوياتي ولكن رغم ذلك تتأطر

¹ محسن مصطفى، نفس المكان، المرجع السابق
² الشرقاوي الروداني، التنمية السياسية بين التناوب التوافقي والمنهجية الديمقراطية، جريدة هسبريس، جريدة إلكترونية مغربية، 03 مارس 2010.

البرامج السياسية للفاعلين السياسيين بمقاربات متعددة لسؤال الهوية، مما يتسبب في كثرة الخطابات التي تلتف حول سؤال الهوية وتحاول صياغته وفق رؤية خادمة لتوجهها السياسي أو الإيديولوجي، فتصبح الهوية سؤالاً سياسياً ذا أبعاد ثقافية وحمولات فكرية، ومن ثم يمكن القول أن الهوية كمعطى سوسيو ثقافي ذا أبعاد سياسية ستكون كمحور لإعادة تشكيل الخريطة السياسية في المغرب.

المبحث الثالث: واقع المؤسسات المجتمعية وعلاقتها بالسلطة في المغرب

المطلب الأول: المجتمع المدني في المغرب.

أولاً: الأحزاب.

إن بروز ظاهرة الحزبية في المغرب ليس وليد مرحلة استقلال وإنما يعود إلى المرحلة الإستعمارية، أين تم تشكيل كتلة العمل الوطني سنة 1936، ومن باب المفارقة أن فكرة الحزب في المغرب قد ارتبطت بسياق النضال من أجل التحرر واسترداد السيادة الوطنية، بحيث شكلت أطراً تنظيمية لقيادة العمل الوطني ورسم توجهاته العامة، وعليه فلم يكن وارداً في خلد النخبة المغربية أن تتأسس أحزاب لأغراض تمثيلية أو جهوية أو عرقية، وعليه فالحزب يعد إطاراً يجمع النخبة ويجمع قدراتها لقيادة العمل المشترك، وبهذا المعنى يكون اختلافاً جذرياً عن المعنى الحقيقي المعاصر للحزب¹.

و في سنة 1936 إنقسمت كتلة العمل الوطني ليخرج من صلبها حزبان هما الحزب الوطني 1937، والجبهة القومية بقيادة محمد بلحسن الوزاني، وفي سنة 1945 ظهر حزب الشيوعي المغربي، كما توالى ظهور أحزاب أخرى في المنطقة الخاضعة للإستعمار الإسباني سبته، ومليلة، وبهذا عرف المغرب التعددية المبكرة قبل أن يتم تشجيعها قانونياً سنة 1958².

وفور نيل المغرب لإستقلاله، بادر السلطان بإصدار أول ظهير في 15 نوفمبر 1958 تضمن أول نص قانوني ينظم الحريات العامة في المغرب، وهذا في وقت لم يكن فيه البرلمان قد تأسس بعد³. وبهذا تم تكريس التعددية دستورياً لكن من الناحية الواقعية لم يحدث هذا، ذلك أن التعددية تقتضي شرعية الاعتراف بالآخر وهذا ما لم نلمسه في التجربة

¹ محمد مالكي، تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية، بيروت: المركز اللبناني للدراسات، 2007، ص 6-8.

² نفس المرجع، ص 9.

³ المكان نفسه، ص 18.

المغربية التعددية المبكرة ، فمن 1960 إلى 1998 بقيت المعارضة خارج دائرة الحكم والسلطة على الرغم من مشاركتها في مختلف الإستحقاقات التي شاهدها الساحة السياسية المغربية.

غير أنه مع منتصف تسعينات القرن الماضي تم التماس تحول في النسق السياسي المغربي والسعي لإعادة بناء الثقة، لاسيما بين الأحزاب سلبية الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية عبر ما يسمى ب (شيوخ ثقافة الاعتراف المتبادل) ، وتجاوز إعاقه التعاقب على السلطة ما يفسر تصاعد عدد الأحزاب التي ولدت في هذا السياق، والتي قاربت نصف مجموع الأحزاب التي تأسست منذ عام 1937 (خمس عشرة حزبا). وذلك وعيا من النخبة من خطورة تشرذم الحقل الحزبي وضرورة إعادة هيكلته بما يدعم التحول السياسي ويعزز مساعي الانتقال إلى الديمقراطية¹.

وفي سنة 2002 تم تعديل وتنظيم الظهير 15 نوفمبر 1958 بالقانون 75.00 الصادر بتاريخ 2002، غير أن المرحلة الحاسمة والتاريخية في مسار الأحزاب السياسية المغربية كانت بصدور قانون جديد يحمل رقم 36.04 لسنة 2006، وهو القانون الذي خص الأحزاب السياسية بقانون خاص بها، وهذا بعد أن كانت جزءا من منظومة الأحكام المتضمنة في قانون الجمعيات كما دأب العمل في 15 نوفمبر 1958، ومن جهة أخرى انطوى على مقتضيات مست جوانب لم تحظى بالاهتمام سابقا كالدمقرطة، والشفافية في التمويل، الإنفاق، تكوين الأحزاب².

وعليه، ففي ظل تلك الأطر القانونية السالفة الذكر عرفت الساحة السياسية المغربية تأسيس 29 حزبا سياسيا متباينة الاتجاهات، ومتفاوتة من حيث أهميتها وتاريخها في الحياة السياسية المغربية ، ومن أهم هذه الأحزاب السياسية ما يلي:

¹ محمد مالكي، المرجع السابق ، ص 10

² نفس المرجع ، ص 17-18

1/ حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية

2/ حزب الاستقلال

3/ حزب العدالة والتنمية

4/ حزب الإتحاد الدستوري

5/ حزب الحركة الشعبية

6/ الحزب الوطني الديمقراطي¹

ثانيا: النقابة

تعود الإرهافات الأولى لنشأة الحركة النقابية في المغرب إلى عهد الحماية، لكنها ظلت ولمدة من الزمن تحمل بصمات العنصر الفرنسي².

ومن ثم لم تتأسس نقابة مغربية مستقلة إلا غداة الإستقلال عندما عمد مجموعة من النقابيين المغاربة على تأسيس الإتحاد المغربي للشغل وكان هذا سنة 1955 كبداية لمغربة العمل النقابي³.

وبالرغم من أن القانون الأساسي للإتحاد يقضي بالإستقلالية أي بعدم الإنضمام للسلطة أو لأي تنظيم سياسي، وكذا الباطرونا ويعتبر ذلك مبدأ أساسيا، يميز العمل النقابي الأصيل عن العمل النقابي المشبوه أو التابع الذي يسعى إلى إستخدام الطبقة العاملة بدل خدمتها⁴.

إلا أن هذا الأخير، عمد على التحالف السياسي مع الجناح الراديكالي لحزب الإستقلال، وهو الأمر الذي أدى إلى قطيعة بينه وبين الحزب أنتهت بظهور حزب جديد إسمه حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي أدمج فيه الإتحاد اندماجا شبه كلي لكن

¹ منيسي أحمد، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مؤسسة الأهرام، 2004، ص 108-109.

² هكو أمينة، الظاهرة النقابية و الجمعية في بلدان المغرب العربي، المستقبل العربي، السنة 31، العدد 353، 2008، ص 69.

³ قرنفل حسن، المجتمع المدني والنخبة السياسية، إقصاء أم تكامل، المغرب، إفريقيا الشرق 200، ص 60.

⁴ تم تصفح الموقع في 25/06/2015: <http://www.umt.ma/ar/> الإتحاد المغربي للشغل

سرعان ما حدثت قطيعة بينه وبين الحزب وهذا نظرا لإختلاف الرؤى بين قادة الحزب والقادة النقابيين¹.

ونظرا للتباعد الذي حصل بين الإتحاد المغربي للشغل وحزب الإستقلال، فقد عمد هذا الأخير سنة 1960 على تأسيس نقابة جديدة عرفت بالإتحاد العام للشغالين المغاربة، يضم هذا الاتحاد في صفوفه الطبقة الشغيلة المؤيدة لبرنامج الحزب وتمثل هذا الأخير داخل الحقل النقابي حيث على مستوى الحزب العتيد لا انفصال بين العمل النقابي والعمل السياسي، فالمواقف موحدة ولا فصل بينها².

والجدير بالذكر هنا أن هذه المركزية النقابية الجديدة قد حظيت ومنذ البداية بإعتراف السلطة وهذا نتيجة شعور هذه الأخيرة بخطورة الوحدة النقابية التي كانت تؤكد عليه في البداية لذلك ذهبت لتشجع التعدد النقابي³.

وفي سنة 1975 تم تأسيس الكونفيدريالية الديمقراطية للشغل من قبل ثمانية نقابات قطاعية كانت تابعة للإتحاد المغربي للشغل ولكنها كانت في وضعية شبه مستقلة عنه وبالرغم من أن هذه المركزية النقابية حاولت تأكيد إستقلاليتها وعدم إرتباطها بأي تنظيم سياسي إلا أنها ظلت تربطها بحزب الإتحاد الإشتراكي علاقات وطيدة حيث نجد أن الأستاذ نوبير الأموي عضو المكتب السياسي لحزب الإتحاد الإشتراكي معين ككاتب عام للمركزية النقابية⁴.

وعليه فقد عرف العمل النقابي في المغرب ديناميكية جديدة، لاسيما مع ظهور الكونفيدريالية الديمقراطية للشغل إذ تضاعفت الإحتجاجات النقابية والإضرابات القطاعية التي كانت تنظم بالشراكة بين مختلف الإتحادات النقابية، وهو الأمر الذي جعل الدولة تعير

¹ قرنفل حسن، المرجع السابق، ص 60.

² هكو أمينة، المرجع السابق، ص 70.

³ قرنفل حسن، المرجع السابق، ص 63.

⁴ هكو أمينة، المرجع السابق، ص 70.

إهتماما كبيرا للحركة النقابية الاحتجاجية وتدعوها لعقد إجتماعات دورية للنظر في المشاكل المطروحة¹.

وفي وقت لاحق تعزز الحقل النقابي ببروز العديد من التنظيمات النقابية وصل عددها إلى حوالي أكثر من 20 مركزية نقابية، لكن نظر الإعتقاد المغرب على مبدأ النقابة الأكثر تمثيلية كما أشارت إليها مدونة الشغل المادة 425 فإنه يمكن الحديث في المغرب عن خمسة مركزيات نقابية مهمة فقط تعتبر الأكثر تمثيلية وهي:

1/ الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

2/ الاتحاد المغربي للشغل

3/ الكونفيدريالية الديمقراطية للشغل

4/ الفيدرالية الديمقراطية للشغل

5/ الاتحاد الوطني للشغل²

ثالثا: الجمعيات.

إن المغرب الأقصى بلد متميز بثراء تقاليده الجمعوية الموروثة من التاريخ العربي الإسلامي بحكم إرتباطها بمؤسسة الأحباس، والمعروفة تاريخيا حيث كانت تدير حوالي 50.000 عقار لصالح الزوايا والعائلات، فقد ساعدت هذه الأحباس على تمويل الجمعيات الخيرية وعلى إستمرارها وعلى تعاضد الجهود وتعميم العمل الخيري، ولا غربة في ذلك طالما أن التقليد الجمعياتي لم يبقى خاضعا مباشرة للسلطة المركزية بل يحتفظ بنوع من الإستقلالية التي أكسبته قدرة على الحركة³. إلا أن المغرب شهد في الفترة التي عقت

¹ هكو أمينة، المرجع السابق، ص 71.

² موتو هند، التقرير الوطني بالمغرب، الإتحاد العربي للشغالين بالمغرب، تدريب نقابي حول الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، إيطاليا، 27-8 أكتوبر 2010، تم تصفح الموقع في 2011/7/8
<http://actrav-courses.itcilo.org/en/a5-02573/a5-02573-part-martrial-national-reports>

³ منصف وناس، الحياة الجمعياتية في المغرب العربي، التاريخ الأفاق، الجزائر، المغرب الأقصى، تونس، المجلة العربية لحقوق الإنسان، العدد 4، 1997، ص 143

الإستقلال تطورا من الجمعيات الخيرية إلى الجمعيات الوطنية ذات الصبغة النضالية إلى حد بلغ عددها 18000 جمعية حسب إحصائيات وزارة الداخلية المغربية موزعة كالآتي: 3405 جمعية تربوية ، 3236 جمعية اجتماعية، 2047 جمعية مهنية ، 1291 جمعية ثقافية ، 878 جمعية فنية ، 792 جمعية مسرحية، 180 جمعية سياسية ، 170 جمعية علمية¹. وهذا بحكم ظهور 15 نوفمبر 1958 الذي شجع على انبثاق مثل هذه الجمعيات².

إلا أنه بصدور ظهور 10 أبريل 1973 خففت من هذه الروح التحررية، كون أن هذا الظهور أخضع الجمعيات إلى مراقبة الدولة المباشرة، وبالتالي استطاعت الدولة تحقيق الرقابة المباشرة على نشاط الجمعيات، و رغم حرص الدولة على ذلك إلا أن العديد من الجمعيات حاولت أن تكون أدوات تحرر فكري وسياسي من خلال الحرص على التدخل في القطاع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاهتمام بالدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة فقد حاولت أن تلعب دور الشريك إزاء السلطة فعوضتها في قطاعات تراجعت عنها ،فتأكد دور الجمعيات خاصة في مراحل الخصوصية، وتراجع أداء الدولة الوطنية، وإنحسار تدخلها في القطاعات الحساسة مثل الصحة والتعليم والنقل³.

أما عن أنواع هذه الجمعيات، فإنه يمكن أن نورد تصنيفا عاما لا يخلو من تصنيفات فرعية أحيانا:

الجمعيات الجهوية:

ويتأسس هذا النوع من الجمعيات غالبا للدفاع عن مصالح جهة أو منطقة معينة ،والعمل على تنفيذها وعادة ما ينحصر نشاطها في المجالات الثقافية، والاجتماعية والخيرية، والإقتصادية، لكن لا يمكن أن نغفل مع ذلك هدفها السياسي غير المعلن ،ففي الغالب

¹Ahmed gazali «contribution a lanalyse de phenomène associatif au maroc». paris. Annuaire delafrigue du nordtome xx vi 1/،1989 edition de C N R S P 251.

²المصنف الوناس ، المرجع السابق ، ص 143.

³المكان نفسه، المرجع نفسه.

يلاحظ وجود شخصيات سياسية بارزة في الدولة أو مسؤولين حزبيين على رأسها، ويبدو أن هذا النوع من الجمعيات يعرف إنتشارا واسعا في المملكة، كما يعرف إقبال العديد من النخب المهمة للإنخراط في صفوفها، فرغم أن على رأسها سياسيون إلا أنها تولي إهتماما أكثر بالتنمية الإقتصادية، والإجتماعية، و الجهوية، وهي لا تعرف تعارضا مع سياسة الدولة وإنما تتعاون معها، وهو الأمر الذي جعل منها مدارس لتكوين النخب المحلية والوطنية¹.

الجمعيات الحقوقية:

وتعود الجذور الأولى لتأسيسها في المغرب إلى فترة ما قبل الإستقلال، حيث ارتفعت الأصوات تطالب بصيانة حقوق الإنسان وكرامته ، وبدأت هذه الثقافة الجديدة تنتشر تدريجيا وتجلت مظاهرها الأولى في مشروع دستور 1908 الذي نادى بداية بإلغاء الضرب بالعصي والجلد والسياط، وذلك من خلال المواد من 27 إلى 31 .

وعليه تأسست أول منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان في المغرب في سنة 1933، وشكلت فرعا من العصبة الإنسانية المنضوية تحت لواء الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان، وفي بداية الستينيات أنشأ حزب الإستقلال العصبة المغربية لحقوق الإنسان، وفي نهاية السبعينات أسس حزب الإتحاد الإشتراكي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إلا أنه وفي وقت لاحق تم تأسيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والتي ضمت شخصيات من أحزاب مختلفة².

الجمعيات النسائية:

إن الإرهافات الأولى لنشأة مثل هذه الجمعيات تعود إلى فترة الحماية وذلك بمبادرة من بعض الأحزاب، لكنها طغت عليها الصبغة السياسية لأنها كانت تهدف إلى استقطاب المرأة داخل الحزب وتسييسها أكثر من الدفاع عن حقوقها وتفعيل مشاركتها.

¹قرنفل حسن ، المرجع السابق ، ص 86.

²هكو امينة ، المرجع السابق ، ص 78.

وبعد الاستقلال خصوصا في السبعينيات، بدأت قضية المرأة تستقطب إهتمام الرأي العام وكذا أجهزة الدولة، حيث بادرت بعض القوى السياسية في تأسيس جمعيات تابعة لها، فحزب الاستقلال مثلا وحده أسس سبع جمعيات نسائية منها جمعية حماية الأسرة المغربية، وجمعية النهضة النسوية وكلها جمعيات تستهدف تثقيف المرأة، أكثر من التوعية بقضايا المرأة، أما على المستوى الحكومي فقد عُنيت كلا من وزارة الشبيبة والرياضة ووزارة الصناعة التقليدية والشؤون الاجتماعية بقضية المرأة وتم تشجيع المنظمات والجمعيات المهتمة بها من خلال تقديم المنح والمساعدات المادية، وتنظيم لقاءات وطنية ودولية تعنى بشؤون المرأة.

وهكذا تزايد الاهتمام بقضية المرأة لاسيما عند الأحزاب التي أصبحت تعير اهتماما بالغا لقضيتها وتنشئ لها قطاعات نسائية داخل تنظيماتها، وإذا كان في الواقع الهدف من تأسيس هذه التنظيمات داخل الحزب يستهدف في البداية استقطاب العنصر النسوي للحزب، فإنه سرعان ما بدأت هذه التنظيمات تبدي نوعا من الاستقلالية، إذ يعد انعقاد الندوة الوطنية الأولى للقطاع النسائي المنعقدة من طرف النساء المنصويات تحت منظمة العمل الديمقراطي الشعبي في 1983 بداية للتعبير عن هذا التوجه، حيث ظهرت في ما بعد سنة 1984 جريدة 08 مارس يصدرها الجناح النسوي لمنظمة العمل، وفي سنة 1985 ظهرت الجمعية الديمقراطية للنساء المغريات التابعة لحزب التقدم والإشتراكية، لكن ومع ذلك فالملاحظ أن هذه التنظيمات لازالت مسيسة، ولعل ما يدل على ذلك، هو أن أغلب المسؤولات في هذه التنظيمات يتقلدن مناصب هامة في الأحزاب، وكذلك يخلطن بين عملهن كجمعية وعملهن كتنظيم قطاعي داخل الحزب الأم¹.

وعلى العموم ، فالواقع يدل أن تجربة الحركة النسائية في المغرب قد حققت نجاحا مهما تجلّى في إحراز العديد من المكتسبات والتأثير في صناعة القرار السياسي من خلال

¹ هكو أمينة ، المرجع السابق ، ص ، 78.

الضغط عن طريق الإحتجاجات المستمرة، و بهذا أصبحت قضية المرأة محل إهتمام واسع وعلى أعلى مستويات في الدولة¹.

الجمعيات الثقافية:

إنطلق هذا النوع من الجمعيات منذ الستينيات، وقد عرف إنتشارا واسعا شمل جميع أرجاء المملكة، وقد ساهم بشكل فاعل في عملية التنمية والتنشئة الاجتماعية، كما تمكن من التأثير على السلطة وتحقيق العديد من المطالب الخاصة به.

الجمعيات الأصولية :

لقد إنطلق هذا النوع من الجمعيات بصفة حقيقية في السبعينيات، وقد ساعد على إنتشاره المد الأصولي الذي شهدته مختلف البلدان العربية على إثر نجاح الثورة الشعبية الإيرانية، وأهم ما يميز هذه الجمعيات هو قوتها العددية والتنظيمية التي أظهرتها في المسيرات والإحتجاجات.

لكن و مع ذلك فإن هذا النوع من الجمعيات لازال محل عدم ثقة من قبل الدولة إذ لوحظ أن العديد من هذه الجمعيات لم يحصل على التأشيرة القانونية لممارسة العمل بعد².

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني و السلطة في المغرب.

على خلاف باقي الدول المغربية التي إتخذت من الأحادية كمظهر من مظاهر حكمها إبان السنوات الأولى للإستقلال فإن المجتمع المغربي شهد التعددية بمختلف أشكالها (النقابية والسياسية والجمعوية) وبقوة القانون، وهو الأمر الذي بعث على الإعتقاد بداية بأننا أمام نظام ديمقراطي تعددي، لكن سرعان ما يزول هذا الإعتقاد وتتضح الحقيقة إذا ما تجاوزنا الإطار القانوني والدستوري وأعتمدنا على التحليل السلوكي والواقعي للنظام السياسي

¹ هكو أمينة ، المكان نفسه

² نفس المرجع ، ص 78 - 79

المغربي، فالتعددية بمختلف أشكالها في المغرب هي مفهوم دستوري أكثر منها حقيقة سياسية واقعة، وإن شئنا قلنا أننا أمام تعددية زائفة مصطنعة. لأن التعددية (Pluralisme)، بما هي فلسفة في تصور الشأن العام وسبل إدارته، تقتضي بالأساس ثقافة سياسية مرتكزة على مبدأ الاختلاف وشرعية الاعتراف به، كما تكفل التعددية، وهذه أحد نقطها المفصلية، إمكانية التعاقب على السلطة وممارستها الفعلية، مما يعني إنطواء الحياة السياسية على مجال عمومي (Espace public) حاضن فعلا لـ "الأغلبية" و"المعارضة"، إلا أن الملاحظ في تجربة التعددية الحزبية المبكرة في المغرب أن ثمة ضعف في إستتبات شرعية الاعتراف بالمعارضة وتيسير سبل تداولها السلطة في الثقافة السياسية المغربية فعلى مدار عشرين عاما على الأقل التي تلت الاستقلال، لم تصل المعارضة إلى السلطة رغم مشاركتها في مختلف الإستحقاقات و حتى في الوقت الذي وصلت فيه إلى السلطة سنة 1998 في إطار ما سمي بالتناوب التوافقي، تعرضت لمحاولات الإضعاف والتحجيم من قبل السلطة¹. وإنطلاقا من هذه الحقيقة السياسية فقد عملت السلطة المغربية و بإستمرار على مواجهة مختلف تكوينات المجتمع المدني من نقابات، وأحزاب، ومنظمات وهذا بالإعتماد إما على أسلوب القمع والملاحقة والتطويق، وإما من خلال تأطير المجتمع بواسطة هيئات سياسية ونقابية ومنظمات إما مصطنعة أو ضعيفة التأثير.

فالسلطة المغربية التي تبنت قوانين التعددية السياسية منذ البداية كانت تهدف من وراء ذلك إلى مواجهة أحزاب الحركة الوطنية، لاسيما حزب الإستقلال الذي كان الرحم الأساسي لمجموع الفعاليات المناضلة آنذاك، وفي هذا السياق تم إنشاء حزب الحركة الشعبية وهو حزب يغلب عليه طابع الإنتماء للثقافة الأمازيغية، وفي سنة 1963 تم تأسيس حزب جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية برئاسة "أحمد رضا أكدير" وهو أحد المقربين للملك².

¹ محمد مالكي، المرجع السابق، ص 9 - 10.
² مجاهد يونس، المجتمع المدني والتجربة المغربية، ورقة مقدمة إلى المؤتمر، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي، لبنان ن تجمع الباحثات اللبنانيات ومؤسسة فريديرش بيروت، 20/18 أبريل 2004، ص 87.

ومن أجل شل المطالب السياسية للحركة النقابية ، عملت السلطة على تحييد المركزية النقابية الأساسية آنذاك الإتحاد المغربي للشغل الذي رفع شعار لا تسييس الطبقة العاملة وإبتعد تدريجيا عن أحزاب الحركة الوطنية ، بل وعمل على محاربتها .

ورغم هذه المحاولات التي بذلتها السلطة في إتجاه الهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني إلا أنها وجدت نفسها في ظل صمود تلك المؤسسات خاصة أحزاب الحركة الوطنية وفي مقدمتهم حزب الإتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي إنشق عن حزب الإستقلال مضطرة للإعلان عن الحالة الإستثنائية سنة 1965 ، والتي إستمرت إلى غاية 1970 ، وخلال هذه الفترة عرف المجتمع المدني قمعا شرسا أستمر حتى في الوقت الذي رفعت فيه الحالة الإستثنائية، وفي ظل هذا الوضع نظمت إنتخابات بلدية وتشريعية سنتي 1976-1977 على التوالي، وإستمرت السلطة في نهجها السابق أي في محاولة تطويق وقمع و إحتواء حركة المجتمع المدني إذ ما هي حاولت الخروج عن منطق الإحتواء وهذا بخلق تنظيمات سياسية متعددة ونقابات وجمعيات توكل إليها مهمة تأطير المجتمع ومراقبة حركيته أي خلق وإصطناع تعددية ملفقة تبرر إستمرار خدمة مصالحها وسيطرتها، وعرفت هذه المرحلة بالواجهة¹ .

وفي ظل هذا الوضع تمكنت بعض القوى الديمقراطية والسياسية والنقابية وهيئات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان والصحافة والمرأة....الخ من إنتزاع شرعية وجودها وتثبيته بل وتقويته داخل إطار ما سمي بالهامش الديمقراطي، والذي إستمر منذ منتصف السبعينات إلى بداية ما سمي بالتناوب التوافقي الذي إنطلق في منتصف التسعينات، وبالتالي تمكنت من تنظيم أنشطتها وفعاليتها والترويج لأفكارها وإعمال الدعاية لها بالإعتماد على وسائل الإعلام (الصحافة) التي ساندتها، بل ودافعت عنها وحمتها في أحيان كثيرة، بينما إتخذ العديد من المناضلين السياسيين من اليسار الراديكالي في الجمعيات الحقوقية والنسائية إطارا للترويج لأفكارهم وآرائهم ولخوض نضال سياسي تحت مظلة النضال الحقوقي والنسائي

¹سلاف سالمي ، المرجع السابق ، ص 68.

في حين وجد الأصوليون في العمل في المجال الخيري، وجمعيات الدعوة والإرشاد الديني والمساجد مجالا لممارسة نشاطهم، ولتنظيم أنفسهم والتغلغل داخل مختلف أوساط المجتمع، أما أحزاب الحركة الوطنية فقد ركزوا على النضال في الواجهة الانتخابية (البرلمان والبلديات)¹.

عرفت هذه المرحلة بالمنافسة حيث إنتهت السلطة في أواسط الثمانينات إلى الإهتمام المتزايد بمؤسسات المجتمع المدني، ومن ثم عمدت إلى خلق عدة جمعيات ترفع نفس أهداف وشعارات باقي مؤسسات المجتمع المدني الحرة وأمدتها بجميع الإمكانيات المادية، وجعلت على رأسها أعيان السلطة والمال حتى تقوي نفوذها في المجتمع (مثل جمعية أبي رقرق، جمعية الإسماعيلية، جمعية إلغ، جمعية أنكاد، جمعية المحيط)، والملاحظ أن هذه الجمعيات أصبحت أنشطتها تغطي كافة جهات المغرب، بل و أصبحت غطاء للكثير من الأنشطة السياسية الرسمية².

واثر إنطلاق تجربة جديدة في المغرب أطلق عليها التناوب التوافقي، تمكنت أهم أحزاب الكتلة الديمقراطية بالدخول إلى الحكومة ضمن إئتلاف برئاسة الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي في ربيع العام 1998³. وهي التجربة التي جرى التمهيد لها بإشاعة مناخ سياسي يوفر القدر الضروري من الثقة التي إفتقرت إليها الحياة السياسية الوطنية طويلا، منذ إعفاء حكومة الراحل الكبير الأستاذ عبد الله إبراهيم من مسؤولياتها في العام 1960 وقد ترجمت الحياة السياسية منذ نهاية عقد الثمانينات وحتى خريف عام 1996 إلى بروز خمسة محطات كان لها الأثر الفعال في إعادة المناخ السياسي إلى مجراه الطبيعي، حيث تمثلت تلك المحطات في الإفراج عن معتقلي اليسار، تخفيف المحذور النيابي وإجازة مناقشات

¹ مجاهد يونس، المرجع السابق، ص 87.

² جرموني رشيد، المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية، تم تصفح الموقع anfasse.Org/index.Php?option=comm_content

³ مجاهد يونس، المرجع السابق، ص 89.

"ملتزم الرقابة" على الحكومة في البرلمان، التجاوب النسبي مع المذكرة الدستورية المرفوعة إلى الملك من زعمي المعارضة عبد الرحيم بو عبيد وأحمد بوسنة من خلال التعديلات الدستورية، العرض الملكي المتعلق بتشكيل حكومة أقلية من " الكتلة الديمقراطية " في العام 1994 والضمان الملكي لغالبيتها النيابية، ثم التعديلات الدستورية في العام 1996 وتصويت المعارضة لأول مرة في تاريخها لمصلحتها. وهي في جملتها وفرت المقدمات التأسيسية لتلك الصفقة السياسية التي قضت في مطافها الأخير بتشكيل حكومة التناوب الأولى وبهذا أصبحت المعارضة تتقاسم جزء من السلطة، وهو الأمر الذي خلق فراغا سياسيا خطير ترك أثره البالغ على حركية المشهد السياسي وخريطة المجتمع المدني، وفي ظل هذا الوضع تأسست العديد من المنظمات والأحزاب والجمعيات كمحاولة لسد الفراغ السياسي، غير أن هذه الدينامية الجديدة مازالت محدودة في فعاليتها وقدرتها على التأثير وهذا لأسباب عدة أبرزها الدعم المالي واللوجستي¹.

ومع مطلع التسعينيات تغيرت إستراتيجية الدولة إتجاه المجتمع المدني، بعد أن عجزت عن القضاء عليه كلية أو منافسته بشكل كبير، وبذلك إتجهت إلى إحتوائه وتوظيف مؤسساته في المجتمع². وفي هذا الصدد يذكر أن السلطة حاولت أن تخلق من منظمات المجتمع المدني قوة منافسة للأحزاب المغربية الكبرى والنقابات، وهو الأمر الذي لقي تجاوبا، بل ومساندة من طرف تيارات في المجتمع معارضة للأحزاب المغربية من منطلقات سياسية وإيديولوجية مختلفة، وتنفيذا لهذه الإستراتيجية الجديدة فقد توجهت الدولة إلى إستغلال الحركات الإجتماعية ضد الأحزاب المشاركة في الحكومة وفي هذا الصدد تم تأطير حركة الشباب العاقل عن العمل، والذي يصل عدده إلى 10 آلاف، وبموازاة هذا التوجه حاولت الدولة أيضا تجاوز عمل الجمعيات الحقوقية وتأسيس هيئات لتقوم مقامها تضطلع بمعالجة ملف المختطفين والمختفين لأسباب سياسية ونقابية. وهكذا بدأ الحديث عن ضرورة إشراك

¹ بالقزيز عبد الاله ، تجربة التناوب التوافقي في المغرب ... إلي أين ؟ المستقبل راي الفكر ، العدد 2889 ن الخميس 28/شباط 2008، ص 19.

² رشيد جرموني ، المرجع السابق

المجتمع المدني في إعداد البرامج الحكومية وتبدير المرافق وتوسيع حضوره ورموزه في الأنشطة الرسمية و وسائل الإعلام¹.

المطلب الثالث: الحضور القبلي في المجتمع المحلي في المغرب

إعتبر بول باسكون **Paul Pascon** المجتمع المغربي، مجتمعاً مركباً بامتياز وهي الأطروحة التي دافع عنها من خلال طرح عديد النقط المهمة، وينطلق من قيمة التضامن ليبنى حججه على هذا الطرح، فالتضامن عند باسكون هو المفتاح ويعتبر معرفة حيثياته، الطريق الى كتابة تاريخ المغرب. فلفهم المجتمع من حولنا لابد من صياغة تسلسل سوسيولوجي منسجم، لرصد كل أنماط التضامن السائدة في المجتمع المغربي، فكل نمط من التضامن ينتج مجتمعاً خاصاً به. لدينا أنماط مهيمنة من التضامن الناتج عن علاقات القرابة العصبية (الابوية)، ثم هناك التضامن الديني (الثيوقراطي/ الايديولوجي/ الطرقي) وهناك التضامن السياسي الترابي (القبلي) ثم هناك التضامن القائم على الوصاية (القائد وهو تضامن فيودالي) ..الخ. ويعتبر بول باسكون أن التضامن القائم على القرابة هو أكثر الاشكال التضامنية هيمنة على الاطلاق، فيما التضامن الثيوقراطي يعابر تضامناً عابراً، من خلال الصراع².

إن تواصل المعطى القبلي والظاهرة القبلية في الممارسات اليومية - كالمجتمع المدني أو المحلي - تؤكد أن الأرض والسياسة والقرابة لا تتفك حتى الآن، وفي فترات متقطعة، تستنهض المعطى القبلي، حيث كثيراً ما تطبع علاقات الفاعلين واستراتيجياتهم اليومية بطابع يستمد جذوره من الإرث القبلي للمجموعات المحلية على الرغم مما يبدو من عمليات تخفي تلك المحركات والنوازع في أثواب قد تبدو جديدة.

¹ مجاهد يونس ، المرجع السابق ، ص 91- 92 .
² بول باسكون، " النش في المجتمع المغربي وطبقاته - الجزء الثالث"، على الرابط : http://www.magsociologie.com/2014/07/blog-post_10.html

والواقع هو أن التمهصلات بين النظم والعلاقات المتفاعلة ضمن المؤسسات الآخذة في الإندثار والهياكل البديلة بين النظم التقليدية والعصرية لم تستوف حقها من الدرس والتحليل، الأمر الذي زاد من غموض صورة المجتمع وإنفلاته من أغلب التحليلات والتصنيفات. وتزيد أهمية هذه الحاجة البحثية حين تكون إزاء نموذج مثالي هو مجتمعات المغرب العربي التي يمكن إعتبارها مختبراً لمقاربة مشروع الحداثة لدى الدولة العربية الاستقلالية¹.

¹ عمر كوش، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، الأربعاء 14 تشرين الأول 2009 - العدد 3452 - صفحة 20 على الرابط: <http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=372966>

الفصل الثالث

مساهمة المجتمع المدني المغربي في عملية التنمية السياسية

لمعرفة طبيعة الأدوار المجتمع المدني وحدود تأثيره في عملية التنمية السياسية، سنحاول في هذا الفصل التطرق أولاً من خلال المبحث الأول إلى الأساليب الرئيسية لتحركات المجتمع المدني المغربي، أما المبحث الثاني فسنتناول فيه المجتمع المدني المغربي وأسس التنمية السياسية التي تتأسس عليها عملية التنمية من مشاركة سياسية فعالة، وتوفير لثقافة سياسية واعية من شأنها ترسيخ العملية، وتحقيق الاستقرار السياسي في الأخير من شأنه أن يضمن عدم إنتكاص العملية، ولتقييم هذه الأدوار التي يقوم بها هذا المجتمع المدني سنتناول في المبحث الثالث والأخير حدود فعاليته في سبيل وضع أطر جديدة لتفعيله و لا رصد مختلف الرؤى حول مستقبله، إنطلاقاً من التراكمات التي حققها مسبقاً بالإضافة إلى المكانة الجديدة التي أعطيت له في ظل الإصلاحات الجديدة .

المبحث الأول: أساليب عمل المجتمع المدني في المغرب

من أجل فهم وتقييم طبيعة مشاركة المجتمع المدني المغربي في عملية التنمية السياسية، يقتضي منا هذا إبراز مختلف أشكال المشاركة التي اضطلع بها هذا المجتمع خاصة مع نهاية الثمانينات، أين كانت المملكة المغربية تمر بمرحلة إصلاح شاملة لكافة القطاعات (الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية) فرضتها الأزمة الإقتصادية مما ألزم السلطات المغربية بإشراك المجتمع المدني في تدبير الشأن العام.

وقد إتخذت مشاركة المجتمع المدني عدة أشكال في سبيل دعم الحريات وتنمية السياسية، لكنها لم تخرج من نطاق (المشاركة تارة، والمراقبة تارة أخرى، وأحيانا تصل إلى حد إبتداع مشاريع جديدة).

المطلب الأول: أسلوب المساهمة في عملية اتخاذ القرار

يشكل مفهوم المشاركة قيمة إيجابية، وذلك سواء بالنسبة إلى النظم السياسية الحديثة أو التقليدية، وظاهرة حضارية وديمقراطية وبرهانا على وعي المجتمع بذاته، وتتمثل المشاركة في ما يقوم به المواطنون على العموم من أفعال ذات صلة بالترشح والانتخاب والتظاهر وكتابة وتقديم عرائض وبيانات سياسية، كما تشير المشاركة إلى مزاوله أنشطة سياسية وإجتماعية من منطلق الانضمام إلى أحزاب وجمعيات ونقابات والتأثير في عمليات إختيار القادة والمسيرين، وكذا في وضع وصياغة التوجهات الأساسية وتنفيذ البرامج والمشروعات على الصعيد المحلي أو المركزي، ويتضمن مفهوم المشاركة معنى التعضيد والتأييد وكذا إمكانية معارضة القرارات وسحب التأييد لها¹.

وضمن هذا السياق نميز أسلوبين ينتهجهما المجتمع المدني المغربي أثناء مساهمته في عملية اتخاذ القرار، الأولى تمثل في ضغط مباشر للجمعيات بمفردها أو بدعم من هيئات أخرى وذلك من أجل إنتزاع مطلب ما، أما الأسلوب الثاني فيتمثل في إقدام السلطات

¹ الهراس المختار، المرأة وصنع القرار في المغرب، بيروت: مركز المرأة العربية للتدريس والبحوث كوثر، ط1، 2008، ص 48-49.

على تنظيم إستشارات موسعة تشمل هيئات المجتمع المدني ومجموعات الضغط على اختلاف أنواعها¹.

وما يمكن ملاحظته هنا هو تمازج الأسلوبين معا وتكاملهما، فالمجتمع المدني المغربي عادة ما يقوم بالضغط والتصعيد (الإحتجاج) بغية إشراكه أثناء عملية صنع القرار، والأمثلة على ذلك عديدة ومتنوعة .

ففي مجال تحسين السياسات الاقتصادية، لعبت الكنفدرالية العامة لأرباب المقاولات (CGEM) دورا أساسيا في طرح الإصلاحات الإقتصادية على أجندة السياسات العمومية، بحيث أنتجت ميثاقا أخلاقيا للمقاولة كمرجعية في هذا الصدد و كوثيقة تشكل إحدى عناصر النظام الوطني للنزاهة (National System Of Integrity) كما أصدرت نفس الكنفدرالية، مذكرة مرجعية عنوانها " 60 إجراء ملموس للإجابة عن 10 أسئلة متعلقة بخلق الثروات ومناصب الشغل في المغرب، وتقدم مقترحات هي محل تفاوض مستمر بينها وبين السلطات العمومية خاصة في مجال عوامل التنافسية (تكلفة الطاقة الكهربائية، السياسة العقارية، مسألة العدالة الضريبية) وفي مجال إصلاح قطاع العدالة والذي تشترك فيه مع منظمات أخرى². بالإضافة إلى المقترحات السابقة، حملت المذكرة معها أيضا مقترحات بشأن جعل مشاركة الكنفدرالية أكثر مأسسة و وظيفية من خلال إقتراح إنشاء فريق مصغر لدى الوزير الأول مكلف بتحديد الإستراتيجية الإقتصادية، ما يوحي بوجود طلب متزايد على مشاركة أرباب العمل في السياسات العمومية والإقتصادية والإجتماعية.

أما مجال حقوق الإنسان، فقد عرف مشاركة فعالة من قبل الجمعيات المغربية المناضلة في هذا المجال، ولعل البداية كانت مع بناء أرضية الميثاق الوطني لحقوق الإنسان سنة 1990 والذي جاء بمبادرة من (جمعية هيئات المحامين بالمغرب بالتعاون مع جمعية الحقوقيين المغاربة، العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، المنظمة المغربية

¹ ويكن فازية، "فاعلية المجتمع المدني في المغرب في مواجهته إستراتيجية الدولة التدخلية"، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول ، المجتمع المدني و التطور السياسي بالمنطقة المغاربية ، الجزائر ، جامعة الجزائر ، 3 ، 7-8 ديسمبر ، 2011 ، ص ، 168 .

² محسن عيوش ، تدخل الكنفدرالية العامة لأرباب المقاولات في المغرب ، ورقة مقدمة إلى أشغال الندوة الوطنية حول، برنامج الإدارة الرشيدة في الجمعيات بالمغرب ، الرباط ، 17-18 أكتوبر 2003 ، ص ، 99-104 .

لحقوق الإنسان والجمعية المغربية لحقوق الإنسان)، شكلت بطريقة ما مرجعية للسياسات العمومية في مجال حقوق الإنسان، وبنفس المنطق وعلى المستوى المؤسساتي يمكن اعتبار إنشاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في أفريل 1990، ثم إحداث وزارة منتدبة لدى الوزير الأول مكلفة بحقوق الإنسان جاءت تماشيا مع إحتجاجات الجمعيات الحقوقية¹.

وضمن حركية النضال الجمعي لتوسيع هامش الحريات والحقوق، برزت الجمعيات النسائية كفاعل أساسي في الأحداث بدأ يأخذ مكانه في الساحة مع بداية التسعينات، أين شكلت الحملة التي قادتها الجمعيات النسائية الهادفة لتعديل مدونة الأحوال الشخصية البداية الأولى، بحيث خرجت هذه الجمعيات في التظاهرات اللتين شاهدتهما شوارع الرباط والدار البيضاء، وهو ما تطلب تدخلا ملكيا جاء فحواه مع خطاب الملك الحسن الثاني يوم 20 أوت 1992، أين اعتبر قضية المدونة من إختصاصه وطلب بشكل صريح بجعل النقاش حولها خارج مجال السياسة². وهذا ما يوضح جليا طريقة إعدادها والتي تمت من دون إستشارة هاته الجمعيات على الرغم من إستقبال الملك لممثلات عنها، ما يجعلنا أمام ما يسميه عبد الله حمودي في وصفه للتحكيم الملكي "بالتصديق على حلول معدة سلفا من طرف إرادة أحادية"³. و بالمقارنة مع تعديل هذه المدونة، جاء التعديل الجديد سنة 2004 نتيجة التراكم الإيجابي الذي عرفته الحركة النسوية في هذه الفترة والذي أفرز لنا ائتلاف سمي " بجمعيات ربيع المساواة" ، وهذا بغية الترافع حول تعديل مدونة الأحوال الشخصية ويمكن تحديد معالم هذا التحول الذي عاشته الحركة فيما يلي⁴:

-اعتماد أسلوب المذكرات كأرضيات توافقية بين الجمعيات المكونة للائتلاف، ركزت على تحديد الأولويات مثل(توحيد سن الزواج بالنسبة للرجل والمرأة في 18 سنة، تمتيع الرجل والمرأة بكامل الأهلية القانونية لإبرام عقد الزواج ،تساوي الزوجين في الحقوق والواجبات، توحيد قانون حل العلاقة الزوجية....).

¹ أربيعي حميد ، دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية الحريات العامة ، مجلة دراسات ووقائع دستورية وسياسية ، العدد 5 ، 2003 ، ص 85 .

² ويكن فازية ، المرجع السابق ، ص 169 .

³ -Hammoudi Abdellah ، *Maître et disciple genèse et fondement d'anthropologie politique* ، Ed ، Toubkal ، 2001 ، p 43 .

⁴ محمد الصغير جنجار ، الجمعيات النسائية وقضية تعديل مدونة الأحوال الشخصية في مقدمات ، المجلة المغربية للكتاب ، العدد 3 ، 2002 ، ص 36

-الدور الهام الذي لعبه الخبراء خاصة في مجال العلوم الإجتماعية و القانونية، ويظهر ذلك جليا من خلال منهجية تقديم التعديلات وتبويبها المنطقي.

-إستراتيجية بناء حجج بمرجعيات متعددة من أجل بناء توافقات واسعة ومضمونة.

- إن إحدى النتائج التنظيمية الأساسية التي ترتبت عن تقوي قدرات هذه الجمعيات في مجال الترافع هو بروز مسار لإستقلالية متزايدة لها عن البنيات الحزبية، مما دفعها بالتحاور المباشر مع السلطة.

وعلى العموم ،فقد ساهم أسلوب التفاوض الذي أنتهجه المجتمع المدني المغربي في تزايد هام للإنتاجات القانونية، فبالإضافة إلى التعديلات السابقة التي جاءت عبر نضال الحركات النسائية والحقوقية وكذا النقابية ،إستطاع ممثلي المجتمع المدني إفتكاك العديد من الإصلاحات جاءت عبر إستشارات مع الحكومة نذكر منها (القانون رقم 65.99 بتاريخ 11 سبتمبر 2003 الخاص بمدونة الشغل، القانون رقم 65.00 بتاريخ 21 نوفمبر 2002 الخاص بمدونة التغطية الصحية الأساسية، القانون رقم 78.00 بتاريخ 3 أكتوبر 2002 الخاص بالميثاق الإجتماعي، مدونة الحريات لعامة المكونة من قانون الجمعيات رقم 75.00 بتاريخ 23 جوان 2002 ،قانون التجمعات العمومية رقم 75.00 بتاريخ 23 جوان 2002 ،قانون الصحافة رقم 75.00 بتاريخ 3 أكتوبر 2002 ،وكذا قانون الأحزاب السياسية رقم 36.04 سنة 2006)، علاوة على بروز منهجيات للإستشارة تقترب من المنظور التشاركي **Participatory Logic** كمشروع مدونة التعمير مثلا¹.

لكن بالرغم من الديناميكية التشاركية التي خلقها أسلوب التفاوض هذا، إلا أن ما يميز هذه العملية هو ضعف المأسسة ، وغياب قواعد قانونية تضمن شفافيتها و هذا نتيجة لحداتها وتنوعها من جهة ، و من جهة أخرى أن مرافعة هذه الحركة الجمعوية ظل موجهة نحو الدولة دون أن يكون فعلا قادر على تأطير السكان الأكثر حرمانا، والحال أن دور

¹ أربيعي حميد ،المرجع السابق ، ص 91 .

المرافعة والسلطة المضادة لا يمكن أن يكون ذو مصداقية ومستديم إلا إذا إستمد أسسه من المطالب والحاجات المعبر عنها من طرف المواطنين المقصيين بالخصوص¹.

المطلب الثاني: أسلوب مراقبة السلطات

إذا تجاوزنا مسألة الهيكل إلى المضمون ، فإن المجتمع المدني ليس المقصود منه أساسا إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة، إذ أن فاعلية مختلف تكويناته تهدف إلى أبعاد أعمق من مجرد المعارضة، إنها المشاركة بمعناها الشامل، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا بما يسمح له فرصة مراقبة كافة البنى الاجتماعية بما فيها مؤسسة الدولة نفسها والعمل على ضبطها و تصحيح مسارها². ما من شأنه أن يسمح بدعم الحضور القوي للمواطن ويصون مراقبته لممثليه في شكل سهر دائم على الثقة التي وضعها فيهم ورعاية لمدى تقاطع قراراتهم مع مصالحه وتطلعاته.

وضمن هذا السياق برزت مبادرات في المغرب تهدف إلى تعزيز الدور الرقابي الذي من المفترض أن يضطلع به المجتمع المدني، نذكر منها تجربة اتحاد الجمعيات لمراقبة العملية الانتخابية سنة 2002 ، وتجربة جمعية المغرب للشفافية في مراقبة الفساد.

بالنسبة للتجربة الأولى والتي قام بها "اتحاد الجمعيات المغربية" على ضوء الانتخابات التشريعية التي أقيمت في سبتمبر 2002 ، والتي هدفت إلى المساهمة في إرساء الشفافية وزيادة وعي المجتمع المدني ويقظته إزاء أهمية حماية الانتخابات من أية تلاعبات محتملة، وقد ضمت المبادرة العديد من التنظيمات نذكر منها " جمعيات المجال التجمعي والجمعية المغربية لحقوق الإنسان والجمعية الديمقراطية لحقوق المرأة والمنظمة المغربية للشفافية جمعية آفاق³. هذه الجمعيات هي جزء صغير فقط من النسيج الجمعوي الذي راقب هذه العملية والمكون من 800 جمعية وطنية، والذي إعتد على 2825 ملاحظ تمكن من ملاحظة 3355 مكتبا ومتابعة عملية الفرز في 655 مكتب وحضور الإعلان عن النتائج

¹ محمد الصغير جنجار، المرجع السابق ، ص 64 .

² ثناء فؤاد عبد الله ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 2004 ، ص 282

³ ي براءة ونس ، " الإشكالية الانتخابية في المغرب مقارنة بأسس الحكم وتجاهلات المسار الانتخابي " ، ورقة بحثية مقدمة إلى اللقاء السنوي الرابع عشر حول، الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية ، أكسفورد، 18 أوت 2008 ، ص 22 .

داخل 275 مكتب مركزي ومتابعة أشغال 46 لجنة إقليمية للإحصاء، وقد خلصت هذه المراقبة إلى تسجيل العديد من الخروقات قبل الحملة الانتخابية وبعدها¹. وبالرغم من النتائج الإيجابية التي سجلتها هذه العملية فإنه مازالت محط إنتقاد واختلاف في الرؤى سواء حول مأسسة المراقبة ومنحها صفة قانونية، أو ربطها بآليات متابعة قانونية.

وضمن نفس الإشتغال، نجد العمل الرصدي المندرج ضمن سياق دولي مثلما هو الحال مع **جمعية المغرب للشفافية**، والتي هي فرع محلي لمنظمة الشفافية الدولية، ودورها يكمن في محاربة الرشوة وهو النشاط الذي أدى بعد محاولات متعددة إلى إنشاء الهيئة المركزية المستقلة للوقاية من الرشوة بالمغرب سنة 2009 تابعة للوزير الأول مباشرة، ولأول مرة سمح للمنظمة أن تعلن عن إكتشافها لحالة رشوة في أفريل سنة 1999، ما دفع الكنفدرالية العامة للمؤسسات المغربية (CGEM) وشبكة من 40 مجموعة دفاع مستقلة في نفس السنة إلى المناداة بشكل علني بالإصلاحات وتنظيم حملات ضد الفساد². ما حمل معه إستجابة أقل ما يقال عنها أنها ضيقة لهذه المطالب من طرف النظام، على إعتبار أنها عكست بشكل 'أكبر الضغط الدولي أكثر منه ردا على مطالب الشفافية التي رفعها المجتمع المدني'³.

وإذا رجعنا إلى المبادئ التي أقرها البنك العالمي كشرط ضمان تساند إستراتيجية مكافحة الفساد، نجد أن إثنين من أصل ستة مبادئ تعتمد على تمكين المجتمع المدني لتجسيدها⁴:

أ- **إيجاد منافذ لتمير مزيد من الإصلاحات**: على إعتبار أن خطط الإصلاح التي تباشرها العديد من البلدان النامية ومنها المغرب الأقصى تصطدم بمجموعة تمتلك مصالح راسخة في إستمرار ما يمكن تسميته بالفساد المقنن و في هذه الحالة يتوجب على هؤلاء الناشطين في العمل الجماعي تعبئة الجماهير وتعزيز الوعي العام بغية تحقيق تحولات في إدراكات

¹ الرضواني محمد، الانتخابات التشريعية وآفاق الانتقال الديمقراطي، مجلة رهانات، المغرب، العدد 9، شتاء 2009، ص 25

² ويكن فازية، المرجع السابق، ص 271 - 272

³ محمد الصغير جنجار، المرجع السابق، ص 56

⁴ صالح زباني، تفعيل العمل الجماعي لمكافحة الفساد، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، واقع وتحديات، الجزائر، جامعة الجزائر، 20 أوت، 2008، ص 12.

المسؤولين الفاسدين يقضي بأن التشبث بالوضع سيقوض سلطتهم مما يجبرهم على إقرار عدد من الإصلاحات تضيء من الشفافية على العملية السياسية، وفي هذه اللحظة يمكن للحركة الجموعية الاستفادة من جو الحريات النسبية للمرور إلى مرحلة الضغط من أجل مزيد من الرقابة بالاعتماد على وسائل الاتصال لإحداث ضغط في المجال العام.

ب -إرساء آليات الإنذار المبكر: هذه الآلية تعتمد على مراكز الدراسات والمرصد الحقوقية، وهي تتطوي على فحص المنظومة القانونية وإجراءات التقاضي لإكتشاف أية تغيرات قد يستهدفها الفساد. تعد الإجراءات السابقة الذكر محورية لجعل العمل الجموعي آلية فعالة بإمكانها أن تساهم في محاربة الفساد ومراقبة الاختلالات التي تحصل على مستوى السلطات، وضمن هذا السياق قامت جمعية المغرب للشفافية بإستطلاع للرأي العام وخاصة مستعملي المرافق العمومية لظاهرة الرشوة في المغرب، وتم التوصل إلى نتيجة مفادها أنه بالرغم من التقييم السلبي لظاهرة الرشوة من قبل المستجوبين فإن 39 % من العائلات و 42 بالمائة من المقاولات فقط أبدو إستعدادا بقبول الرفع من تكاليف الخدمات العمومية كإحدى إجراءات محاربة الرشوة هذا من جهة ومن جهة أخرى ، فإن الإجراءات التي إتخذت في السنوات الأخيرة منذ سنة 1999 في إطار السياسة العمومية المتعلقة بمحاربة الرشوة والمسماة "برنامج تخليق الحياة العامة" قد أعطت بعض النتائج الإيجابية على مستوى الإدارة المركزية، وهو ما يبرزه إنخفاض عدد المستجوبين الذين يعتبرون الرشوة ممارسة سائدة على هذا المستوى (ما بين 8 و 28%)¹ لقد شكلت هذه التجربة السابقة "برنامج تخليق الحياة العامة"، هامشا أوسع للعمل الجموعي من أجل القيام بدوره المفترض في مراقبة مدى احترام السلطات للقوانين ، وكذا الكشف عن الاختلالات التي تشوب عملية مشاركة المواطن في تدبير الشأن العام ،سواء تعلق الأمر بمراقبة مدى نزاهة الإنتخابات أو في رصد الفساد ،إلا أن ما يعاب على هذه التجربة أنها لا تأخذ بعين الإعتبار التجاوزات التي يتم الكشف عنها غالبا ، مما يقلص من دور المجتمع المدني وفعاليته ويكشف عن حقيقة هذا الهامش المعطى كهبة و ليس كحق نوزل من أجله.

¹ Transparency Maroc, *La Corruption au Maroc, Synthèse des résultats des Enquêtes D'intégrité*, Série Publications de l'université de la Transparence, 2003,p 34

المطلب الثالث :أسلوب بلورة المشاريع

ونجد في هذا الصدد جمعيات إشتغلت على قضايا مطلبية مثل : منتدى الحقيقة والإنصاف وجمعيات أخرى عملت على بلورة مشاريع المواطنين عبر ما يسمى بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وكلا الصنفين إبتدع منهجيات جديدة جاءت مواكبة للملفات الجديدة التي ظهرت على الساحة، كملف العدالة الإنتقالية والمشروع المجتمعي التنموي الذي جاء به الملك محمد السادس.

أولا : منتدى الحقيقة والإنصاف

والذي كونه مجموعة من معتقلي فترة سنوات الرصاص، و تبنت هذه الجمعية ملف ضحايا الانتهاكات الجسيمة التي نفذتها الدولة فترة (1956-1999) إذ طالبت بإعتراف الدولة بأخطائها والكشف عنها و معاقبته مرتكبيها وتعويض الضحايا، وهو ما مهد لتكوين ما سمي "بهيئة الإنصاف والمصالحة " فيما بعد بمبادرة من المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان وبموافقة الملك محمد السادس وذلك سنة 2004 في إطار مسعى المغرب لتحقيق العدالة الإنتقالية¹ وقد حدد هذا المجلس إختصاصات هذه الهيئة بموجب التوصية الصادرة عنه في المهام التالية²:

-إجراء تقييم شامل لمسلسل تسوية ملف الإختفاء القسري والإعتقال التعسفي، وهذا من خلال الإتصال والحوار مع الدوائر الحكومية وهيئة التحكيم المستقلة والسلطات العمومية والإدارة المعنية والمنظمات الحقوقية وممثلي الضحايا.

-إثبات نوعية ومدى جسامة الانتهاكات الماضية لحقوق الإنسان وإجراء التحريات وتلقي الإفادات والإطلاع على الأرشفات وإستيقاء المعلومات، بغية الكشف عن الحقيقة مع مواصلة البحث بشأن الإختفاء القسري والكشف عن مصير المختفين، وهذا عن طريق إنجاز قاعدة بيانات إنطلاقا من الطلبات المودعة لديها من قبل الضحايا ،فضلا عن عقد جلسات

¹ ويكن فازية، المرجع السابق، ص170

² العبدلاوي عبد الكريم ،هيئة الإنصاف والمصالحة بين العدالة الاتهامية والعدالة التصالحية، مجلة رهانات ، العدد 8 ، خريف 2008 ، ص 6.

عمومية تم الإستماع فيها للضحايا والتي نقلت مباشرة إلى الجمهور، كما قامت بزيارات لمناطق خاصة تلك التي عرفت الحصار والعقاب الجماعي مثل: منطقة الأطلس والصحراء والريف.

وبعد هذه الخطوات التي باشرت الهيئة في مقاربتها لملف ضحايا الإنتهاكات، حاولت أن تجعل مهمتها الأساسية تتعلق بجبر كل الأضرار التي لحقت الضحايا من خلال المطالبة بالتعويض ورد الاعتبار، الإدماج الاجتماعي، تسوية الأوضاع المالية والإدارية، إسترجاع الممتلكات والتغطية الصحية للضحايا¹. هذه المطالب السابقة تم إدراجها ضمن توصياتها النهائية والتي يمكن تقسيمها إلى أربعة محاور رئيسية²:

-إصلاحات هيكلية: تفرض نفسها كأولوية ويتعلق الأمر بالإصلاحات الدستورية والانضمام إلى عدد من الإتفاقيات الدولية.

-إصلاحات تشريعية ومؤسسية : والتي تفصل الإصلاحات الهيكلية وتمنحها أدوات التنفيذ ويتعلق الأمر بإصلاح القضاء وإستكمال إصلاح مدونة الحريات العامة والمدونة الجنائية و تحسين الحالة الأمنية بإرتباط مع إستراتيجية مناهضة الإفلات من العقاب.

-أما المحور الثالث من الإصلاحات فيتعلق بجبر الضرر بالمعنى الواسع بما في ذلك مسألة إستكمال الحقيقة بإعتبارها تعزز المصالحة الوطنية.

-ويرتبط المحور الرابع من الإصلاحات بالتربية على ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان في إطار مندمج مع الإصلاحات السابقة.

إنطلاقا من المحاور السابقة يتبين بأن هذه الإصلاحات متنوعة ويتطلب تدخل عدد من الفاعلين ذوي الصلاحيات الدستورية أو القانونية المتناسبة مع كل توصية على حدة.

¹ الأثير عبد الواحد، لجان الحقيقة بين رهانات الانتقال الديمقراطي وغايات الشرعية السياسية، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية، العدد 1، 2010-2011، ص 103.

² العبدلاوي عبد الكريم، المرجع السابق، ص 104

لقد إكتسب تهيئة الإنصاف والمصالحة أهمية كبيرة ، ولعل مرد هذه الأهمية يعود إلى أربعة أشياء رئيسية¹ :

- أن اللذين عهد إليهم بأمر إدارة الهيئة و النظر في المعروض عليها من ملفاتهم (في الأغلب الأعم منهم) من المناضلين الذين أصابهم من حقبة القمع ما أصابهم وهذا من باب تحري الدقة في مضمار معالجة إنتهاكات حقوق الإنسان.

- أن هذه الهيئة أنيط بها واسع الصلاحيات في مجال النظر في الملفات المعروضة عليها دليلا على إستشعار من يعينهم أمر إنصافهم جدية التكليف الذي تكله الدولة للهيئة.

- أن هدف الهيئة المرسوم لها بموجب التعيين الملكي ليس ينحصر في جبر الضرر أي التعويض المادي لضحايا القمع ، بل يتعدى ذلك إلى رد الاعتبار المعنوي إليهم بوصفهم ضحايا أولا، وإلى دفعهم ثانيا إلى ممارسة حقهم في إدانة الحقبة السياسية التي كانوا ضحاياها، وهذا من خلال الإقرار العلني بمجمل ما كانوا عرضة له فيها.

-ورابعا وهو الأهم في دلالاته السياسية على ما يبدو ، فالنظام السياسي المغربي أقدم على هذه الخطوة الديمقراطية دون أن يكون ثمة ما يحمله عليها كرها سوى إرادته في تصحيح السيرة الذاتية للسلطة والدولة في المغرب.

لكن وعلى الرغم من الحثثات السابقة والتي أكسبت الهيئة أهمية و مصداقية، إلا أن المجلس الاستشاري الذي حدد إختصاصات إستغالها، إختار في توصية مغايرة يسميها "بالتسوية الودية"، تقوم على عبارات حقوقية تذكر كل شيء بألفاظها إلا ما يتعلق بالجناة، بمعنى غض الطرف عن كل ما يشير إلى أنه كان هناك في المغرب جناة بصفتهم أفرادا أو مؤسسات أو بنيات رسمية ، ودون أن يفوته طمأنة هؤلاء الجناة إلى أن القانون لن يطاردهم أبدا ذكر في مادته العاشرة "أنه لا يمكن للهيئة بأي حال من الأحوال بعد إجراء الأبحاث اللازمة إثارة المسؤوليات الفردية أيا كان نوعها ، وحرص أيضا على الدعوة إلى القطع مع

¹ بلقرين عبد الله، السلطة والمعارضة، المجال السياسي العربي المعاصر، حالة المغرب، لدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط1، 2007، ص 138-139 .

ما يسميه كل الدعوات إلى المسائلة الجنائية¹. ما جعل عمل الهيئة يفقد دلالاته القوية الهادفة بالأساس إلى تحقيق الإنصاف عبر مصالحة تكشف كل الحقيقة وتعاقب الجناة، بالخصوص إذا علمنا أن قانون إنشائها لا يمنحها سلطة لإجبار الموظفين الحكوميين على الإستجابة إلى طلب الشهادات أو تقديم الوثائق، ما جعل أغلب المنظمات الحقوقية الوطنية والدولية تعتبر مكاسب الهيئة جزئية و لا ترقى إلى متطلبات المعالجة الديمقراطية والمبدئية لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان².

على ضوء ما تقدم ، يتضح جليا أن هيئة الإنصاف و المصالحة والتي جاءت تنويفا لنضال الحركة الجموعية خاصة الحقوقية منها، قد إستطاعت أن تخلق نوعا من الإجماع على طي ملف إنتهاكات حقوق الإنسان بعيدا عن عدالة إتهامية بقدر ما كانت عدالة تصالحية تستهدف المساهمة في عملية التنمية السياسية التي يتوخاها المغرب الراهن على الرغم من كل العراقيل القانونية أو الميدانية التي واجهت عملها.

ثانيا :المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

جاءت هذه المبادرة من طرف الملك محمد السادس، على إثر إعلانه عنها في خطابه الملكي يوم 18 ماي 2005 كإجراء لإمتصاص تداعيات ظرفية إقتصادية و إجتماعية كانت قريبة من الانفجار، نتيجة تراكم الخصائص الإجتماعي وإنتشار اليأس بين كل الشرائح الإجتماعية، وهو ما انعكس في صورة إنتفاضات و إضرابات متواترة في مختلف المناطق من البلاد³. وتهدف هذه المبادرة في جوهرها لإشراك السكان في إعداد المبادرات المحلية وبتجلى ذلك في مرحلة التشخيص وجزء من مرحلة الإعداد ، في حين أن التقدم لطلب العروض الخاصة بالمشاريع بغية تمويلها في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يتطلب تنظيم المستفيدين المحتملين في جمعيات.

¹ المصطفى صوليج، نقد التجربة المغربية في طي ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ، باريس: المؤسسة العربية الأوروبية للنش ، ط1، 2005، ص ، 12 .

² العبدلاوي عبد الكريم ، المرجع السابق ، ص ، 16- 17

³ شقير محمد، المرجع السابق ، ص 230

تظهر الهندسة المؤسسية أنه ينتظر من جمعيات المجتمع المدني المشاركة في برنامج المبادرة تبعا لمختلف مراحل التخطيط التشاركي من المونوغرافية إلى التقييم ، و عليه يمكن القول أن محاور المبادرة (المنجزة حسب مقاربة تشاركية وشراكة مع المجتمع المدني) توحى بأن المجال الاجتماعي أصبح يصمم وينجز في إطار شراكة إستراتيجية مع المجتمع المدني على الرغم من عدم ترسيم المعايير الخاصة بانتقاء الجمعيات الممثلة له في كل من اللجنة المحلية و الإقليمية، والذي من شأنه نزع المصادقية التي تنسم بها هذه العملية¹.

وعلى العموم ،يتضح مما سبق بأن أساليب تحرك المجتمع المدني المغربي يغلب عليها الطابع السلمي والتفاوضي كمنطق أنتجته التحولات التي عرفها المجتمع المغربي من جهة، والنظام السياسي الذي عرف نوعا من الإنفتاح النسبي على الفواعل الأخرى من جهة أخرى، هذه الأساليب التي إستطاع بفضلها المجتمع المدني تحقيق العديد من المكتسبات خاصة الحقوقية منها، على الرغم من الإنتكاسات التي يعرفها هذا الجانب من حين لآخر.

¹ Carmelo Perez Beltan , **Société Civile et Transition Démocratique au Maroc** , in afkar /idées ,Revue Trimestrielle Pour le Dialogue Enter le Maghreb,l'Espagne et l'europe,n 5,hiver 2005,p p 63-62

المبحث الثاني: المجتمع المدني وأسس التنمية السياسية

تعتبر عملية التنمية السياسية عملية معقدة ومركبة يستلزم نجاحها إنضاج شروطها أولاً، من توفر لمشاركة سياسية فعالة، وثقافة سياسية ديمقراطية مع وجود إستقرار سياسي يساعد على ترسيخ القيم الديمقراطية بكيفية لا تسمح بحدوث إرتداد للعملية ، ومما لاشك فيه أن منظمات المجتمع المدني لها الدور البارز في تحقيق هذه المرتكزات بالنظر لعلاقتها بمعايير الديمقراطية (من تعاون، وتسامح وإحترام لحق الاختلاف والتعدد ، وتربية على المواطنة المسؤولة...).

وبناء عليه ، وفي سبيل معرفة درجة تأثير المجتمع المدني المغربي في عملية التنمية السياسية ، سيستلزم علينا ربطه بهذه المرتكزات (المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، الإستقرار السياسي)، كمعيار لقياس مدى فعاليته في الأخير.

المطلب الأول: المجتمع المدني وتفعيل المشاركة السياسية

تشغل عملية المشاركة السياسية مكانة هامة في العمل التنموي عامة والعمل السياسي على وجه الخصوص، وما تقتضيه من تعبئة لكافة الجهود والإمكانات المادية والبشرية، الفكرية والتنظيمية،(اللازمة للعمل التنموي) من ناحية، ومن طبيعة ونوعية التغيرات والمتطلبات التي تتجم عن عملية التعبئة الإجتماعية وما تستلزمه من جهود سياسات جديدة ومتطورة من ناحية أخرى¹.

وعلى الرغم من كل هذه الأهمية التي تكتسبها هذه العملية ،إلا أنها كمفهوم لازال موضع إختلاف بين الباحثين، فهي تعني عند صامويل هنتنغتون "بأن تصدر القرارات العليا تعبيرا عن الإجماع الشعبي متمثلا في المناقشة والتدبير الشعبي"، وهي عند كل من باي و ألماندي تعني " مساهمة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية...وأن أزمة المشاركة تتجه نحو تحقيق الديمقراطية بإشراك الجماهير في العمل السياسي "². كما يعني

¹ساحلي مبروك، دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول: المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، الجزائر، جامعة الجزائر، 3، 7 - 8 ديسمبر 2011، ص 85

² عباس مراد علي، المجتمع المدني والديمقراطية، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009، ص 36.

مفهوم المشاركة السياسية في مدلوله الايجابي ، ذلك الإنخراط الفاعل المنتج في الحياة السياسية في مجتمع ما، وبكل ما يرتبط به من إنتماء منظم أو تعاطفي ومن نشاط مستمر وممارسة مسؤولة للحق الإنتخابي ونهج سلوك سياسي واع وكذا إمتلاك ثقافة سياسية موجهة للتفكير والممارسة...مع إختلاف مستويات هذه المشاركة بين الأفراد والشرائح الإجتماعية ونقيض هذه المشاركة هو ما يدعى عادة بالعزوف عن العمل السياسي أو النفور منه¹.

بل ويذهب البعض من الباحثين إلى مرادفتها بالديمقراطية ،كما فعل **عمر الخطيب** الذي يرى في المشاركة السياسية أنها "حكم الشعب من الشعب والى الشعب...إنها ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد، وحق المشاركة في إتخاذ القرارات وصناعتها"².

ما يمكن تلمسه بناء على التعاريف السابقة للمشاركة السياسية، هو أنه بالرغم من تباعد صورها وتعبيراتها ،إلا أن هناك تقاربا في عناصرها ومقوماتها وبالتحديد عنصر الفرد كأصل لهذه العملية وهدفها الأسمى.

فمن المتفق عليه أن دوافع المشاركة السياسية تتوقف إلى حد كبير على كمية ونوعية المواقف السياسية التي يتعرض لها الفرد ، فكلما كثرت وتنوعت هذه المواقف إزداد عمق ومدى هذه المشاركة والعكس صحيح ،غير أن التعرض لمثل هذه المواقف لا يكفي وحده لدفع الفرد إلى المشاركة، و إنما يلزم أيضا أن يكون الفرد نفسه على قدر معقول من الثقافة السياسية والإدراك الواعي لمعطيات الحياة السياسية و متغيراتها .مما يدفعه إلى اللانغماس في العمل السياسي والإقدام على المساهمة النشيطة في الحياة السياسية بك لمستوياتها³.

وهنا يبرز الدور المهم لمنظمات المجتمع المدني، والذي يظهر بعدة مظاهر في أي من النظم السياسية المعاصرة ،كما يتوقف هذا الدور أيضا على عدة إعتبارات تشكل ضوابط تنظيم لعملية المشاركة، وتحدد في نفس الوقت صيغة المشاركة المسموح بها داخل

¹ مصطفى محسن ، المرجع السابق ، ص 4-5 .

² عباس مراد علي ، المرجع السابق ، ص 37 .

³ علوان حسين ،إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2009 ، ص 24-26.

المجتمع، فالمجتمع المدني كمنظمات طوعية لا تنشأ لذاتها بل من أجل تحقيق أهداف معينة في مقدماتها، تنظيم الحركة السياسية للجماهير، وتسيير مشاركتها في مختلف الأنشطة السياسية بشكل منظم ومشروع، وفي إطار هذا الدور وحتى تتكامل هذه المهمة بالنجاح يقوم المجتمع المدني بعدد من الوظائف تتمثل عادة في تمكين الأفراد والجماعات من التعبير عن مصالحها ورغباتها من جهة ، وتهيئة الفرصة أمامها لإبداء رأيها إزاء القرارات الحكومية و سياساتها¹.

وضمن نفس السياق يربط **هوسيلتز بيرت (Hoselitz Bert)** بين تحقيق رغبات لمجتمع وأهدافه بتوفير الخبرات والمهارات من قبل المشاركين ،مما يبرز جلها الدور الأساسي للمجتمع المدني في تنشئة و توفير مثل هذه الخبرات والمهارات . هذه الأدوار التي اضطلع بها المجتمع المدني المغربي نتيجة تناقص القدرة التوزيعية للدولة مع بداية سياسة التقويم الهيكلي سنة 1983 والتي أفرزت تغيرا في كمية ونوعية المطالب، خاصة في ظل التحول الديموغرافي و المجالي الذي شهدته المملكة المغربية في تلك الفترة والذي تم بوتائر سريعة². ما يعني بأن أزمة التوزيع قد ساهمت بشكل مباشر في ظهور وتفاقم أزمة التمثيل والتي تميزت على وجه الخصوص " في ظاهرة العزوف السياسي". هذه الظاهرة التي سعت كلا من مكونات المجتمع السياسي والمجتمع المدني إلى محاربتها وذلك من خلال تأكيدها على ضرورة تسجيل الشباب في اللوائح الانتخابية والتصويت بكثافة في الإستحقاقات الانتخابية³.

ويأتي تركيزنا على السلوك الانتخابي على إعتبار أنه سلوك جماعي إحصائي يمكن للمرء من خلال تحليله التعرف على مستوى المشاركة السياسية، فالأمر الجوهري في دور المجتمع المدني في العملية الانتخابية هو أنه يساهم من ناحية في تحفيز الناخبين على الإقتراع لصالح من يقتنعون بأهليتهم بالفوز ، ومن ناحية أخرى في تعميق وعي جماعي

¹ ساحلي ميروك، المرجع السابق ، ص ، 86

² عابد الجابري محمد، المجتمع المدني تساؤلات وآفاق <http://www.geocities.com/athens/form/3778>

société,htm:sept,2000,p 9./

³ شقير محمد ، المرجع السابق ، ص237

لدى جمهورها خصوصا والرأي العام عموما بأهمية التصويت¹. ولعل نشاط **جمعية 2007 دابا المغربية** يندرج ضمن هذا السياق من الفعل، والتي قدمت نفسها كإئتلاف يضم مواطنين من حساسيات مختلفة يهدف إلى إعادة الاعتبار للعمل السياسي عبر تحسيس المواطنين ولاسيما (الشباب والنساء) للانخراط في الحياة السياسية، وقد راهنت هذه الجمعية على زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 بنسبة 25 %، كما عملت على تأدية دور الوسيط بين المواطنين والأحزاب في إطار المناظرات الجهوية للديمقراطية². وعلى الرغم من هذه الحملة الجموعية لدفع المواطنين نحو المشاركة، فقد صوت حوالي 7.7 مليون ناخب من أصل 15.5 مليون، وألغي عدد كبير من الأوراق قدر بحوالي 19 % في حين لم يسجل في اللوائح الانتخابية أصلا حوالي 4.7 مليون ممن بلغ سن التصويت.

الجدير بالذكر أن العزوف السياسي أضحى من ضمن أبرز الاختلالات العميقة التي يتسم بها المشهد السياسي المغربي في السنوات الأخيرة، فقد عرفنا الانتخابات التشريعية لعام 1993 مشاركة بنسبة 62.3 %، وخلال إنتخابات سنة 1997 إنخفضت النسبة إلى 58.30 بالمائة، لتصل في الانتخابات التشريعية لعام 2002 إلى حوالي 52 % وتحقق هبوطا سريعا مع إنتخابات 7 سبتمبر 2007 والتي بلغت نسبتها حسب المعطيات الرسمية 37 % لتعود إلى الإرتفاع ولو بشكل ضئيل مع الانتخابات التشريعية الأخيرة في 25 نوفمبر 2011 إلى 45.4 %³.

ما يمكن ملاحظته أوليا إنطلاقا من نسب المشاركة السابقة، على مر خمسة إنتخابات تشريعية هو تميزها بشيئين أساسيين:

أولا - عدم ثباتها في نفس المستوى مع إتجاهها إلى الإنخفاض كمؤشر للعزوف السياسي للمواطنين فالفترة ما بين (1993-2011) عرفت إنخفاض نسبة المشاركة السياسية بحوالي 18 % وهو رقم له دلالات عديدة.

¹ زوبيري عبد الله، **المجتمع المدني والفعل الانتخابي**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الذي نظم حول، الهندسة الانتخابية والتنمية السياسية، جامعة المسيلة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، أيام 19-20 ماي 2004، ص14.

² الهاشمي محمد، **الانتخابات التشريعية لسنة 2007، تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية**، مجلة المستقبل العربي، العدد 345، نوفمبر 2007، ص 72-73.

³ لكريني ادريس، **الانتخابات التشريعية في المغرب دروس ودلالات**، مجلة المستقبل العربي، العدد 352، سبتمبر 2007، ص 81.

ثانيا- لقد كان للمجتمع المدني دور كبير في إرتفاع نسبة المشاركة في إنتخابات سنة 1993 و1997 خاصة وأن هذه الفترة عرفت إكتساحه لجميع الميادين الإجتماعية والثقافية والإقتصادية والسياسية، إذ كانت تنظيماته وراء توافقات المجتمع السياسي بالموازرة مع الأزمة البنيوية التي كان يعرفها المجتمع السياسي في تلك الفترة مما ألزم على المجتمع المدني تحمل مصيره بيده و إستقلاله بغية أداء أدواره المنوطة به¹.

ثالثا - لقد عرفت المشاركة السياسية لسنة 2002 و 2007 تراجعاً ملحوظاً، على الرغم من تشكيله لإئتلاف جمعي لمراقبة الإنتخابات سنة 2002 وتحفيزه للمواطنين على التصويت مع إنتخابات 2007 ، ما يوحي بوجود أزمة عميقة تتعدى مقاطعة العملية الانتخابية وتتجاوزها إلى العزوف عن العمل السياسي ككل.

إلا أن هذه الملاحظات السابقة لا تمنعنا من التعمق أكثر في دلالات هذا العزوف السياسي، خاصة وأنه قد أصبح ظاهرة اجتماعية تتكرر وتتمو وتتواتر عبر الزمان والمكان، وعبر ملاحظة السلوك الإنتخابي في المجتمع المغربي يمكن تقسيم هذا العزوف السياسي إلى أربعة أنواع²:

أ - عزوف موقفي ، مبني ومؤسس ،واع بأهدافه ومراهنات السياسية والإجتماعية ، ويفترض أن يهم هذا النمط شرائح إجتماعية ممتلئة لأشكال متفاوتة بالطبع في مضمونها ومعناها من الحس السياسي أو الثقافة السياسية والإجتماعية الموجهة.

ب - عزوف ناجم عن بدائل إستقطاب متعددة، مثل الإنشغال بثقل الأعباء اليومية وبعض أشكال التدين والتصوف.

ج - عزوف مبعثه عدة عوامل موضوعية بالأساس ،كالأمية والفقر (خاصة على مستوى العالم القروي) والعوائق الجغرافية ،وكذلك طبيعة وأسلوب الإقتراع وما يرتبط به من تعقيدات أو مشكلات فنية، تنظيمية وإدارية مختلفة.

¹ شقير محمد ، المرجع السابق ، ص 237

² مصطفى محسن ، المرجع السابق ، ص 11-12

د- عزوف لا مبال ناتج عن نفور مجاني من المشاركة السياسية عموماً، إلا أن هذا النمط من العزوف له بواعثه السيكولوجية التي تجعله كغيره من أشكال السلوك السياسي والإجتماعي ، قابلاً للمعينة والتحليل والتفسير.

هذه الأنماط السابقة للعزوف السياسي تترجم لنا في تشابكها وتداخلها أزمة المشاركة السياسية في المغرب، والتي وإن لعب المجتمع المدني دوراً بارزاً لتجاوزها إلا أنها تبقى رهينة بروز إرادة سياسية على إعتبار أن إضعاف، عملية المشاركة السياسية إجراء مقصود، الهدف منه إحكام إنغلاق النخبة السياسية وبالتالي الإستحواذ على ما يرتبط بذلك من منافع مادية ورمزية¹.

المطلب الثاني: المجتمع المدني وترقية الثقافة السياسية

تعتبر الثقافة السياسية عن المكون الفكري و القيمي للنظام السياسي، ويمكن تعريفها بأنها البناء أو الإطار الفكري الشامل للقيم والاتجاهات والمواقف التي تحدد سلوك النظام السياسي² كما تعني الأعراف والمعايير ورؤى العالم وأساليب الحياة في مجتمع ما، بالإضافة إلى جوانب الثقافة الرفيعة، أي أنها تنطوي على مجموعة من القيم، والمعتقدات، والعواطف السياسية المسيطرة في أمة، وفي وقت معين، وحيث إن التصورات تنبعث منها، كما أنها تتحكم في الاتجاهات، وتنظم صيغ إلزام الأفراد، فهي إذا عنصر كبير في العمل السياسي، إذ تنظم التبادل السياسي، وتهيمن على نماذج المساهمة والاتصال في الحياة العامة، كما تعني أيضاً واجبات الأشخاص الذين يمثلون الدولة وتتضمن الثقافة السياسية المقومات التالية³:

أ - التوجهات نحو النظام السياسي، أي كيف ينظر الفرد إلى مؤسسات النظام السياسي وقواعده، وقيمه، وكذلك كيفية تفاعله مع كل ذلك سلباً أو إيجاباً.

¹ حمزاوي زين العابدين، المرجع السابق، ص 126

² Samuel Huntington, **the change to change, Modernization Development and Politics in Comparative Politics**, Vol 3, N03, April 1972, p 45.

³ شكر الصبيحي أحمد، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2، 2008، ص 225.

ب -التوجه نحو الآخرين في النظام السياسي، أي نظرة الفرد إلى إختلاف الآراء، وفي الصراع أو التنافس، وفي الأحزاب ،وفي القوى التي تحرك الحياة السياسية وغير ذلك.

ج -التوجهات نحو النشاط السياسي الذي يقوم به الفرد ذاته ،و ينطوي ذلك على نظرتة في السياسة ذاتها، وفي إسهامه بها ، وفي الربط بين وضعه الإجتماعي،الإقتصادي وآرائه ومواقفه السياسية.

وبناء على ما سبق، فالثقافة السياسية إذا تنطوي على موقف الأفراد من المؤسسات السياسية المكونة للنظام السياسي أو بتعبير آخر، إنها تتعلق بنظرة أو كيفية تقييم هؤلاء الأفراد للمؤسسات السياسية القائمة .ومن هنا ينجم التأثير الذي تتركه الثقافة السياسية على علاقة الأفراد والجماعات بالعملية السياسية ،ففي الثقافة السياسية تتحدد طبيعة علاقة النظام السياسي بالقوى الإجتماعية ومن ثم فان المشاركة السياسية للأفراد والجماعات، كتعبير عن علاقة التفاعل بينهم وبين النظام السياسي والمكرسة في إطار بنية سياسية معينة، تتحدد بطبيعة الثقافة السياسية المقابلة لهذه البنية¹. من هنا نفهم أن الثقافة السياسية القائمة على تنشئة الأفراد هي المسؤولة عن تحديد قيم وسلوك الأفراد وتوجهاتهم المختلفة في المجتمع، بمعنى أنها المسؤولة عن تكوين ثقافتهم ،وهذا عن طريق مؤسسات معينة كالأسرة، المدرسة والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية...لهذا فان تكريس الثقافة المشاركة لبناء النظام السياسي يتوقف على دور هذه المؤسسات خاصة منها منظمات المجتمع المدني². هذه الأخيرة التي لعبت أدوارا عديدة في المغرب،هادفة بذلك لترقية الثقافة السياسية للمواطن، من خلال تربيته وتوعيته بغية جعله مواطنا مسؤولا ومشاركا، ونجد بالأخص في هذا المجال جمعيات حقوق الإنسان والتي ساهمت بشكل لا يقبل النقاش في تشجيع وإحترام وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان عبر طرح مطالب ومفاهيم جديدة(النضال ضد عدم الإفلات من العقاب، منندى الحقيقة والإنصاف)، من جهة أخرى عرف نضال الحركة الجموعية النسائية

¹ علوان حسين، المرجع السابق، ص 15- 16.

² بن عبد العزيز خيرة ، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد نموذج المنطقة العربية، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007 ، ص 140

تقدما ملحوظا، أين أصبح طرح مطلب المساواة مع الرجل واقعا لايقبل الاختزال مع مدونة الأسرة الجديدة إلى جانب تفعيل مشاركتها في الحياة السياسية¹.

إلا أن هذه الثقافة المشاركة التي ناضلت من أجلها القوى الجمعية في المغرب، تقابلها ثقافة أخرى نقيضة وكابحة لها، وهي التي تدعى "بثقافة الخضوع أو التبعية"، المتجذرة في المجتمع المغربي والتي تعود إلى عهد الحماية، ما جعل عبدالله حمودي يندهش ويطرح تساؤلا يمثل جوهر هذا السياق بقوله "الشيء المدهش أنه برغم المرجعيات الجذرية التي مست السياسات والبرامج، فقد ظل البناء التسلسلي ثابتا لا يتغير... وبضيف قائلًا، كيف نفسر أغلبية شعبية خاضعة للحرمان تبدو راضية رغم ذلك؟"، وكإجابة مؤقتة لهذا التساؤل يرجع عبدالله حمودي ويقول "أن هذا الاعتقاد الكامن في ذهنية الجماهير ونفسياتها والمنعكس على سلوكها ومواقفها، راجع بالأساس إلى طاعة الشيخ (الحاكم)، القادر على المنح والذي وإن لم يمنح على الأقل فهو الحامي ببركاته وكراماته وشرفه من الفتن والضامن للإستمرار². ما يترتب على هذه العلاقة سكون سلبي على الرغم من وجود شكل محدد من التنافس الذي يكون ملائما لثقافة الخضوع، فالخاضع هنا يكون مدركا للسلطة الحكومية، ويكون منجذبا بقوة تجاهها وربما التباهي بها، وقد يكون غير منجذب نحوها وقيّمها بوصفها غير شرعية، ولكن علاقته بالنظام ومخرجاته تستمر في إطاره الساكن والجامد³. مما من شأنه أن يغيب أي فكرة تهدف إلى تغيير مسيرة عمل النظام، وهذا ما ينجر عنه بدوره كنتيجة آلية غياب أي دور للأفراد في العملية السياسية.

مما سبق يتضح جليا أن تعميم نمط جديد من الثقافة المدنية (ثقافة المساهمة) ينال بتغيير التوجهات السياسية للنظام السياسي، وكذلك أشكال العلاقات السياسية ومجموعة القيم والتقاليد المرتبطة بها، وبذلك يفتح المجال لبروز الدور والمكانة الطبيعية للمؤسسات في سياق عملية ممارسة السلطة السياسية وعلى وجه الخصوص مؤسسات المجتمع المدني⁴. فنموذج الثقافة السياسية الملائم إذا لتطوير المجتمع المدني المغربي هو النموذج

¹ محمد الصغير جنجار، المرجع السابق، ص 67،
² عبدالله حمودي، الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة: عبد المجيد جحفة، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 2000، ص 35.

³ علوان حسين، المرجع السابق، ص 20-21

⁴ شكر الصبيحي أحمد، المرجع السابق، ص 228

الذي يركز على إمكانية التنافس السلمي بين القوى السياسية والتكافؤ النسبي في السلطة بين مراكز اتخاذ القرار ثم الثقة المتبادلة بين الأفراد ، وكل ذلك من شأنه أن يلعب دورا مهما في تشكيل المعتقدات السياسية الديمقراطية بين الأفراد .

المطلب الثالث :المجتمع المدني وتحقيق الاستقرار السياسي

تلعب منظمات المجتمع المدني عموما دورا أساسيا و مميزا في تدعيم قدرات النظام السياسي في مواجهة الأزمات المختلفة ، و منها أزمة عدم الاستقرار السياسي، وهذا عبر ما توفره من آليات تسمح بفتح القنوات بين الفرد والنظام ، وهذا من شأنه تفعيل مفهوم الاستقرار السياسي، فالمجتمع المدني يسمح بتوفير المرونة والسهولة والشفافية في التعامل مع المطالب المجتمعية ، مما يساعد النظام السياسي على منحه قدرة أكبر لمعالجة تلك المطالب، وبالتالي تجنب التعبير عنها بطرق غير سلمية ،و إمتصاص حالات الغضب والإحتقان الإجتماعي و السياسي ،وفتح الباب للتنفيس عنها سلميا بالتعبير عن الرأي العلني وتعميق مفاهيم العمل المؤسسي¹.

وإذا كانت منظمات المجتمع المدني في المغرب لم تستطع لعب هذه الأدوار مع بداية الإستقلال، وهذا كما هو معروف كان نتاج لطبيعة العلاقة السائدة آنذاك بين السلطة والمعارضة (1960-1970)، والتي عرفت تعطل الحياة السياسية والتمثيلية بمقتضى قرار إعلان حالة الإستثناء سنة 1965 ،أين تعرضت جميع قوى المجتمع المغربي إلى عملية إقصاء ممنهجة من الحياة السياسية² . لتعرف بعدها المملكة المغربية مع أوائل السبعينات بداية لأحدث فترة إستقرار لها بالتحديد بعد إقرار دستور سنة 1972 ومجيء فريق عمل جديد برئاسة الملك الحسن الثاني، هذا الأخير الذي قام بتشكيل وحدة سياسية جديدة تحت شعار " وحدة أراضي الوطن " ساهمت بشكل كبير في الحفاظ على إستقرار الدولة حتى بعد أحداث العنف لسنتي 1981 و 1984 والتي أطلق عليها انتفاضات الخبز³.

¹ هشام عبد الكريم، المرجع السابق ، ص 143.

² بلقرين عبد الاله ، المرجع السابق ، ص 117

³ نثناء فؤاد عبد الله، المرجع السابق ، ص 80

وبمجيء دستور 1996، والذي قبلته المعارضة البرلمانية (بإستثناء منظمة العمل الديمقراطية الشعبي) ستعرف هذه المرحلة خصوصية مناقضة لما كان يعرف بسنوات الرصاص، أين ستدخل المعارضة في الحوار الإجماعي والحوار السياسي مع النظام، ما أدى كلاهما إلى التوقيع على تصريح مشترك، الأول بين الحكومة والباطرونا والنقابات ويدفع في إتجاه ضمان سلم إجتماعي، والثاني بين الحكومة والأحزاب السياسية، وهو الذي يكرس التوافق حول اللعبة السياسية من خلال التراضي حول القوانين المؤطرة للعملية الانتخابية¹. ما سيفضي بدوره إلى إنتهاج أسلوب جديد للمجتمع المدني في طريقة إحتجائه إذ لم تعد الدعوة إلى إضراب عام أو أي شكل من أشكال الحركات الإحتجاجية يفضي مباشرة إلى التمرد، بل ظهر متغير جديد، هو المطالبة بالحق في التواجد داخل الشارع العام من قبل القوى الديمقراطية، مما سيشكل بداية الحديث عن إستراتيجية إستعمال الشارع العام، هذه الإستراتيجية التي بدأت ملامحها الأولى تتضح مع بروز الفاعلين الجدد (الإسلاميين، الحركة النسائية، الحركة الأمازيغية، منظمات حقوق الإنسان)².

هذا الأسلوب الجديد في تحرك المجتمع المدني (أسلوب سلمي) ، والذي أضحي يستعمل فيه وسائل جديدة (كالمرافعة، الاعتصام والحوار ...) ، ساعد النظام السياسي المغربي على ضبط الاستقرار أثناء مواجهته للعديد من الاحتجاجات التي أثارها الجمعيات السابقة الذكر حول مواضيع متعددة (كمدونة الأسرة، وترسيم اللغة الأمازيغية، وكذا المطالبة بتحقيق العدالة الانتقالية على أرض الواقع) .

إلا أن عدم ثبات النظام السياسي المغربي على أسلوب واحد في تعامله مع قوى المجتمع المدني (تارة إستعمال العنف و تارة الحوار) والذي أثبتته كل من الأحداث الإرهابية يوم 16 ماي 2003 والاحتجاجات الأخيرة التي قامت بها حركة 20 فبراير، جعل هذا الاستقرار هشاً و غير ثابت، و يمكن تفسير ذلك فيما يلي³:

¹ بلقصري عبد الواحد، إشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب، مجلة المستقبل العربي، العدد 362 ، جويلية 2008، ص 69

² الشويكي عمر محرر، الحركات الاجتماعية في الوطن العربي مصر، المغرب، لبنان، البحرين ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ، 2011 ، ص125

³ عباس مراد علي ، المرجع السابق ، ص ، 61

أ -إن معامل القوة القسرية الذي يستخدمه النظام السياسي لفرض الإستقرار يتصف بإحتمالية التغير والإختلال في حال فقدانه لأحد مقوماته أو بعضها، ذلك أن الاستقرار الذي يكون أساسه معامل هش وغير ثابت هو الآخر إستقرار هش وغير ثابت.

ب -معامل القوة القسرية الذي يستخدمه النظام السياسي لفرض الاستقرار يستدعي ويحفز معامل قوة قسرية مضادة تلجأ قوى المجتمع المدني إلى إستخدامه ضد النظام السياسي.

ما يمكن قوله في الأخير أن المجتمع المدني المغربي لعب أدوار مهمة في سبيل تعزيز الإستقرار السياسي المغربي (خاصة في العشرية الأخيرة) وقد تبين ذلك في تغلبه للطابع الحواري أثناء طرحه لمطالب المجتمع على النظام السياسي، إلا أن ما يعيق أدائه لهذه الأدوار ، ضبابية السلوك الذي ينتهجه النظام في بعض الأحيان، أين يلجأ لإستعمال العنف والإستبداد في علاقته مع مجتمعه، ما من شأنه أن يخلق الظروف المناسبة للصراع وفقدان الإستقرار، فالإستبداد يولد التمرد وأحدهما يستدعي الآخر.

وبناء عليه، يمكن القول أن الحفاظ على الإستقرار السياسي يقتضي أن تتواءم درجة المشاركة السياسية مع درجة المؤسسة السياسية ، بحيث أن إنفتاح المؤسسات القائمة على مطالب المشاركة السياسية من جانب اللانخبة يشكل خيارا أساسيا لتفادي مخاطر عدم الإستقرار السياسي، وذلك عبر إستيعاب كل القوى الفاعلة في المجتمع والإستجابة لمطالبها، فوجود هيكل سياسي يؤمن للمواطنين فرص المشاركة السياسية ويعمل على توسيع نطاقها من حيث عدد المشاركين ونوعية ودرجة المشاركة، وتوافر المؤسسات المتميزة يعني تحقيق مستوى عال من الإستقرار والنمو للنظام السياسي. أما إنعدام أو ضعف المؤسسة السياسية، فلا يعكس فقدان المؤسسات السياسية لدورها كأطر للعملية السياسية فحسب، وإنما يعكس أيضا عجز هذه المؤسسات عن التكيف مع الإطار الإجتماعي والمتغيرات التي تطرأ عليه وعدم قدرتها على إشباع المطالب التي تفرضها هذه المتغيرات، ما من شأنه أن يستتبع زيادة في حجم العنف والفوضى¹.

¹ حمزاوي زين العابدين، المرجع السابق، ص 126

المبحث الثالث: المجتمع المدني و العملية السياسية

تناول في هذا المبحث تقييم دور المجتمع المدني وكذا تقديم رؤية استشرافية لدوره.

المطلب الأول : تقييم دور المجتمع المدني في التنمية السياسية .

بناء على كل المعطيات التي تم التطرق إليها والمتعلقة بفعالية المجتمع المدني في المغرب، وحدود النشاط الممارس من طرف التنظيمات المختلفة المشكلة له، ومدى مساهمة هذه التنظيمات على إختلاف طبيعتها وبنائها التنظيمي وآليات عملها ومستويات تأثيرها وعلاقتها بالسلطة، فإن تقييم مدى مساهمتها في عملية التنمية السياسية في المغرب وبناء على كل ما تم التطرق إليه في هذه الدراسة تم من خلال مجموعة من الأسس وهي (الثقافة السياسية، المشاركة السياسية، الاستقرار السياسي).

هذه الأسس قادتنا إلى فهم مستوى التفاعل بين تنظيمات المجتمع المدني والنظام السياسي من جهة وواقع الممارسة السياسية التي يتحكم فيها إلى درجة كبيرة هذا النظام السياسي من جهة أخرى.

مادام الأمر، كذلك فإن النظام السياسي كأحد مكونات البناء الفوقي للمجتمع، أو كميكانيزم يعكس الأوضاع السائدة في المجتمع ويعبر عن المصالح الطبقية المتحكمة في الأوضاع، لا يعد بناء مستقلا بذاته، أو منفصلا عن بقية النظم الاجتماعية التي تشكل في مجملها البناء الكلي للمجتمع . بل هو بالفعل أحد مكونات هذا البناء الكلي ويرتبط بغيره من النظم بعلاقات وظيفية أو جدلية تبادلية التأثير ، تنعكس آثارها على مؤسساته ومخرجاته ومختلف جوانب وأبعاد الحياة الاجتماعية والسياسية .

وبما أن التنمية السياسية وتطوير الحياة السياسية ككل إنما يتوقف إلى حد كبير على طبيعة النظام السياسي وممارسته التي تنعكس بشكل أو بآخر على ديناميكيات العمل التنموي السياسي وآلياته بوجه عام. فإنه يجب التأكيد على أن العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني هي علاقة قائمة على التبعية والسيطرة، مما ترك مختلف التنظيمات عاجزة عن أداء أدوارها بعيدا عن المجال الذي تحدده السلطة.

إن هذه العلاقة سمحت بالتأكيد بالحد من فعالية المجتمع المدني المطلوبة ومن كبح آليات عمل مختلف المنظمات، وبالتالي تقويض مستوى الدور الذي تلعبه في التنمية السياسية، التي لم تخرج عن إطار ما سمح به النظام السياسي.

وفي إطار عملية التقييم تبرز الملاحظات التالية:

1. تعتبر القوانين والتشريعات من أهم معوقات المجتمع المدني التي تحد من حركة المؤسسات وإمكانية حصولها على التمويل المناسب، وكذا تحد من إسهامها المباشر في عملية التنمية السياسية، التي لا يمكن أن تتحقق إلا بقيام (الدولة القانونية)¹.
2. غياب الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها كثيرا ما يضر بفعاليتها ويفقدها المصداقية، وبالتالي القدرة على إحداث أي شكل من أشكال التحديث السياسي.
3. عدم وضوح أهداف بعض مؤسسات المجتمع المدني ومجال عملها يجعلها في حالة تخبط إلى أن ينتهي الأمر بها إلى الفشل.
4. إن المطالب المتكررة في صيانة حقوق الإنسان وتمكين المواطن من المشاركة السياسية تؤكد أن منظمات المجتمع المدني لعبت دورا مقبولا في تحقيق نوع من التنمية السياسية بتجسيد تلك المطالب على أرضية الواقع .
5. إن تفعيل دور الرقابة على أداء السلطة والدفع باتجاه تشخيص الثغرات والفجوات والقيام بطرح رؤى متميزة من منظور المجتمع المدني تدفع صناع القرار في السلطة للأخذ بها بعين الاعتبار وإدماجها في برامجها وخططها التنموية، وهذا دليل آخر على الأهمية التي يمتلكها المجتمع المدني في المغرب.
6. تخوف السلطة من نشاط مؤسسات المجتمع المدني وتحسبها من تدخلها في الشأن السياسي يجعلها تضع العراقيل أمامها وتعطل نشاطها.

¹ - الزيات عبد الحليم، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي الأبعاد المعرفية والمنهجية ، مصر : دار المعرفة الجامعية الجزء الأول ، ، 2002 ، ص 161

في الأخير ينبغي التأكيد على أن مؤسسات المجتمع المدني تتمكن من أداء دورها كاملا في الإسهام في الإصلاح السياسي وتحقيق التحديث والتنمية السياسيين برفع القيود عنها، وتدعيم إستقلاليتها بعيدا عن هيمنة الدولة وتدخلها. فعملية التنمية السياسية تعتبر مسؤولية مشتركة تتحملها الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني على السواء .

المطلب الثاني: رؤية استشرافية لدور المجتمع المدني في المغرب عملية التنمية السياسية

لقد توصلنا عند حديثنا عن علاقة المجتمع المدني المغربي والنظام السياسي إلى وجود فجوة بينهما، تصل في بعض الأحيان إلى درجة القطيعة رغم كل المشاورات التي تتم بينهما بعد تجاوزهما نسبيا للعلاقة التقليدية التي كانت تربطهما بعد الإستقلال.

وفي ضوء ما هو شائع أن الدراسات التي لا تتفتح على المستقبل هي دراسات مبتورة، لهذا جاء هذا المطلب لإعطاء قراءة مستقبلية عبر ثلاثة مشاهد، المشهد الأول وهو إستمرار هيمنة النظام على المجتمع المدني، أما المشهد الثاني فيمكن في إعطاء دور محدود للمجتمع المدني في ظل الإنفتاح الجزئي للنظام، ويتمثل المشهد الثالث والأخير والذي يعتبر الأكثر تفاؤلا بينها، في إمكانية تحقيق توازن بين المجتمع المدني والنظام السياسي¹.

أولا -المشهد الأول: إستمرار هيمنة النظام السياسي على المجتمع المدني

يتمثل هذا السيناريو الأول في السكون وإستمرار الوضع الراهن المتأزم إقتصاديا وسياسيا مع نزعة للتسلط والهيمنة والقمع على حساب بناء الدولة والمجتمع، وبالتالي فهو من السيناريوهات السلبية التي تتمثل في بقاء التوجهات الإقتصادية والسياسية نفسها، الأمر الذي يفترض بقاء النظام السياسي نفسه والطبقة السياسية الحاكمة التي تفتقد الشرعية في عيون الأغلبية الساحقة من المجتمع، ويتبلور هذا السيناريو عبر عدة مظاهر أهمها:

¹-Augustus Richard Norton, « The Future of Civil society in the Middle East », Middle East Journal, vol,47, no,2(Spring 1993),p,214 .

-رفض النظام السياسي المغربي، أو عدم إستطاعته القيام بعملية (إصلاح جذرية) في المستقبل، وهذا معناه التوجه نحو العنف في العلاقات الإجتماعية السياسية. فمع بروز إشكالية الشرعية كأحد الأزمات البارزة التي تعاني منها الأنظمة العربية(التي من بينها النظام السياسي المغربي) بدلا من أن يقابلها هذا الأخير بالتدعيم الموضوعي لمصادر الشرعية ومكوناتها، وتفعيل المجتمع المدني، عمد إلى تقليص الحريات الأساسية ومصادرة دور المجتمع المدني، فضلا عن محاولته لفرض نفسه كمركز وحيد للشرعية إلى جانب كونه مصدرا وحيدا للقوة¹ .

- تميز مؤسسة الدولة بالتنظيم والمركزية في التوجيه و الإدارة بالمغرب الأقصى يغذي ذلك تجذرها التاريخي الدولي السلطاني النزعة، مما يجعل منها حاملة لدولة المجتمع، ويجعل إمكانية إستمرار هيمنة النظام على المجتمع المدني، فالقوى والتيارات السياسية والإجتماعية بالمغرب كغيره من بلدان المغرب العربي، لم تتبلور بالشكل الذي يمكنها من منافسة أنظمتها السياسية، مع إستمرار تحكم العاهات القديمة كالطائفية والقبيلة والنظام العسبوي، ما يرهن فاعليتها إلى وقت لاحق، من هنا يأتي إفتراض أن النظام السياسي المغربي سوف يحتفظ بالسلطة العليا.² .

-شروع اللامبالاة السياسية وبروز ظاهرة الإغتراب السياسي على المستوى المجتمعي والفردى، وكذا تفاقم حالة الفقر والأمية وإتساعها لتحتضن المزيد من المجموعات السكانية، ويتجسد هذا الإغتراب في إستجابة سلوكية ، تكون في صورتين :الأول، التبلد السياسي، والذي من أهم مظاهره عدم الإكتراث بالقضايا السياسية، وعدم الرغبة في المشاركة السياسية، والعزوف عن الإدلاء بالصوت الإنتخابى، وشيوع روح عدم الإلتناء، أما الصورة الثانية للإستجابة السلوكية الناجمة عن الشعور بالإغتراب السياسي فهي العنف، وبخاصة بين أبناء الطبقات الدنيا في المجتمع ، و مع إزدياد هذا الشعور نتيجة الحرمان الإجتماعى، تصبح هذه المشاعر مصدر تهديد خطير لا للنظام السياسي وحده ، بل للمجتمع بأسره³ .

¹ أحمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص 170 .

² ثناء فؤاد عبد الله ، المرجع السابق ، ص 286 .

³ نفس المرجع ، ص 92 .

-الوضع الاقتصادي السائد لا يفرز من خلال آلياته الذاتية ما يكفي من البنى والمؤسسات التي تعطي المجتمع المدني الطابع المدني وتجعل الديمقراطية السياسية إختيارا يفرض نفسه، فهذا الوضع الإقتصادي الذي تهيم فيه مؤسسة كلية واحدة هي الدولة و أجهزتها وإرتباطاتها ، قد نتج منه تبني الناس لفكر سياسي يرتكز على فكرة أن التغيير المنتظر لن تقوم به إلا مؤسسة الدولة ، أي من الأعلى¹ . مما يؤجل كل حديث عن دور مؤسسات المجتمع المدني .

-عدم المؤسسية مازال يمثل الطابع الرئيسي للعملية السياسية الجارية في ظل كثير من الأنظمة السياسية العربية (و التي من بينها النظام السياسي المغربي) و على الرغم من أن بناء المؤسسات السياسية بمثابة الحل الوحيد لتحقيق عملية سياسية ديمقراطية ، إلا أنها تصطدم بعقبتين هما : أن بناء المؤسسات يستغرق كثيرا من الجهد و التخطيط حتى تكتسب الشرعية السياسية ، إضافة إلى عدم رغبة القيادة السياسية في بناء المؤسسات، على إعتبار أنها تعتبر بمثابة قيود لحركتها حسبها².

و قد ينجر عن هذا السيناريو عدة نتائج أهمها:

-إن النظام السياسي المغربي و نتيجة إقصائه للمعارضة الداخلية لم يعط لنفسه فرصة إكتشاف نقاط ضعفه الداخلية و تصحيحها ، ففي الوقت الذي تتعمق الإنحرافات و تتوسع الحركات الإجتماعية و تتجذر ، إنغلق النظام السياسي على نفسه ، و هي علامة ضعف قاتلة ، لا يتم عادة الإنتباه إليها إلا بعد فوات الأوان.

-إن قيام الفئات الحاكمة في سعيها لتحقيق الإحتكار الفعال لمصادر القوة و السلطة في المجتمع عبر القضاء على المعارضة و تنظيماتها و إخضاع المؤسسات الإجتماعية لخدمة الدولة ، فإنها بعلم أو بدون علم ، قضت على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث ، مما يفسح المجال لعودة التنظيمات التقليدية³.

¹ محمد عابد الجابري محمد ، المرجع السابق ، ص 12.

² علوان حسين ، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية ، النموذج الإفريقي ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية ، 1996 ، ص 13 .

³ غليو برهان ن، نقد السياسة ، الدين والدولة ، بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1993 ، ص 141.

-إن محاولة النظام السياسي المغربي تكريس الانتماءات العائلية والقبلية والعشائرية وبعض الإعتبارات الدينية ، بإعتبارها تقع ضمن مصدر شرعية هذا النظام ، تقود إلى عرقلة تبلور المجتمع المدني¹ .

ثانيا-المشهد الثاني: دور محدود للمجتمع المدني في ظل إنفتاح جزئي للنظام السياسي المغربي

أما السيناريو الثاني، فهو بناء المجتمع المدني وتدعيمه طبقا لعملية إصلاحية تدريجية يغلب عليها الطابع السلمي أحيانا، والضغط والمواجهة العنيفة أحيانا أخرى، لإيجاد صيغة توفيقية بين السلطة السياسية والمعارضة، وهذا إدراكا منهما لعدم إمكانية نفي أحدهما للآخر أو إقصائه، وإزاء هذا الإدراك وجب إبتكار أسلوب توفيقى بينهما قائم على الحوار المبني على درجة من التفاهم و تقسيم المسؤوليات (كما حدث مع تجربة التناوب التوافقي سنة 1998) ، ويتضمن هذا التصور عدة مظاهر أهمها :

-ممارسة الضغوط على النظام القائم لإدخال بعض الإصلاحات التي من شأنها إحياء المجتمع المدني و تنشيطه ، أي إقامة نوع من التوازن بين الدولة و المجتمع ، بحيث تتحدد واجبات كلاهما و حقوقهما .

-إدراك النخب الحاكمة حقيقة المأزق الذي يواجهها لنظام السياسي المغربي ، هذا الأخير الذي بات من مصلحته من باب الإستمرار و الحفاظ على الذات أن يوجد الأطر السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و التي تمثل مجالا ملائما لتدعيم المجتمع المدني و تنميته، وأن يلتحم بالمجتمع على أسس جديدة² .

1 غليو برهان ن، " الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي" مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة ، المستقبل العربي ، السنة 13 ، العدد 135، ماي 1990، ص 22.

2 حسنين توفيق إبراهيم ، بناء المجتمع المدني ، المؤشرات الكمية والكيفية ، ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992 ، ص 713.

- التقلص التدريجي لسيطرة الدولة بفعل آليات النظام الدولي السياسية و الاقتصادية والتقنية والمعلوماتية والاتصالية بحيث يصبح قسم منها بمثابة سلطات محلية في نظام كوني. ومع هذا فلا تزال الدولة تحتفظ بدور مركزي يؤمن لها السيطرة على مجتمعها¹.

-إن تكاثر منظمات المجتمع المدني و فعاليتها سيشعر أعدادا متزايدة من أفراد المجتمع المغربي ، بأن هناك بديلا وظيفيا للتكوينات الإرثية التقليدية (المذهبية و الطائفية و العشائرية ...الخ) لابد من أن يؤدي تدريجيا إلى تقوية الولاء للأولى ، و إضعاف الولاء للثانية ، كما أنه قد يدفع التكوينات الإجتماعية - الاقتصادية الأخرى للإسراع بتنظيم نفسها في شكل أحزاب أو نقابات أو روابط².

ويمكن تلمس التطور الأفقي للممارسة الإجتماعية فيما بدأ يدب في الحركة الإجتماعية (النقابية مثلا) من إستمرارية وحيوية وما بدأ ينكشف في سياق ذلك من صيرورة لإستقلال هذه الحركة عن الدولة بعد طول إحتواء وكبح ، بالإضافة للظهور الحثيث لديناميات جديدة غير حزبية بالضرورة في تشكل المجتمع المدني، وبخاصة منها تلك التي يمكن إعتبارها ديناميات ثقافية أو حقوقية³.

وكنتائج لهذا المشهد الثاني سيترتب عنه مايلي:

-أن هذا النوع من الإصلاحات المحدودة والمقننة، لا يسهل عملية تأكيد الدور الفعال للمجتمع المدني، ففي الغالب يتسم موقف الدولة إزاء مؤسسات المجتمع المدني إما بالتردد وإما بعدم الثقة، فالدولة تسمح قانونا بالمجتمعات والتنظيمات المدنية ربما إعترافا منها بقيمة إحياء هذه المؤسسات، ولكنها في الوقت نفسه تضع من القيود القانونية والإدارية، ما يجعل لها اليد الطولى في مراقبة هذه الجمعيات والمؤسسات، أو حلها، أو تحديد مجال حريتها ، مما يترتب عليه وجود مجتمع مدني ممنوح من المؤسسة العليا (أي الدولة)⁴.

¹Samuel Huntington ; **After Twenty Years ; The Future of Third Wave** ; Journal Of Democracy, vol,08,n,04,(December 1997),PP,01-07

² سعد الدين إبراهيم و آخرون ، مستقبل المجتمع والدولة في الوطن العربي ، عمان :سلسلة دراسات الوطن العربي ، ط2، منتدى الفكر العربي، 1988 ، ص 392.

³أحمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق ، ص181 .

⁴ثناء فؤاد الله ، المرجع السابق ، ص 284.

-السماح بمشاركة سياسية مقيدة لقوى المجتمع المدني، ربما يمكنها من التعبير عن مصالحها، كما يمكنها من التعبير عن سخطها بوسائل مؤسسية أكثر جدوى و فاعلية، ومادام ذلك مستمرا، فإن التكوينات الإجتماعية المنظمة نفسها ستكون مثلها مثل الدولة، بمثابة كبح لجماح بعض قوى التطرف ، فالدولة و منظمات المجتمع المدني ستكون لها مصلحة مشتركة في حماية الإستقرار الداخلي¹. فعملية التغيير الإجتماعي وما يترتب عليها من ظهور قوى إقتصادية وإجتماعية جديدة، تطرح مطالب جديدة (سياسية وإجتماعية وإقتصادية) لم تكن مطروحة من قبل و تتطلب وجود أطر مؤسسية فاعلة تقوم بإستيعاب هذه المطالب و تجميعها و توصيلها ، و كذا تمتعها بالمرونة و القدرة على التكيف من شأنه أن يمكن النظام السياسي من إدارة عملية التغيير بفعالية كبيرة بعيدا كل البعد عن كل إستعمال كل أشكال العنف .

ثالثا -المشهد الثالث : التوازن بين المجتمع المدني و النظام السياسي

هذا السيناريو الثالث، هو الأكثر تفاؤلا والأشد صعوبة في تحقيقه، لأنه يقوم على إحداث التحولات المطلوبة لبناء المجتمع المدني إستنادا إلى عملية تغيير ثوري جذري تهدم أسس المجتمع القائم، وتبني مجتمعا جديدا، إنه يفترض القطيعة مع المنطق السياسي والإقتصادي السائد حتى الآن، ويتطلب إدخال إصلاحات عميقة على بنية الدولة من خلال قاعدتها الإجتماعية، والذي من شأنه إكساب النخبة السياسية الحاكمة شرعية أكثر .

هذه الرؤية تتضمن مظاهر أساسية لعل أهمها:

-إتسام العملية السياسية بالطابع الديمقراطي، بما يسمح بتداول السلطة، أو تكون الدولة قانونية ودولة مؤسسات، وذلك من خلال عمل الدولة في ظل نظام دقيق من القوانين، بعبارة أخرى تكون العلاقة سليمة بين المجتمع المدني والنظام السياسي، إذا إنتظمت العملية السياسية وفق المبادئ التالية²:

¹ حسن بن توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية ، سلسلة أطروحات الدكتوراه، 17 بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992، ص 282-283.

² نفس المرجع ، ص 700.

أ- أن تكون الدولة بمثابة الإطار السياسي و القانوني للمجتمع المدني ، حيث يلعب هذا لأخير دورا مهما في تشكيلهما.

ب - أن تكون الدولة مؤسسة محايدة إزاء مختلف قوى المجتمع المدني وتكويناته وأن تضع الإطار لإدارة وحل الصراعات، وأن لا تكون أداة في يد فئة معينة، وإنما تكون تعبيرا عن مختلف قوى المجتمع المدني وفئاته، مما يساعدها على تعميق شرعيتها وتجذيرها في المجتمع.

ج - أن تمارس قوى المجتمع المدني ومؤسساته التأثير الفعال في السياسات والقرارات التي تتخذها الدولة من خلال عدد من المسالك والأدوات بصورة سلمية وغير سلمية، كالمجالس النيابية و جماعات الضغط وأعمال الإحتجاج الجماعي من مظاهرات وإضرابات وإعتصامات..

د - تبلور قوى المجتمع المدني حجما و دورا و إلتسامها بالمؤسسية ، و قيام تعاون حقيقي بينها على تعدد الإتجاهات و تنوع تياراتها . و يتحدد تأكيد المجتمع المدني و فعاليته فيما يأتي : (القدرة على التنظيم الذاتي ، كثافة التأطير الجمعي ، قدرة مكونات المجتمع المدني على المبادرة ، مجتمع يقوم بمهام الدولة ، نشأة مجالات مستقلة عن الدولة ، تأكيد قدرات المجتمع إزاء الدولة ، فأرباب السلطة و العناصر الحاكمة لن تتخلى عن مراكزها طوعا و بدافع إنساني ، لأن هذه الفئات مرتبطة عضويا بشبكة الإستغلال العالمي ، لهذا فليس أمام منظمات المجتمع المدني سوى الصراع من أجل حريتها ، و ذلك لتشد المجتمع إلى أفاق أخرى متجددة من العمل السياسي¹.

وكنتائج منتظرة للمظاهر السابقة سيفرز لنا هذا السيناريو عدة نتائج، أهمها:

- قيام علاقة سوية بين الدولة و المجتمع تتطوي على قدر كبير من المشاركة السياسية للمواطنين وتنظيماتهم غير الحكومية في إتخاذ القرارات، وبقدر ما تكون الدولة تعبيرا أميناً

1 سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، القاهرة: مركز التنمية السياسية والدولية ، 1991 ، ص 16.

عن مجتمعها تزداد المشاركة السلمية المنتظمة لأفراد المجتمع في الشؤون العامة سواء بصفتهم الفردية أو الجماعية عبر المؤسسات الطوعية.

- سيكون طابع التكاملية الوظيفية إحدى النتائج المهمة لهذا التفاعل بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني، إذ تولى مؤسسات المجتمع المدني عملية التعبير عن مصالح المجتمع المتنوعة وتقديمها إلى المؤسسات الحكومية التي تتولى بدورها عملية تحويلها وإنتاجها بصيغة قرارات وسياسات عامة.

- يتمتع المجتمع بهامش واسع من الإستقرار السياسي والإجتماعي¹.

ولإكمال التصور عن مستقبل العلاقة بين المجتمع المدني والنظام السياسي نشير إلى ما يأتي:

-إن الأزمة التي يعيشها المجتمع العربي (والمجتمع المغربي على وجه الخصوص) اليوم تتركز كليا على الدولة، ويفترض هذا أن البحث في الدولة وفهم مشكلاتها، يشكلان المدخل الرئيس لتحليل الأزمة الشاملة التي يعيشها المجتمع المغربي.

-إن المجتمع المدني مرتبط في المغرب وغيره من البلدان العربية، إرتباطا وثيقا بالنسبة للدولة، ولا يكون من المبالغة في شيء إن قلنا إنه من صنع الدولة الحديثة.

-إن النظام السياسي والمجتمع المدني ليسا أمرين مستقلين أحدهما عن الآخر، ولكنهما مرتبطان كليا، فكل نظام سياسي المجتمع المدني الذي يتماشى معه، بل إن المجتمع المدني هو جزء من السياسة بمعناها الواسع العميق، أي أن أصول المجتمع المدني هي في المجتمع السياسي².

لهذا نجد الصعوبة في فهم الحد الفاصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي من دون فهم طبيعة السلطة، فحدود المجتمع المدني تختلف مع تغير النظم الإجتماعية، وما

¹سعد الدين إبراهيم وآخرون، المرجع السابق، ص 186.

² غليون برهان، بناء المجتمع المدني في الوطن العربي دور العوامل الداخلية والخارجية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، 1992، ص 737.

كان يعتبر في حقبة ما من شؤون المجتمع المدني يمكن أن يصبح من شؤون المجتمع السياسي، والعكس صحيح كما يقول عبد الله العروي في سياق تناوله لمفهوم الدولة.

وبناء على مختلف السيناريوهات السابقة، فإن السيناريو الذي يظهر بأنه الأقرب للحدوث في المملكة المغربية هو المشهد الثاني، والمتمثل في إنفتاح الدولة جزئيا على المجتمع المدني وتدعيمه تدريجيا لإيجاد صيغة توفيقية بين السلطة السياسية والمعارضة، والذي يمكن إعتباره بمثابة إمتداد لما حدث في سنة 1998، أين عاش المغرب تجربة حكومة التناوب التوافقي بقيادة المعارضة، رغم أن البعض من الباحثين يرى فيها "منحة ملكية" وأنها جاءت بهدف ضمان الإستمرارية والإستقرار للعرش الملكي. ولعل ما يعزز إختيار هذا السيناريو الإصلاحات الأخيرة التي قام بها الملك محمد السادس (دستور 2011)، والتي أعطت مكانة وهامش واسع من الحرية للعمل الجماعي يبقى رهان تحقيقها متعلقا بممارستها ميدانيا وهو الشيء الذي أظهره الإستطلاع الوطني الذي أنجز من طرف فريق من الباحثين في العلوم الإجتماعية في إطار التقرير الوطني لتقييم خمسون سنة من التنمية البشرية، والذي شمل عينة من 1000 شخص حدد بإستعمال الحصص مفارقة تتمثل في نسب الإنخراط المحدودة في تنظيمات المجتمع المدني (7% بالنسبة للجمعيات، و2% بالنسبة للنقابات)، مقابل رغبة، متزايدة للإنخراط مستقبلا في الجمعيات (ما بين 32% و41% تعاونيات)، تعاونيات (36%) والنقابات (12%)، من جهة أخرى وفي نفس السياق أفضى إستطلاع آخر قامت به جريدة L'economiste خلال شهري أكتوبر ونوفمبر سنة 2005 والذي شمل حوالي 776 شابا (من 16 سنة إلى 29 سنة) في العالمين القروي والحضري، وبالرغم من أن الإستمارة لم تتضمن سؤالا يتعلق بالإنتظارات من المجتمع المدني فقد أو ضحت نتائج الإستطلاع أن 5% يزاولون نشاطا جمعويا خلال أوقات الفراغ وهو ما يمكن فهمه بوصفه توسعا لأفق الإنتظارات من المجتمع المدني وتثمين متزايد لأدواره.

خلاصة واستنتاجات:

من خلال عملنا اتضح أن العلاقة بين المجتمع والدولة بالمغرب وأثره على التنمية السياسية تتجلى في الملامح التالية:

❖ سيطرة الدولة على البنى الاجتماعية وبالتالي غالبا ما يفقد الفرد فاعليته ويتجرد من حقوقه الإنسانية أو المدنية فلا تعود له القدرة على التأثير في القرارات ذات العلاقة بمجتمعه.

❖ سيطرة الروابط القبلية والعشائرية والجهوية على العلاقات بين الدولة والمجتمع، وبالتالي قد نجد أنفسنا أمام قبلنة للحياة السياسية.

❖ نقص فاعلية المجتمع المدني وبالتالي يجب تدعيم مؤسساته بقوى اجتماعية وفاعلين اجتماعيين نشيطين يكون للمثقف بينهم دور كبير.

❖ سلطوية عملية صنع القرارات السياسية واتخاذها هشاشة البناء الفكري والتنظيمي للأحزاب السياسية وتهميش المعارضة السياسية

❖ لعب المجتمع المدني في المغرب رغم ضعفه وتبعيته للسلطة دورا بناءا وإيجابيا عبر الضغط باتجاه تبني الديمقراطية والمشاركة السياسية وحقوق الإنسان وإرساء قواعد الاستقرار السياسي بما يحقق مستوى من التنمية السياسية. لكن اصطدمت نشاطاته التنظيمية المختلفة بواقع الممارسة السياسية والسياق السياسي السائد، حيث عانى على صعيد القوانين التي تحكمه وعلى صعيد علاقته مع السلطة الحاكمة، التي لم تكن ترغب باستمراره في العملية الديمقراطية بهذا الشكل حيث أصبح من المهم في تفسير دور المجتمع المدني كفاعل في عملية التنمية السياسية، العودة إلى مؤشر "العلاقة" مع السلطة ودرجة "التفاعل" بينهما. حيث لا يمكن نظريا تقييم السلوك ورد الفعل السلطوي دون النظر في طبيعة العلاقة التي تربطهما.

❖ مثلت مؤسسات المجتمع المدني أفضل السبل للدفع إلى المشاركة السياسية وتفعيلها، بدفع الأفراد والمجموعات إلى المشاركة الواعية، ودفع النظام السياسي إلى فتح السبل (القانونية - السياسية) الكفيلة بذلك، فالمشاركة تكون أكثر حيوية كلما كان النظام السياسي هادفا إلى تأسيس حياة ديمقراطية حقيقية داخلية، فالتطور في طبيعة البنية

الأساسية للمجتمع المدني أدى بالضرورة إلى زيادة الطلب على المشاركة السياسية. بالإضافة إلى مساهمته في تفعيل الاستقرار السياسي عن طريق بلورة تصورات وآليات تنسيقية أو أحادية الجانب) بينت إلى أي مدى يمكن اعتباره فاعلا أساسيا في وضع حد لأزمة الاستقرار السياسي.

❖ يكشف الواقع في المغرب، تبني السلطة لبعض الممارسات غير الديمقراطية، تتبع من هيمنتها وسلطويتها في التعامل مع منظمات المجتمع المدني خاصة تلك التي تشكل تهديدا على مساراتها وخياراتها، وفي المقابل توجد مجموعة من الآليات التي يمكن أن تساهم في تفعيل دور المجتمع المدني في التنمية السياسية بالمغرب من خلال تفعيل (التعددية، الاتصال، ضمان حقوق الإنسان، وتفعيل دور النخبة بما يحقق المزيد من الشفافية على الممارسة السياسية والتمكين للمبادئ التي من شأنها ترسيخ مقومات التنمية السياسية.

❖ يمكن ملاحظة وجود مجموعة من العوائق، السياسية، الثقافية الاجتماعية تحد من فاعلية المجتمع المدني في المغرب، وقد حددت الدراسة مجموعة من الأطر السياسية، الثقافية، الاجتماعية الاقتصادية كمتطلبات أساسية لتدعيمه. حيث تم التأكيد على أنه بإمكان المجتمع المدني أن يقوم بدورها كاملا و كفاعل حقيقي في عملية التنمية السياسية، برفع تلك القيود و تدعيم استقلاليتها بعيدا عن هيمنة السلطة.

الخاتمة:

يمثل المجتمع المدني رمز عصرنا هذا، حيث أصبح على كل الألسنة في وسائل الإعلام أو رجال السياسة، الفلاسفة، الاقتصاديين، علماء الاجتماع ورجال القانون. إلا أن هذه العلاقة في المغرب ظلت تعرف حالة من التوافق بين مؤسسات مجتمع المدني والنظام السياسي تارة، والصراع والمواجهة مع بعض مكوناته تارة أخرى. هذا الأمر الذي أدى إلى تأخر عملية التنمية السياسية وكذلك دور مؤسسات المجتمع المدني، حيث نجد أن تجاوب النظام السياسي في المغرب مع التغيرات السياسية والاجتماعية لمطالب فئات المجتمع بإجراء إصلاحات سياسية لم يكن في الواقع إنفتاحا على المجتمع المدني بقدر ما كان مجرد تكتيك لترضية وإسكات المطالب ذلك أن المشكلة الرئيسية ظلت في محافظة نظام الحكم على السلطة والقوة وتضييق الخناق على فعاليات المجتمع المدني.

فإذا كان الأصل في العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة أنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار وليست علاقة خصومة أو تعارض، فإن طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والسلطة في المملكة المغربية توحى بخلاف ذلك، فمن خلال تتبع مسار العلاقة بين الطرفين اتضح لنا حقيقة مفادها أن الدولة لا تثق بالمجتمع المدني بل وتتنظر إليه على أنه مصدر تهديد لسلطتها لذا عملت على دولنة المجتمع، فهي وإن سمحت بظهوره إما إيماناً منها بجدوى دوره أو نتيجة ضغوطات داخلية أو خارجية إلا أنها في الوقت ذاته ظلت تضع القيود الإدارية والقانونية، الأمر الذي جعل لها القدرة على مراقبة هذه المؤسسات المدنية أو حلها أو تحديد مجال حركتها.

في إطار استراتيجية السلطة السياسية للهيمنة على فعاليات المجتمع المدني فإننا نلاحظ ازدواجية التعاطي الرسمي مع تلك الفعاليات إذ نجد أن المملكة المغربية تغدي المنظمات المدنية الموالية لها والتي تتبنى أطروحاتها، بالمنح والامتيازات وإشراكها في مناقشة القضايا الوطنية العامة بينما يتم التضييق على تلك المنظمات المدنية التي رفضت الانصياع لمنطق التدجين والتضييق لترفع شعار الاستقلالية وإقصائها من النقاش العام ذي الصلة بأهدافها. ومنه فإن عدم فاعلية المجتمع المدني في المغرب وظهوره كقوة اقتراحية مؤثرة في السياسة العامة يعود أساساً إلى الطبيعة الزبونية للنظام المغربي والتي يتم بموجبها

مقايضة الولاء بالريع، مما نجم عنه ليس تحييد منظمات المجتمع المدني المغربي فحسب بل إستثماراتها وأحيانا إختراقها، بحيث أصبحت تمارس أدوارا مرسومة لها سلفا وذلك مقابل الحصول على التمويل الذي يمكنها من الإستمرارية وهو ما أدى إلى الريح على حساب الرسالة التي قامت لأجلها تنظيماتهم.

بالرغم من الإرتفاع الهائل في عدد مؤسسات المجتمع المدني النشطة وفي مختلف مجالات الحياة الإجتماعية والإقتصادية والثقافية....الخ، فإنها لا تزال نخبوية وتعرف إقبالا ضعيفا على الإنخراط في تنظيماتها وهي محدودة الفاعلية، وذلك بسبب عدة عوامل منها ما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني ذاتها ومنها ما يتعلق بعلاقاتها بالأحزاب والسلطة فهي غالبا في حالة تبعية إيديولوجية ومالية تجعلها أقرب إلى أدوات في يد السلطة والأحزاب منها إلى تنظيمات تحرص على خدمة أعضائها وتدافع عن مصالحهم، و لهذا نجد محدودية تأثير المجتمع المدني المغربي في عملية التنمية السياسية، وهذا مرده إلى مجموعة من العوامل أبرزها ما يرتبط بالمجتمع المدني ذاته، فهذا الأخير يشوبه العديد من المنغصات التي حالت دون اضطلاع بدور مؤثر وفعال في عملية التنمية السياسية لعل أبرزها غياب ثقافة ديمقراطية في حياته الداخلية وهو الأمر الذي يتولد عنها الإنشاقات والصراعات وبهذا تكون مؤسسات المجتمع المدني في موقف ضعف أمام السلطة الحاكمة.

إن مسألة تأثير المجتمع المدني المغربي في عملية التنمية السياسية ومداها ترتبط بالأساس بمدى مواءمة البيئات القانونية والسياسية والإقتصادية والإجتماعية للمجتمع المدني، بمعنى هل أن تلك البيئات التي ينشط في ظلها المجتمع المدني المغربي تمثل عاملا محفزا له للقيام بأدواره المنوطة به أم أن الأمر بخلاف ذلك.

المقدمة.....	أ-ط
الفصل الأول: الإطار النظري للتنمية السياسية ، المجتمع و الدولة.....	02
المبحث الأول: ماهية التنمية السياسية.....	03
المطلب الأول: تعريف التنمية السياسية.....	04
المطلب الثاني: نظريات التنمية السياسية.....	06
المطلب الثالث: أزمات التنمية السياسية.....	19
المبحث الثاني: المجتمع ومؤسساته.....	25
المطلب الأول: تعرف المجتمع والجماعات التقليدية.....	25
أولا : تعريف المجتمع	25
ثانيا: الجماعات التقليدية	28
المطلب الثاني: المجتمع المدني، خصائصه، وظائفه وأركانه.....	30
أولا : تعريف المجتمع المدني	30
ثانيا : خصائص المجتمع المدني	32
ثالثا : وظائف المجتمع المدني	34
رابعا : أركان المجتمع المدني	37
المطلب الثالث: الأحزاب السياسية وركائزها الأساسية	38
أولا : تعريف الحزب السياسي	38
ثانيا : الركائز الأساسية للحزب السياسي	39
المبحث الثالث: الدولة الوطنية.....	41
المطلب الأول: مفهوم الدولة الوطنية.....	41
المطلب الثاني: مقومات الدولة الوطنية.....	43
المطلب الثالث: وظائف الدولة الوطنية.....	45
الفصل الثاني : واقع التنمية السياسية بالمغرب.....	48
المبحث الأول: المغرب دراسة جغرافية، تاريخية وسياسية.....	49
المطلب الأول: الإطار الطبيعي والبشري و البنى الاجتماعية للمغرب.....	49
أولا : الإطار الطبيعي	49
ثانيا: الإطار البشري	53
ثالثا : البنى الاجتماعية في المغرب	54
المطلب الثاني: الظروف التاريخية لنشأة الدولة المغربية الحديثة.....	55
أولا : الحماية الفرنسية على المغرب	55

57.....	ثانيا : النضال السياسي المغربي
58.....	المطلب الثالث : طبيعة النظام السياسي المغربي
65.....	المبحث الثاني: التنمية السياسية بالمغرب
65.....	المطلب الأول: واقع التنمية السياسية بالمغرب
67.....	المطلب الثاني: التنمية السياسية وألويات الخطاب المخزني
70.....	المطلب الثالث : أزمات التنمية السياسية بالمغرب
70.....	أولا : أزمة المشاركة السياسية في المغرب
72.....	ثانيا : أزمة الهوية بالمغرب
74.....	المبحث الثالث : واقع مؤسسات المجتمع المدني علاقتها بالسلطة في المغرب
74.....	المطلب الأول: المجتمع المدني في المغرب
74.....	أولا : الأحزاب
76.....	ثانيا : النقابة
78.....	ثالثا: الجمعيات
82.....	المطلب الثاني: طبيعة علاقة بين المجتمع المدني والسلطة في المغرب
87.....	المطلب الثالث: حضور القبلي في المجتمع المحلي في المغرب
	الفصل الثالث : مساهمة المجتمع المدني المغربي في عملية التنمية السياسية
90.....	السياسية
91.....	المبحث الأول: أساليب عمل المجتمع المدني في المغرب
91.....	المطلب الأول: أسلوب المساهمة في عملية اتخاذ القرار
95.....	المطلب الثاني: أسلوب مراقبة السلطات
98.....	المطلب الثالث: أسلوب بلورة المشاريع
98.....	أولا : منتدى الحقيقة والإنصاف
101.....	ثانيا: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
103.....	المبحث الثاني : المجتمع المدني وأسس التنمية السياسية
103.....	المطلب الأول: المجتمع المدني و تفعيل المشاركة السياسية
108.....	المطلب الثاني: المجتمع المدني وترقية الثقافة السياسية
111.....	المطلب الثالث: المجتمع المدني و تحقيق الاستقرار السياسي
114.....	المبحث الثالث : المجتمع المدني و العملية السياسية
114.....	المطلب الأول: تقييم دور المجتمع المدني في التنمية السياسية
116.....	المطلب الثاني: رؤية استشرافية لدور المجتمع المدني المغربي في عملية التنمية السياسية

أولا : استمرار هيمنة النظام السياسي على المجتمع المدني	116
ثانيا : دور محدود للمجتمع المدني في ظل انفتاح جزئي للنظام السياسي المغربي	119
ثالثا : التوازن بين المجتمع المدني و النظام السياسي	121
خلاصة و استنتاجات	126
الخاتمة	129
قائمة المصادر والمراجع	132
الفهرس	149

ملخص

لقد سعت هذه الدراسة من خلال مختلف مراحلها إلى فهم وتحليل العلاقة المجتمع بالدولة ودرجة تأثيره على عملية التنمية السياسية في المغرب، والتي انطلقت من تحديد إطار نظري ومفاهيمي للمجتمع المدني والدولة والتنمية السياسية ثم محاولة فهم واقع المجتمع المدني بالمملكة المغربية وعلاقته بالسلطة كأحد المحاور الرئيسية في الموضوع محل الدراسة بالإضافة إلى مدى مساهمة المجتمع المدني المغربي في تحقيق التنمية السياسية مع تحديد الأزمات التي تواجهه في سبيل ذلك.

This study sought through its chapters to understand and analyse the relationship between the society and the State in addition to determine the degree of civil society's impact on the process of political development In Morocco. It starts from determining the theoretical and conceptual framework of civil society, state, political development. Then, it attempts to understand the civil society's reality and its relationship with the authority of kingdom of morocco as one of the main axes in the subject of study. It also tackles the contribution of the Moroccan civil society in fulfilling the political development and identifying the crisis that face it.

Cette étude cherche à travers ses chapitres pour comprendre et analyser la relation entre la société et l'Etat, en plus de déterminer le degré de l'impact de la société civile sur le processus de développement politique au Maroc. Il commence à partir de la détermination du cadre théorique et conceptuel de la société civile, l'État et le développement politique. Ensuite, il tente de comprendre la réalité de la société civile et sa relation avec l'autorité du Royaume du Maroc comme l'un des principaux axes de l'objet d'étude. Il aborde également la contribution de la société civile marocaine dans la réalisation du développement politique et l'identification de la crise qui l'affronter.

قائمة المصادر

1. ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد ابن مكرم، لسان العرب، بيروت: دار صادر، 1992.
2. عبد الرحمن، ابن خلدون ،مقدمة ابن خلدون، بيروت: دار الفكر ،2002.

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية

1. الخشاب، مصطفى ،النظريات و المذاهب السياسية، ط2، القاهرة: مطبعة لجنة البيان العربي، 1958 .
2. الزيات عبد الحليم ،التنمية السياسية دراسة في علم الاجتماع السياسي : البنية و الأهداف ، الجزء الثاني ، مصر : دار المعرفة الجامعية ، 2002
3. السويدي محمد ،علم الاجتماع السياسي (ميدان و قضايا)، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،1990.
4. الشماس عيسى ،المجتمع المدني(المواطنة والديمقراطية)، الطبعة 18، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب ، 2008.
5. الشويكي عمر(محرر)،الحركات الاجتماعية في الوطن العربي مصر،المغرب،لبنان،البحرين، بيروت ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ط1، 2011.
6. الصديقي سعيد ، العولمة و النظام الدولي الجديد ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، ديسمبر 2004

7. المصطفى صوليج، نقد التجربة المغربية في طي ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، باريس: المؤسسة العربية الأوروبية للنشر، ط1 ، 2007.
8. الهراس المختار، المرأة وصنع القرار في المغرب ، بيروت :مركز المرأة، العربية للتدريس والبحوث كوثر، ط1، 2008.
9. الهرماسي عبد الباقي، الدولة والمجتمع في بلدان المغرب العربي، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ن ط1 ، 1987.
10. أحمد شكري صبحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
11. أحمد وهبان ، التخلف السياسي و غايات التنمية السياسية ، الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2002 - 2003.
12. إبراهيم سعد الدين، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة : مركز التنمية السياسية والدولية، 1991 .
13. إسماعيل راشد أحمد ، تاريخ أقطار المغرب العربي الإسلامي الحديث والمعاصر، بيروت : دار النهضة العربية ، ط1، 2004.
14. إسماعيل، علي سعد، قضايا المجتمع والسياسة، الإسكندرية: مصر، 2000.
15. بلقزيز عبد الاله ، السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي المعاصر، حالة المغرب، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط1 ، 2007.
16. بلقزيز عبد الاله ، تجربة التناوب التوافقي في المغرب...إلى أين؟ المستقبل رأي و فكر ، العدد 2289، الخميس 28 فيفري 2008.

17. بوطالب عبد الهادي، النظم السياسية العالمية المعاصرة، نماذج مختارة من العالم الراسمالي ، العالم الإشتراكي ، العالم الثالث ، الدار البيضاء: دار الكتاب ، 1981.
18. ببيرفير موريين ، تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ترجمة عبد الرحيم حزل، الدار البيضاء : أفريقيا الشرق، 2010 .
19. توفيق إبراهيم حسنين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، بيروت : سلسلة أطروحات الدكتوراه ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992.
20. ثابت أحمد، التحول الديمقراطي في المغرب، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية ، ط1 1994.
21. ثامر محمد كامل الخرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة (دراسة معاصرة في استيراثية إدارة السلطة)، ط1، عمان : دار مجد لاوي للنشر و التوزيع ، 2004 .
22. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1997.
23. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004.
24. حمودي عبدالله، الشيخ والمريد النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبد المجيد جحفة، الدار البيضاء: دار توبقا للنشر ، 2000 .
25. رشيد عبد الوهاب حميد، التحول الديمقراطي و المجتمع المدني ، ط1 بيروت : دار الثقافة والنشر ، 2003.
26. زمام نور الدين، القوى السياسية والتنمية - دراسة في سوسيولوجيا العالم الثالث - ، ط1 الجزائر : دار الكتاب العربي، 2003.

27. سعد الدين إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي ، القاهرة: مركز التنمية السياسية والدولية ، 1991.
28. سعد الدين إبراهيم و آخرون ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: ط2، سنة 1987.
29. شراب ناجي صادق، التنمية السياسية، دراسة في النظريات والقضايا، غزة: مكتبة دار المنارة، ط 2 ، 2001.
30. شقير محمد، السلطة والمجتمع المدني، آليات التحكم وترسبات السلوك السياسي بالمغرب الدار البيضاء: افريقيا الشرق ، ط1، 2011.
31. شكري الصبيحي أحمد ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
32. شكري الصبيحي أحمد ،مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، 2008.
33. صايغ يوسف، التنمية العنصرية من التبعية إلى الاعتماد على النفس في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1992.
34. صقر عبد العزيز ، الدين و الدولة في الواقع الغربي ، مصر : دار مكتبة العلم للجميع لنشر و توزيع المعرفة العلمية ، ط1 ، 1995.
35. صامويل هنتجتون ،الموجة الثالث التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، الكويت :دار سعاد الصباح، 1993.
36. عابد الجابري محمد، في نقد الحاجة إلى الإصلاح، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 2005.

37. عباس مراد علي، المجتمع المدني والديمقراطية ، بيروت :مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط1، 2009.
38. عامر رمضان أبو ضاوية ، التنمية السياسية في البلاد العربية الخيار الجماهيري، ليبيا: دار الرواد، ط1، 2002.
39. عامل مهدي، مقدمات نظرية لدراسة اثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، بيروت: القسم الثاني، في نمط الإنتاج الكولونيالي، ط 2، دار الفارابي.
40. علوان حسين، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1 ، 2009.
41. علي أمين محمد دبور ، دراسات في التنمية السياسية ، قسم الاقتصاد و العلوم السياسية ، الجامعة الاسلامية 2011/2012.
42. علي رعد عبد الجليل ، التنمية السياسية مدخل للتغيير ، طرابلس :دار الكتب الوطنية ، 2002.
43. عيسى الشماس، المجتمع المدني، المواطنة والديمقراطية، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ط 18 ، 2008 .
44. غانم السيد عبد المطلب، دراسة في التنمية السياسية، القاهرة: مكتبة نهضة الشرق، 1981.
45. غربي علي وآخرون، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1 ، 2003.
46. غزالي حرب أسامة ، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: عالم المعرفة، 1987.
47. غليون برهان، نقد السياسة الدين والدولة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 1993.
48. قرنفل حسن، المجتمع المدني والنخبة السياسية إقصاء أم تكامل، الدار البيضاء : أفريقيا الشرق، ط1 ، 1997

49. مدحت أبو النصر، الوظيفة الإجتماعية للأحزاب السياسية ، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، ط1 ، 2004.
50. محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي (ميدان و قضايا) ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
51. محمد زاهي المغربي ، المجتمع المدني و التحول الديمقراطي في ليبيا ، القاهرة : مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ، 1995.
52. محمد طه بدوي ، النظرية السياسية العامة للمعرفة السياسية ، القاهرة : مكتبة المصري الحديث ، 1986.
53. محمد علي العويني ، الراديو والتنمية السياسية، القاهرة :عالم الكتب 1981.
54. محمد علي العويني ، العلوم السياسية دراسة في الأصول و النظريات و التطبيق ، القاهرة : عالم الكتب ، 1988.
55. محمد مالكي ، تطور الأحزاب السياسية في البلدان العربية ، بيروت : المركز اللبناني للدراسات ، 2007.
56. مرابط فدوى، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي، دراسة قانونية مقارنة، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2010.
57. مشري، عبد القادر ، الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية، الجزائر: دار الخلدونية، 2010.
58. مطشر صادق نداء، التخلف والتحديث والتنمية السياسية -دراسة نظرية - ، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس.
59. منيسي أحمد ، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2004.

60. موريين ببيرفير، تاريخ المغرب منذ الاستقلال، ترجمة عبد الرحيم حزل ، الدار البيضاء : أفريقيا الشرق ، 2010.
61. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، ليبيا: جامعة السابع من أبريل، ط 1 ، 2007.
62. ناجي عبد النور. المدخل إلى علم السياسة، عناية: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2007.
63. نداء صادق الشريفي ، تجليات العولمة على التنمية السياسية : دراسة استقرائية استنباطية ، عمان : دار جهينة للنشر و التوزيع ، 2007.
64. نصر محمد عارف ، نظريات التنمية السياسية المعاصرة ، دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الاسلامي ، القاهرة : دار القارئ العربي ، 1993 .
65. يسرى الجوهري، جغرافيا المغرب العربي، مصر : مؤسسة الشهاب الجامعية ، 2002 .

الكتب باللغة الأجنبية

1. Ahmed gazali , **contribution a lanalysze de phenoméneassociatif au maroc**., Paris :Annuaire delafrique du nord tome xx vi 1/1989 edition de C N R S
2. Augustus Richard Norton , **The future of civil society in the Middle East** , Spring: Middle East Journal , vol , 47, no , 2 , 1993.
3. Carmelo Perez Beltan ,**Société Civile et Transition Démocratique au Maroc** , in afkar / idées ,Revue Trimestrielle Pour le Dialogue Enter le Maghreb,l'Espagne et l'europe,n 5,hiver 2005

4. Hammoudi Abdellah, Maître et disciple genèse et fondementd anthropologiepolitique, Ed, Toubkal, 2001
5. HANS KONH , the nature of nationalism , the American political science review,DEC 1939.
6. John Waterbury , **The Commander Of the Faithful** " The Moroccan Political Elite ",published in 1970 Columbia University Press,New York
7. Samuel Huntington, **After Twenty Years ,The Future of Third Wave** , Journal Of Democracy, vol,08,n,04, December 1997
8. Samuel Huntington , **the change to change , Modernization Development and Politics in C omparative Polities** , vol 3 , n 3, april 1972
9. Transparency Maroc , **La Corruption au Maroc , Synthèse des résultats des Enquêtes D'intégrité** , Série publication de l' université de la Transparence, 2003

الرسائل والأطروحات الجامعية

01. بن عبد العزيز خيرة ،دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد نموذج المنطقة العربية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر ،كلية العلوم السياسية والإعلام، 2007 .
02. حسنين توفيق إبراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** ، سلسلة أطروحات الدكتوراه، 17 بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1992.

03. زكرياء بختي ، دور التنمية السياسية في الأداء الوظيفي للمجالس المنتخبة المحلية ، دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية مسيلة مذكرة ماجستير علوم سياسية و علاقات دولية ، جامعة يوسف بن خدة : قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2009.
04. سالمى سلاف ، دور المجتمع المدني في دول المغرب العربي في عهد التعددية السياسية ، دراسة حالة الجزائر رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة : كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2009-2010.
05. عبد الدين بن عمراوي ، دور السلطة التشريعية في مسار التحول الديمقراطي بالمغرب، مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام ، 2012.
06. علوان حسين ، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية ، النموذج الإفريقي ، أطروحة دكتوراه جامعة بغداد: كلية العلوم السياسية ، 1996
07. هشام عبد الكريم ، المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية في الجزائر 1989 – 1999، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة يوسف بن خدة : قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2006.

الدوريات باللغة العربية

1. أربيعي حميد ، دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية الحريات العامة، مجلة دراسات ووقائع دستورية وسياسية، ع 5 2003.
2. أماني قنديل ، تطور المجتمع المدني في مصر عالم الفكر ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الثالث ، 1999.
3. أحمد، مالكي ،العلاقة بين الدولة والمجتمع في البلاد العربية المجال العام والمواطنة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، شتاء 2007.

4. الرضواني محمد، المغرب، الانتخابات التشريعية وآفاق الانتقال الديمقراطي ،مجلة رهانات، العدد9
شتاء2009 .
5. الشرقاوي الروداني، التنمية السياسية بين التناوب التوافقي والمنهجية الديمقراطية، جريدة
هسبريس، جريدة إلكترونية مغربية، 03 مارس 2010 .
6. العبدالاوي عبد الكريم ،هيئة الإنصاف والمصالحة بين العدالة الاتهامية والعدالة التصالحية،
مجلة رهانات ، العدد 8، خريف 2008.
7. المودن عبد الحي ، الحداثة السياسية في المغرب، الثقافة المغربية، العدد 17، أكتوبر 2000.
- 8.
9. المساوي محمد ، الملكية وواقع التنمية السياسية، مجلة مسالك، عدد مزدوج، 21. 22،2002.
10. الهاشمي محمد، الانتخابات التشريعية لسنة2007 ، تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية، مجلة
المستقبل العربي ، العدد 352، سبتمبر 2007.
11. بلقصري عبد الواحد، إشكالية الذاكرة السياسية والعدالة الانتقالية في المغرب، مجلة المستقبل
العربي، العدد 362 ، جويلية2008 .
12. بلوح رشيد ، خطاب التغيير في المغرب، سلسلة تحليل سياسات، معهد الدوحة: المركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر 2011.
13. بليوز الطاهر ، المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي ، مجلة العلوم الاجتماعية
والإنسانية ، العدد 15 ، 2006،
14. حامد ربيع ، الأمة ، مصر : مجلة الثقافة العربية ، 1983.
15. حسنين، توفيق إبراهيم، التطور الديمقراطي في الوطن العربي: قضايا وإشكاليات، مجلة السياسة
الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.

16. حمزاوي زين العابدين، أسس هيمنة المؤسسة الملكية نموذج إمارة المؤمنين ، مجلة السياسة الدولية، العدد 20، أكتوبر 2008.
17. سمير عبد الرحمن هائل الشميري ، المجتمع والجماعات التقليدية ، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، مجلد 11، العدد 01، 2005.
18. عمر الشراقوي، المؤسسة الملكية ومعضلة التحديث، مجلة وجهة نظر، العدد 23 ، 2003
19. غليون برهان، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، مشاكل الانتقال وصعوبات المشاركة ، المستقبل العربي ، السنة 13 ، العدد 135 ، ماي 1990 .
20. لكريني ادريس، الانتخابات التشريعية في المغرب دروس ودلالات، مجلة المستقبل العربي، العدد 352 ، سبتمبر 2007
21. محسن مصطفى ،المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات ، مجلة الرهانات ، العدد 6-7 ، شتاء 2008.
22. محمد الصغير جنجار، الجمعيات النسائية وقضية تعديل مدونة الأحوال الشخصية في مقدمات، المجلة المغربية للكتاب ، العدد 3 ، 2002.
23. هكو أمينة، الظاهرة النقابية و الجمعوية في بلدان المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، ع345، نوفمبر 2007 .
24. وناس منصف ، الحياة الجماعية في المغرب العربي ، التاريخ الأفاق ، الجزائر ، المغرب الأقصى ، تونس ، المجلة العربية لحقوق الانسان ، العدد 4 ، 1997.

الملتقيات باللغة العربية

1. برادة يونس، الإشكالية الانتخابية في المغرب مقارنة أسس الحكم و تجاذبات المسار الانتخابي، ، ورقة بحثية مقدمة إلى اللقاء السنوي الرابع العشر حول ، الديمقراطية و الانتخابات في الدول العربية ، أكسفورد : 18 ، أوت 2008.
2. حسنين توفيق إبراهيم ،"بناء المجتمع المدني ، المؤشرات الكمية والكيفية " ، ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1992.
3. ساحلي مبروك، ساحلي مبروك، دور المجتمع المدني في تنمية الوعي السياسي ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول المجتمع المدني والتطور السياسي بالمنطقة المغاربية، الجزائر: جامعة الجزائر، 3 - 7 - 8 ديسمبر 2011.
4. رقية الموساديق، تأملات في حصيلة تجربة التناوب التوافقي بالمغرب، أعمال اليوم الدراسي الذي نظم يوم 03 ماي 2002 سلسلة مواضيع الساعة، العدد 36، مراكش، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، 2002
5. زوييري عبدالله، المجتمع المدني والفعل الانتخابي ، ورقة مقدمة إلى الملتقى الذي نظم حول، الهندسة الانتخابية والتنمية السياسية جامعة المسيلة : كلية الحقوق قسم العلوم السياسية ، أيام 19-20 ماي ، 2004 .
6. عبد القادر عبد العالي ، الاحزاب السياسية و التنمية السياسية في الجزائر ، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و اشكالية التنمية في الجزائر ، واقع و تحديات ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشلف : يومي 17-18 ديسمبر 2008.

7. عيوش محسن، تدخل الكنفدرالية العامة لأرباب المقاولات في المغرب، ورقة مقدمة إلى أشغال الندوة الوطنية حول برنامج الإدارة الرشيدة في الجمعيات بالمغرب ، الرباط : 17-18 أكتوبر 2003.
8. غليون برهان ،بناء المجتمع المدني في الوطن العربي دور العوامل الداخلية والخارجية ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ورقة قدمت إلى المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ،1992.
9. مجاهد يونس، المجتمع المدني والتجربة المغربية ، ورقة مقدمة إلى الندوة التي نظمت حول، المجتمع المدني العربي والتحدي الديمقراطي ، بيروت مؤسسة فريدريش ايبرت ، 18-20 أبريل 2004.
10. ويكن فازية ، فاعلية المجتمع المدني في المغرب في مواجهته إستراتيجية الدولة التدخلية ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الثالث حول ، المجتمع المدني و التطور السياسي بالمنطقة المغاربية ، الجزائر : جامعة الجزائر ، 3 - 7 - 8 ديسمبر ، 2011.

الملتقيات باللغة الانجليزية

- 1.- Marina Ottaway, Meredith Riley, **Morocco From Top-DownReforms to Democratic Transition** ,Carnegie Papers, N 71,September2006°

الجرائد والصحف اليومية

- 1.لكريني إدريس ، التعديل الدستوري ومواكبة الإصلاح بالمغرب ، جريدة القدس العربي ، 6890 الصادر في 6 -7 أوت 2011

القواميس والموسوعات والمعاجم:

1. طوني بينيت، لورانس غروسبيرغ، ميغان موريس، مفاتيح اصطلاحية جديدة (معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع)، ترجمة سعيد الغانمي، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

المنشورات على الانترنت

1. إبراهيم براش، الحياة السياسية في المغرب ، تجربة في الديمقراطية تستحق الاهتمام، متحصل عليه: <http://groups.google.com/group/fayad61/web>
2. العبيدي عمر جمعة عمران ، دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية ، في شبكة النبأ، العدد 72، أكتوبر 2004، على الرابط: <http://annabaa.org/nbahome/nba72/door.htm>
3. الغطاء النباتي بالمغرب: [http:// www.habous.gov.ma/.../1861](http://www.habous.gov.ma/.../1861)
4. بول باسكون، النبش في المجتمع المغربي وطبقاته ، الجزء الثالث ، على الرابط : http://www.magsociologie.com/2014/07/blog-post_10.html
5. جرموني رشيد ، المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية ، تم تصفح الموقع <http://anfasse.Org/index.Php?option=commcontent>
6. جغرافية السكان ، مدونة الجغرافي، بالجامعة المغربية geo-maroc.blogspot.com/2012/.../blog-post_3012.ht
7. جميل عودة، المجتمع المدني : ما يقابل المجتمع المدني ، تم تصفح الموقع يوم 18 مارس www.lsabah.com/paper.php/source=akbarsinf-interpagsid=30229-22k2015
8. خطاب الثامن أفريل 2004، متوفر على الرابط التالي: <http://www.marocma>
9. خطاب العرش بتاريخ 2002/07/30، متوفر على الرابط التالي: <http://www.maroc.ma>

10. عابد الجابري محمد، المجتمع المدني، تساؤلات وآفاق، على الرابط:
<http://www.geocities.com/athems/form/3778/société/htm:sept2000>
11. ســـــــــــــــــتار تـــــــــــــــــايمز 2 جغرافية المـــــــــــــــــغرب الاقصــــــــــــــــى:
www.startimes.com/f.aspx?t=33857190
12. عبدالاله سطي ، "مستقبل النضال السياسي في المغرب"، الحوار المتمدن، العدد 2586 ، 15 / 3 / 2009، على الرابط: www.ahewar.org/debat/show.art.asp/aid=165698
13. عبد الجبار خضير عباس، المجتمع المدني المفهوم و الظهور العالمي ، تم تصفح الموقع
يوم 19 مارس 2015 www.ahewar.org/debat/show.rt.asp?aid=116125-47
14. عبد الهادي أعراب، قسم الفلسفة والعلوم الإنسانية، جويلية 2015، على الرابط:
<http://www.mominoun.com/articles/%D8%AD%D9%88%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-2922>
15. عقوب يوسف الرفاعي، المجتمع المدني الفرق بين المجتمع المدني والسياسي، تم تصفح
الموقع يوم 18 مارس 2015، على الرابط:
www.alsabah.com/urce=akbar&intf=page%20dsid=73686-19
16. عمر كوش ،سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، الأربعاء 14 أكتوبر 2009 - العدد 3452
- صفحة 20 على الرابط:
<http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=372966>
17. موتو هند ، التقرير الوطني بالمغرب ، الإتحاد العربي للشغاليين بالمغرب ، تدريب نقابي حول
الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية ، إيطاليا ، 27-8 أكتوبر 2010 ، تم تصفح الموقع

<http://actrav-courses.itcilo.org/en/a5-02573/a5-02573-part-marterial/national-reports>